

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع

أثر التضخم الإقتصادي على نمو الودائع البنكية

دراسة حالة: الجزائر 1990-2021

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

الأستاذ المشرف:

- بو عبدالله علي

إعداد الطالب(ة):

- مراح غالية مارية

- قاسمي غفران

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	بن ضيف محمد عدنان	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	بوستة زكية	أ.م.ح.أ	مناقشا	جامعة بسكرة
3	بو عبد الله علي	أستاذ	مشرفا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2024/2023



الموضوع

أثر التضخم الإقتصادي على نمو الودائع البنكية

دراسة حالة: الجزائر 1990-2021

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالب(ة):

الأستاذ المشرف:

- بو عبدالله علي

- مراح غالية مارية

- قاسمي غفران

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	بن ضيف محمد عدنان	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	بوستة زكية	أ-مح-أ	مناقشا	جامعة بسكرة
3	بو عبد الله علي	أستاذ	مشرفا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2024/2023

كلمة شكر و تقدير

" و إذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم "

إن أول من يستحق الشكر و الثناء و الحمد هو الله الموفق و الميسر الذي بفضلته تتم الصالحات و يتحقق الأمل و تثمر الجهودات ... فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه .

ثم بعد ذلك نتوجه بأسمى عبارات شكرنا و امتناننا إلى الأستاذ " بوعبدالله علي " لقبوله مواصلة الإشراف على عملنا و القيام بتوجيهنا و مرافقتنا خطوة بخطوة في مسارنا لتحقيق أحلامنا كما كانت دافعا لنا للاجتهد و الوصول إلى ما نحن عليه اليوم ، إلى الذي ساعدنا بكل صدق لانجاز هذا العمل ، فكان أستاذا مشرفا و موجها و ناصحا ... شكرا جزيلا أستاذي الفاضل .

كما لا يفوتنا أن نجزل الشكر و الثناء لكل الأساتذة الذين مررنا فوق تعبهم و كدهم للوصول إلى أعلى المراتب كلهم دون استثناء و خاصة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة بسكرة ؛ فشكرا جزيلا .

الشكر موصول كذلك إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على ملاحظاتهم القيمة و آرائهم البناءة التي تثري البحث العلمي بصفة عامة .

كما نشكر كل من دعمنا من قريب أو من بعيد سواء بالفعل أو بالدعاء .

فشكرا جزيلا للجميع .

إهداء1

أحمد الله عز وجل على منه و عونه لاتمام هذا البحث ،

الى الذي وهبني كل ما يملك حتى احقق له اماله ،الى من كان يدفعني قدما نحو الامام لنيل المبتغى الى الانسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة ، الى الذي سهر على تعليمي يتضحيات حسام مترجمة في تقديسه للعلم ، الى مدرستي الولى في الحياة أبي الغالي .

الى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان ،التي رعتني و كانت سندي في شدائد ، وكانت دعواها لي بالتوفيق،تبعني خطوة بخطوة في عملي امي الغالية .

اهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم الدكتور بو عبد الله علي الذي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت اليه فأناهاها لي و كلما دب اليأس في نفسي زرع الامل في لنسير قدما وكلما سألت عن معرفة زودني بها وكلما طلبت كمية من وقته الثمين وفره لي بالرغم من مسؤولياته العديدة ،

الطالبة قاسمي غفران

إهداء 2

إلى من وهبني الحياة ، منحني الحب و الحنان ... إلى من جعلت الجنة تحت قدميها ... إلى من ربّني بلطف

و علمتني حب الحياة ... إلى تلك المرأة العظيمة .

أمي الحنون ... جمعة

إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي ... إلى رمز الصبر و الحب و العطاء ... إلى الذي توسم في درجات العلا

و السمو ... إلى ذلك الرجل لكريم .

أبي العزيز ... سمير

إلى من جمعهم معي ظلمة الرحم ... إلى من يعيش في ظل وجودهم أملي ... إلى من تقاسمت معهم كل

لحظات حياتي ... إلى أخوتي

حاتم و ميار و نور الإيمان

إلى أصدقائي ... رفقتي الطيبة ... سر قوتي و نجاحي ... إلى كل الذين تقاسمت معهم تعب الدراسة و فرحة

النجاح و خيبة الفشل ... إلى الذي سألني دوما أعتز بمعرفتهم مهما فرقنا الحياة إلى كل أخوتي و أخواتي

أهدي هذا العمل المتواضع .

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر التضخم الاقتصادي على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2021 . و لتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي ، لوصف و تحليل هيكل الودائع البنكية و لتتبع تطورها و تطور معدل التضخم في الجزائر ، و المنهج الكمي للكشف عن العلاقة بين التضخم والودائع البنكية ، ثم التحقق من المعنوية الاحصائية لطبيعة تأثيرها باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع ؛ ولخصت نتائج الدراسة إلى وجود ارتباط بين الودائع البنكية و التضخم الاقتصادي ، وايضا عرض النقد الواسع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، حيث يتحدد نمو الودائع البنكية في الجزائر على المدى الطويل بشكل ايجابي و معنوي بعرض النقد الواسع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، و بشكل سلبي و معنوي بمعدل التضخم.

الكلمات المفتاحية : ودائع بنكية ، تضخم ، معروض نقدي، ادخار.

الملخص باللغة الاجنبية :

This study aims to determine the impact of economic inflation on the growth of bank deposits in Algeria during the period 1990–2021. To achieve the objective of the study, the descriptive and analytical approach was relied upon to describe and analyse the structure of bank deposits and to track their development and the evolution of the inflation rate in Algeria . Quantitative approach to detect the relationship between inflation and bank deposits, then verify the statistically significant nature of their effect using a distributed slow-down autoregressive model . The results of the study summarized the existence of a correlation between bank deposits and economic inflation, as well as the broad money supply as a percentage of GDP .The long-term growth of bank deposits in Algeria is determined positively and significantly by the broad money supply as a percentage of GDP, and negatively and significantly by the rate of inflation .

Keywords: bank deposits, inflation, money supply, savings .

فهرس المحتويات :

الصفحة	العنوان
	شكر وتقدير
	ملخص الدراسة
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول والأشكال
أ-و	مقدمة
الفصل الأول : الإطار النظري للأثر التضخم الاقتصادي على نمو الودائع البنكية	
26-8	المبحث الأول : أساسيات حول التضخم الاقتصادي
14-8	المطلب الأول : مفهوم التضخم و أنواعه
20-14	المطلب الثاني : أسباب التضخم و آثاره الاقتصادية
21-20	المطلب الثالث : سياسات الحد من التضخم
26-21	المطلب الرابع : مؤشرات و مقاييس التضخم الاقتصادي
33-26	المبحث الثاني : ماهية الودائع المصرفية
28-26	المطلب الأول : مفهوم الودائع البنكية
29-28	المطلب الثاني : أهمية الودائع البنكية في نشاط البنوك
31-30	المطلب الثالث : أنواع الودائع البنكية
33-32	المطلب الرابع : استراتيجيات جذب الودائع البنكية
42-34	المبحث الثالث : علاقة التضخم و بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى بالودائع البنكية
35-34	المطلب الأول : علاقة التضخم بالودائع البنكية
37-35	المطلب الثاني : علاقة معدل الفائدة بالودائع البنكية
40-37	المطلب الثالث : علاقة المعروض النقدي بالودائع البنكية
42-40	المطلب الرابع : علاقة النمو الاقتصادي بالودائع البنكية
الفصل الثاني : الجانب التطبيقي لدراسة أثر التضخم الاقتصادي على حجم الودائع البنكية خلال الفترة 1990 - 2021	
64-45	المبحث الأول : طبيعة التضخم الاقتصادي و أهم مؤشراته في الجزائر 2021-1990

51-45	المطلب الأول : تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2021
60-51	المطلب الثاني : تحليل مؤشرات التضخم الاقتصادي 1990 – 2021
63-60	المطلب الثالث : انعكاسات التضخم على الاقتصاد و المجتمع الجزائري
64-63	المطلب الرابع : الإجراءات و التدابير المنتهجة للحد من التضخم الاقتصادي
83-65	المبحث الثاني : طبيعة الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة 1990-2021
66-65	المطلب الأول : أحكام نظام ضمان الودائع المصرفية في الجزائر
68-67	المطلب الثاني : دور نظام ضمان الودائع المصرفية
79-68	المطلب الثالث : تطور حجم الودائع البنكية في الجزائر
83-79	المطلب الرابع : آليات حماية الودائع المصرفية في التشريع الجزائري
92-83	المبحث الثالث : دراسة قياسية لأثر التضخم و بعض المتغيرات الاقتصادية على الودائع البنكية في الجزائر 1990-2021
84-83	المطلب الأول : الإطار النظري لمنهجية نماذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع ARDL
84	المطلب الثاني : اختيار متغيرات النموذج و التعريف بها
92-85	المطلب الثالث : عرض و تحليل نتائج دراسة الارتباط بمتغيرات الدراسة
94	الخاتمة
98	قائمة المصادر و المراجع

قائمة الجداول:

الصفحة	الجدول
46	الجدول رقم (01)
47	الجدول رقم (02)
49	الجدول رقم (03)
54	الجدول رقم (04)
59	الجدول رقم (05)
70-69	الجدول رقم (06)
71	الجدول رقم (07)
72	الجدول رقم (08)
75-74	الجدول رقم (09)
79-78	الجدول رقم (10)
84	الجدول رقم (11)
85	الجدول رقم (12)
87	الجدول رقم (13)
87	الجدول رقم (14)
88	الجدول رقم (15)
90	الجدول رقم (16)
90	الجدول رقم (17)

قائمة الأشكال

الصفحة	قائمة الأشكال
	الأشكال
10	الشكل رقم (01)
30	الشكل رقم (02)
86	الشكل رقم (03)
89	الشكل رقم (04)
91	الشكل رقم (05)

المقدمة

إن السياسات الحديثة تسعى لتحقيق تنمية كبيرة واسعة المجال في شتى المجالات , غير أن الواقع يفرض وجود اختلالات تمس كل ميادين الحياة العلمية , و يعتبر التضخم الاقتصادي من أهم هذه الاختلالات التي يعانيتها بلدان العالم كله خصوصا في الوقت الراهن , وعلى الرغم من التركيز و الاهتمام بهذه الظاهرة من قبل الاقتصاديين , خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية , على دراسة أسبابها وأثارها الاقتصادية على النظام الاقتصادي الكلي , و كذا السياسات التي يتعين إتباعها للحد من أثاره , لكن يبقى التحكم فيها و السيطرة عليها أمرا صعبا ويعتبر التضخم من أهم الأزمات الاقتصادية الكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري , والذي يعني الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار حيث نجد انه يقوم بامتصاص معظم الدخل مما يؤدي إلى زيادة معدل الاستهلاك من ثم تخفيض الاستثمار و يضطر الأفراد عادة في فترات التضخم الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة لتغطية الطلب على النقود , وبهذا يؤثر التضخم سلبا على المدخرات حيث يؤدي زيادة معدل التضخم إلى تقليل قيمة الأموال بصورة تدريجية, و بالتالي يشعر صاحب المدخرات بأقل قيمة مما كان عليه سابقا , وهذا يعني انه إذا كانت المدخرات تكفي لشراء سلعة معينة في وقت سابق فإنها لا تكفي لشرائها في الوقت الحالي بسبب ارتفاع تكاليف السلعة المختلفة , بالإضافة إلى ذلك فان التضخم يؤدي إلى تقليل قيمة الفائدة على المدخرات , وبالتالي يقلل من العوائد المستحقة لصاحب المدخرات , وبشكل عام فان التضخم يؤدي إلى تقليل القدرة الشرائية للأموال التي يتم ادخارها.

وبالحديث عن الودائع البنكية فان ضمان تدفقها بشكل كاف ومستمر نحو البنوك التجارية يعد مهمة مستحيلة دون الاعتراف بوجود عوامل تؤثر عليها , وهي ماتسمى بمحددات نمو الودائع البنكية , و من ابرز هذه المحددات معدل الفائدة , المعروض النقدي , التضخم , و النمو الاقتصادي , فهي تعكس السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي , أي على مستوى الاقتصاد الوطني , ليس هذا فقط , بل تحمل التغيرات الحاصلة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية تأثيرات مباشرة و غير مباشرة و متفاوتة الحدة على سلوك المودعين , حيث يولي هؤلاء أهمية قصوى للأوضاع الاقتصادية السائدة في بلد عند اتخاذهم قرار حجب جزء من دخلهم من اجل تكوين ودائع لدى البنوك التجارية , على اعتبارها أحد أشكال الادخار .

2 - إشكالية الدراسة :

رغم الإصلاحات المصرفية المنجزة خلال الفترة الأخيرة لا تزال الودائع البنكية المعبئة في الجزائر تسجل مستويات ضعيفة مقارنة بحجم الكتلة النقدية الضخمة التي يتم ضخها في الاقتصاد الوطني , لذلك يجب إيجاد

العوامل الاقتصادية الكلية التي تدفع و تبطئ نمو الودائع في الجزائر امر ضروري لضمان نموها بشكل فعال و مستدام , و من أهم هذه العوامل التضخم الاقتصادي.

من هذا المنبر نوجز إشكالية الدراسة في السؤال الآتي :

هل يؤثر التضخم الاقتصادي على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2021؟

- و تدرج تحته مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

➤ كيف يؤثر التضخم الاقتصادي على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2021؟

➤ الى أي مدى يؤثر المعروض النقدي على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2021؟

3 – فرضيات الدراسة :

➤ يؤثر معدل التضخم سلبيا على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2021

➤ توجد علاقة طردية و معنوية للتغير في المعروض النقدي على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة

1990 – 2021

4- أهمية الدراسة :

يعتبر هذا الموضوع من أهم المواضيع التي يمكن أن نتطرق لها فهو ذو صلة بالوضع الاقتصادي الراهن في الجزائر ، و تكمن أهمية الدراسة في إعطاء صورة واضحة عن واقع كل من التضخم و الودائع البنكية ، حيث يشكل موضوع أثر التضخم الاقتصادي على نمو الودائع البنكية أحد المحاور المهمة التي تأخذ اهتمام العديد من الباحثين سواء من الجانب النظري أو التطبيقي .

5- أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف التالية :

➤ دراسة أثر التضخم الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2021 بالاستعانة ببعض المتغيرات الاقتصادية .

➤ تحليل واقع التضخم الاقتصادي في الجزائر و كذا تحليل مؤشرات ، إضافة إلى تبيان انعكاساته على الاقتصاد و المجتمع الجزائري و إجراءات الحد منه .

➤ استعراض تطور الودائع البنكية و نظام ضمان الودائع البنكية ، و كذا العلاقة و بين بعض المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في التضخم الاقتصادي ، سعر الفائدة ، عرض النقود و النمو الاقتصادي .

➤ دراسة العلاقة بين التضخم الاقتصادي و الودائع البنكية بالاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع.

6- أسباب اختيار الموضوع :

من أهم الأسباب التي دفعت الباحثين إلى اختيار الموضوع :

- صلة الموضوع باختصاص الباحثين : اقتصاد نقدي و بنكي .
- تتناول هذه الدراسة متغيرين مهمين في الاقتصاد الجزائري ، و تبين العلاقة بينهما للوصول في الأخير لأثر التضخم على نمو الودائع .
- الميول الشخصية و الرغبة في متابعة مستجدات موضوع التضخم الاقتصادي مستقبلا .

7- حدود البحث :

بالنسبة للحدود المكانية للدراسة ، فقد اتخذت هذه الدراسة الجزائر كحالة تطبيقية لتحديد أثر التضخم الاقتصادي و بعض المؤشرات الاقتصادية على نمو الودائع البنكية ، أما فيما يخص الحدود الزمنية فقد تم تحديدها خلال الفترة 1990 – 2021 .

8- منهجية الدراسة :

من أجل الوصول إلى الأهداف المنتظرة من هذه الدراسة ، اعتمدنا استخدام المنهج التحليلي الوصفي من أجل وصف الظاهرة وصفا دقيقا ، كما اعتمدنا المنهج الكمي باعتباره بحث تجريبي منهجي يساعدنا في البحث عن المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على نمو الودائع البنكية و ذلك بالاعتماد على الأدوات الإحصائية و النموذج القياسي و المتمثل في نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع ARDL .

9- الدراسات السابقة :

يوجد عدد من الإسهامات التي اهتمت بدراسة العلاقة بين التضخم الاقتصادي و الودائع البنكية . نحاول التركيز على عدد منها على النحو التالي:

1.(عبد الدائم، 2019، صفحة 14)

يهدف هذا البحث إلى معرفة تأثير التضخم على الودائع المصرفية من خلال دراسة الفترات في العام 2005 – 2015 وقد توصل هذا البحث الى عدد من النتائج ابرزها هناك علاقة ايجابية بين معدل التضخم و الودائع المصرفية في السودان ، و يوجد اثر اجتماعي للتضخم على حجم الودائع المصرفية في السودان ، و ارتفاع حجم

الایداعات خلال المدة المدروسة عدا عام 2011 م حيث حصل انخفاض و يعود ذلك الى الازمة التي تمر بها البلاد.

2. (عمري و نيد، 2022، صفحة 142)

تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر معدل الفائدة على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 الى غاية 2019 ، و لتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع ARDL . و تم استخدام الودائع لأجل كمتغير تابع و معدل الفائدة كمتغير مستقل بالإضافة الى معدل التضخم و الناتج المحلي الاجمالي كمتغيرين وسيطين .

و توصلت النتائج الى وجود علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة و هو ما أثبتته اختبار التكامل المتزامن ، وجود علاقة ايجابية و معنوية في المدى الطويل و القصير بين معدل الفائدة و الودائع لأجل .

وتختلف دراستنا عن الدراستين المذكورتين في المتغير المستقل في اغلب يتم التركيز على سعر الفائدة عكس دراستنا، أيضا استخدام مقارنة ARDL بسلسلة زمنية أطول نوعا ما تكون اكثر مصداقية فيما تعلق بالنتائج.

10- هيكل الدراسة :

للإحاطة بكل جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى فصلين و التي جاءت كما يلي :

➤ **الفصل الأول :** تضمن هذا الفصل الإطار النظري لأثر التضخم الاقتصادي على نمو الودائع البنكية و الذي جاء في ثلاث مباحث ، حيث تناول المبحث الأول منه ماهية التضخم الاقتصادي ، من حيث المفهوم ، الأنواع ، سياسات الحد منه و كذلك تحليل مؤشرات ، أما في المبحث الثاني فتطرقتنا إلى ماهية الودائع البنكية من حيث المفهوم ، الأهمية ، الأنواع و استراتيجيات جب الودائع ، أما في المبحث الثالث فتطرقتنا إلى دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على نمو الودائع البنكية ، و تتمثل هذه المتغيرات في التضخم الاقتصادي ، سعر الفائدة ، المعروض النقدي و النمو الاقتصادي .

➤ **الفصل الثاني :** تضمن هذا الفصل الجانب التطبيقي لأثر التضخم الاقتصادي على حجم الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2021 و الذي جاء في ثلاث مباحث ، حيث تناول المبحث الأول منه طبيعة التضخم الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة و جاء فيه تحليل تطور و مؤشرات التضخم في الجزائر ، انعكاساته على الاقتصاد و الإجراءات المتبعة للحد من التضخم الاقتصادي ، أما في المبحث الثاني فتطرقتنا إلى طبيعة الودائع البنكية في الجزائر و الذي يتضمن أحكام و دور ضمان الودائع البنكية ، كذلك تطور الودائع البنكية في الجزائر و آليات حمايتها في التشريع الجزائري ، أما في المبحث الثالث فتطرقتنا إلى دراسة قياسية لأثر

التضخم و بعض المتغيرات الاقتصادية على الودائع البنكية في الجزائر 1990 – 2021 و الذي جاء فيه الإطار النظري لمنهجية نماذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع ARDL و كذا عرض و تحليل نتائج الارتباط بين متغيرات الدراسة بعد التعريف بها .

الفصل الأول :

الإطار النظري لأثر التضخم

الاقتصادي على نمو الودائع

تمهيد :

في عالم الاقتصاد ، يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية تتسم بارتفاع مستوى أسعار السلع و الخدمات على مدى فترة زمنية محددة ، و استنادا على ما سبق يمكن توقع أن يكون للتضخم تأثيرات مباشرة على نمو الودائع المصرفية حيث تعتبر الودائع البنكية أحد أبرز الأصول المالية التي يتمتع بها الأفراد و الشركات ، حيث توفر لهم سبلا آمنة للتخزين و الاستثمار ، و مع ذلك يتسبب التضخم في تقلص شراء العملة ، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الودائع البنكية الثابتة على مر الزمن .

و في هذا الفصل تطرقنا إلى ماهية التضخم و الودائع البنكية من خلال ثلاث مباحث :

المبحث الأول : أساسيات حول التضخم الاقتصادي .

المبحث الثاني : ماهية الودائع المصرفية .

المبحث الثالث : علاقة التضخم و بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى بالودائع البنكية .

المبحث الأول : أساسيات حول التضخم الاقتصادي

تعتبر ظاهرة التضخم من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاديات العالمية ، في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء ، لذلك فهي تحظى باهتمام دقيق عند رسم السياسات الكلية و الجزئية ، كونها مؤشرا هاما على الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي ، و لحجم الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج منها على هذين المستويين ، إلا أن هذه الظاهرة متعددة الأبعاد ، و مرتبطة بعدة متغيرات اقتصادية باتجاهات متعاكسة .

و في هذا الجانب سنتطرق إلى أهم المفاهيم الأساسية للتضخم ، فيما يخص مفهومها ، أسبابها ، آثارها ، أنواعها ، توجهات الفكر الاقتصادي حولها ، و السياسات النقدية و المالية حولها .

المطلب الأول : مفهوم و أنواع التضخم الاقتصادي

-على الرغم من انتشار مصطلح التضخم و شموله في معظم اقتصاديات العالم ، إلا أن إشكالية تعريفه تظل قائمة إلى يومنا هذا ، و يرجع ذلك إلى اختلاف علماء الاقتصاد حول إيجاد تفسير محدد أو تعريف شامل وواضح لهذه الظاهرة .

الفرع الأول : مفهوم التضخم الاقتصادي

تعدد كثيرا التعاريف الخاصة بالتضخم الاقتصادي نذكر منها :

التعريف الأول : يعرف التضخم على انه " الارتفاع الكبير و المستمر في مستوى الأسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود ،ويصبح التضخم أكثر تسارعا عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في الإنفاق الحكومي الذي يتم تمويله بالقروض البنكية بدلال من الضرائب " (بن سماعيل و رحمانى، 2021)

التعريف الثاني : يعرف التضخم بأنه " الزيادة في كمية النقد المتداولة و تكون أكبر من المعروض السلعي ، مما يؤدي ذلك الى ارتفاع في المستوى العام للأسعار "(عبد الجبار و محمود طه، 2015، صفحة 18)

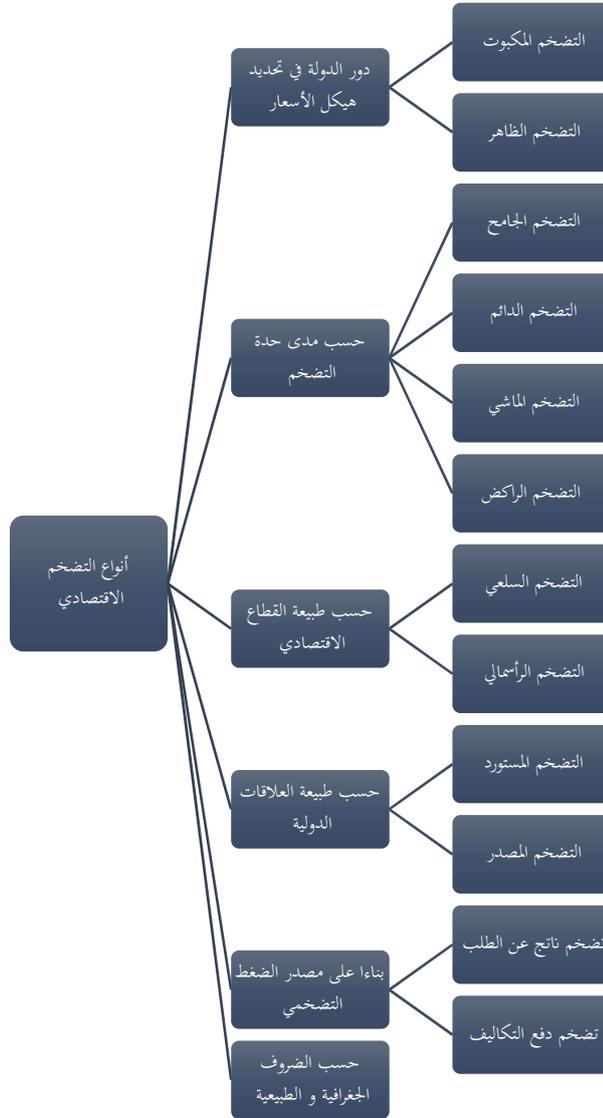
التعريف الثالث: انطلق كينز في تحليله للتضخم من العوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي النقدي و خاصة ما يتعلق بالميل للاستهلاك و سعر الفائدة و الكفاءة الحدية لرأس المال ، و توصل كينز إلى إن التضخم هو " زيادة في حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة و مستمرة مما تؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المستمرة في المستوى العام للأسعار " (الربيعي، دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي، 2013، صفحة 13)

إذا من خلال كل هذه التعاريف السابقة نستنتج التعريف التالي للتضخم " التضخم الاقتصادي هو الارتفاع في المستوى العام في الأسعار و يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للعملة المحلية ، و يكون نتيجة الإصدار النقدي دون مقابلات الكتلة النقدية أي أن الزيادة في النقود المتداولة أكبر من المعروض السلعي " .

الفرع الثاني : أنواع التضخم الاقتصادي

ينقسم التضخم الاقتصادي لعدة أنواع و ذلك حسب عدة معايير و التي نقسمها إلى :

الشكل رقم 1 : مخطط يبين أنواع التضخم الاقتصادي



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المصدر (بن دقفل، 2013، صفحة 348)

أولاً: دور الدولة في تحديد هيكل الأسعار: إذا كانت الدولة تشرف على تسعير المنتجات في الاقتصاد الوطني ، فإننا لا نجد في أغلب الأحيان ارتفاعاً عاماً في الأسعار ، على الرغم من إمكان وجود ضغوط تضخمي في الاقتصاد ، و يمكن التمييز بين نوعين من التضخم بناء على هذا المعيار .

1. التضخم المكبوت (الكامن): هو نوع مستتر من التضخم لا ترتفع فيه الأسعار مع زيادة الطلب على السلع و الخدمات في ضوء العرض المحدد منه ، فقد لا يسمح للعوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية في ظل سيطرة الدولة

أو تدخلها في نظام التسعير ، حيث تفرض الدولة نظاما معيناً من التسعير يعتمد على التسعير الإجباري أو نظام التقنين من خلال بطاقات تموينية أو استخدام نظام التراخيص الحكومية .

وقد تكون التدابير التي تتخذها الدولة العامة تشمل كافة أنواع السلع ، أو مقتصرة على بعضها ، كالسلع الغذائية أو الاستهلاكية الضرورية .

ويؤدي استخدام هذا النظام من التسعير إلى تحقيق استقرار نقدي مؤقت ، و لكنه نادراً ما يمنع أسعار السلع ، إذ غالباً ما يعبر التضخم المكبوت عن نفسه في ظهور السوق السوداء .

2. التضخم الظاهر (المكشوف) : وفيه ترتفع الأسعار بصورة مستمرة ما لم يتحقق التوازن بين الطلب الكلي على السلع و الخدمات و المعروض منها ، وذلك عندما لا تتدخل السلطات الاقتصادية لوقف هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مماثل في معدلات الأجور و تكاليف عوامل الإنتاج الأخرى .

ثانياً : حسب مدى حدة التضخم : و هنا يمكن التمييز بين عدة أنواع من التضخم :

1. التضخم الجامح (المفرط) : و يعتبر من أخطر أنواع التضخم و أكثر ضرراً بالاقتصاد الوطني ، و التضخم الجامح هو عبارة عن ارتفاع حاد و متتالي في الأسعار تصل فيها إلى حدود 50% أو 60% سنوياً ، و حتى أكثر من ذلك ، حيث يؤدي إلى تضائل القيمة الشرائية لوحدة النقد بصورة مدمرة ، مما يدفع الأفراد للتخلي عنها كمقياس للقيمة و وسيلة للمدفوعات الآجلة .

و غالباً ما ينتهي هذا النوع من التضخم ، بالإطاحة بالنظام النقدي ، حيث يهرب الأفراد من التعامل بالعملة الوطنية كوسيط في التبادل ، و ينتهي الأمر بالإحلال للنظام النقدي جديد للعملة يعيد لها قوتها و استقرارها ، و قد شهد العالم العديد من هذه التجارب منها على سبيل المثال التضخم الجامح الذي عصف بألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى في عام 1923 م ، و أدى إلى ارتفاع كبير في الأسعار و الإطاحة فيما بعد بالنظام النقدي القائم ، و استبدال العملة الجديدة بالعملة القديمة ، مارك جديد بالمارك القديم ، حيث تم وضع مارك جديد لكل مليون مارك قديم ، كما حدث هذا النوع من التضخم في اليونان سنة 1984 م ، حيث ارتفعت الأسعار بمقدار 25000 مرة عما كانت عليه عام 1939 م ، و ارتفعت الأسعار في اليابان بمقدار 11000 مرة خلال نفس الفترة .

و ينشأ التضخم الجامح نتيجة للتوسع الغير الطبيعي في إصدار النقد ، أو للنقص الغير الطبيعي في عرض السلع و الخدمات كما في حالات الحرب .

2. التضخم الدائم (المتسلسل أو الزاحف) : هو حركة تصاعدية للأسعار ترتفع فيه بمعدلات اقل من مستوى ارتفاعها . حيث يحدث هذا النوع حتى خلال فترة يكون الطلب الكلي فيها معتدلا ، إضافة إلى ذلك فان الزيادة في الأسعار تكون غير معجلة في فترة قصيرة ، حيث يستمر ارتفاع الأسعار لفترة طويلة نسبيا ، كما تكون آثاره اقل خطورة نسبيا على الاقتصاد القومي و يسهل على السلطات النقدية التعامل مع هذا النوع من التضخم .

3. التضخم الماشي : عندما يكون الارتفاع المستمر للأسعار في حدود 5% إلى 10% سنويا ، حيث يجب الحد من هذا النوع لأنه يوجد شيء من الخطورة ، بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة .

4. التضخم الراكض : هذا النوع من التضخم تكون فيه نسبة ارتفاع الأسعار اكبر بكثير من التضخم الماشي ، مثل حالات التضخم التي واجهتها الهند في السنوات 1974 م ، 1979 م ، 1993 م ، حيث ارتفعت الأسعار بنسبة 26% ، 25% ، 19% ، على الترتيب .

ثالثا : حسب طبيعة القطاع الاقتصادي : تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة ، فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عن الذي يتفشى في سوق عوامل الإنتاج ، لذلك يمكن تقسيم التضخم من حيث طبيعة الاقتصاد إلى :

1. التضخم السلعي : وهو ذلك النوع من التضخم الذي يحدث في مجال السلع الاستهلاكية و يقود إلى أرباح قدرية (الفرق بين الأرباح العادية و الأرباح المحققة فعلا) في صناعات مواد الاستهلاك .

2. التضخم الرأسمالي : وهو التضخم الذي يحدث في مجال سلع الاستثمار و ينتج عنه أرباح قدرية في صناعات إنتاج سلع التكوين الرأسمالي .

ويجمع كينز ما بين نوعي التضخم السابقين فيما يسمى بالتضخم الربحي وهو التضخم الذي ينشأ نتيجة زيادة الاستثمار عن الادخار

كما يشير كينز إلى نوعين من التضخم هما التضخم الجزئي و التضخم الكلي ، و يظهر التضخم الجزئي قبل وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل ، إذ تكون مرونة عرض عوامل الإنتاج مساوية للصفر ، بحيث اناي زيادة في كمية النقد ترفع معدلات الأسعار .

رابعا : حسب طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية : ويمكن تقسيم التضخم وفقا لهذا المعيار إلى نوعين :

1. **التضخم المستورد** : وهو ذلك النوع من التضخم الذي ينشأ بسبب تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل الدولة
2. **التضخم المصدر** : ينشأ نتيجة لتأثير حركة الأسعار الداخلية في دولة ما على الأسعار العالمية ، و يظهر هذا النوع من التضخم بصورة واضحة في حالة الولايات المتحدة الأمريكية التي تصدر التضخم إلى كل دول العالم من خلال الدولار الأمريكي المستخدم كعملة عالمية ، إذ تقوم الدولارات الأمريكية بمغادرة اقتصادها الوطني إلى دول العالم المختلفة طلبا للبضائع ، و تبقى خارج الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن تكون قد قامت بإنعاش اقتصادها ، لذلك تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإصدارات نقدية جديدة تطرح مجددا في السوق الأمريكية و العالمية فيما بعد ، و تؤثر أيضا على كميات النقد المصدرة في الدول المتلقية للدولار ، كون الدولار الأمريكي يستخدم كاحتياطي نقدي في معظم دول العالم .

خامسا :بناء على مصدر الضغط التضخمي : ويمكن تقسيم التضخم وفقا لهذا المعيار إلى نوعين :

1. **تضخم ناتج عن الطلب** : ينشأ هذا النوع من التضخم عندما يزداد الطلب المحلي على السلع و الخدمات ، بينما يكون عرض هذه السلع و الخدمات محدودا ، و يقود ذلك إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار ، حيث يدفع العمال للمطالبة بزيادة أجورهم ، فترتفع نتيجة لذلك تكاليف الإنتاج وهذا يدخل التضخم في حركة حلزونية صاعدة .

و ينقسم التضخم الناتج عن الطلب إلى ثلاثة أنواع :

1. **التضخم الذاتي** : هو التضخم الذي يبدأ دون زيادة سابقة في معدلات الأجور .
2. **التضخم المحفز** : هو التضخم الذي ينشأ عندما تكون الزيادة في الطلب الكلي على السلع و الخدمات نتيجة الزيادة السابقة في معدلات الأجور .
3. **التضخم المدعم** : تكون فيه زيادة الطلب ناجمة عن محاولة الدولة تخفيض معدلات البطالة ، حيث تكون زيادة الطلب ناتجة عن :

➤ عجز الإنتاج المحلي عن مواكبة زيادة الطلب المحلي وعدم القدرة على الاستيراد .

➤ التوسع في الائتمان المصرفي من أجل تحفيز الاستثمار .

➤ زيادة الطلب الخارجي على المنتجات المحلية .

2. **تضخم دفع التكاليف :** ينشأ هذا النوع من التضخم عندما يكون ارتفاع المستوى العام للأسعار ناجما عن زيادة تكاليف الإنتاج و بصفة خاصة الأجور .

و بشكل عام فإن تضخم دفع التكاليف يكون على ثلاثة أنواع :

1. **-النوع العدواني :** وهو يحدث في صورة اندفاع عدواني للأجور دون زيادة سابقة في الطلب على السلع و الخدمات .

2. **-النوع الدفاعي :** يحدث عندما يحاول العمال زيادة أجورهم بسبب زيادة سابقة في الأسعار ، محاولين بذلك الحفاظ على المستوى الحقيقي لأجورهم .

3. **-النوع الإيجابي :** يحدث عندما تندفع الأجور استجابة للطلب الذي زاد على قوة العمل .

وبصورة عامة نلاحظ أن تضخم جذب الطلب و تضخم دفع التكاليف لا يمكن فصلهما عن بعضهما ، إذ غالبا ما يكون أحدهما مقرونا بالآخر ، ومن الملاحظ أن تضخم دفع التكاليف يكون مشاهدا في الدول المتقدمة أكثر من مشاهدته في الدول النامية التي يظهر فيها تضخم جذب الطلب بصورة أكثر شيوعا .

سادسا : الظروف الجغرافية و الطبيعية :

تؤدي بعض الظروف الطبيعية كالزلازل و البراكين و انتشار الأوبئة إلى ظهور بعض الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد و التي غالبا ما تتحول إلى تضخم ، و كذلك الأمر في فترات الحروب ، حيث يزداد الإنفاق العام الحربي ، و يتناقص إنتاج السلع الاستهلاكية بسبب نقص في الأيدي العاملة ، كما ينخفض الاستيراد بسبب عدم توفر العملات الأجنبية اللازمة لذلك .

ويشهد الاقتصاد الرأسمالي العالمي تضخما يسما بالتضخم الحركي ، وهو يتوافق مع الدورات الاقتصادية ، و يعتبر سمة من سمات النظام الاقتصادي العالمي . (بن دقفل، 2013، صفحة 348)

المطلب الثاني : أسباب التضخم و آثاره الاقتصادية

نظرا للأهمية البالغة لظاهرة التضخم في الحياة الاقتصادية فقد أقبل العديد من الاقتصاديين لدراسة أسبابها و آثارها الاقتصادية بهدف المعالجة الصحيحة لها ، و فيما يلي يمكن لنا أن نذكر أسباب التضخم و أهم آثاره الاقتصادية.

الفرع الأول : أسباب التضخم الاقتصادي

إن التباين بين اقتصاديات الدول المتقدمة و الدول المتخلفة قد أدى لظهور خلافات في تحديد الأسباب الحقيقية للتضخم ، و مهما يكن من تباين فقد ظهرت عدة وجهات نظر وصلت إلى الحالة النظرية التي تفسر أسباب

التضخم لذلك أطلق عليها بعض الكتاب و المفكرين " نظرية " و ليس سببا ، فأصبحت لدينا نظريات تفسر التضخم و نذكر منها ما يلي :

أولا : نظرية جذب الطلب :

يوضح أنصار هذه النظرية بان أي زيادة في الطلب دون أي زيادة مماثلة من جانب العرض سوف تؤدي لزيادة المستوى العام للأسعار .

تحدث بهذه النظرية كل من الاقتصادي السويدي فيكسل و الاقتصادي الانجليزي كينز ووضح كل منهما أسباب زيادة الطلب ، و توصلا إلى ما يلي :

➤ زيادة طلب الأفراد على الاستثمار أو الاستهلاك من أموال مكتنزة .

➤ زيادة حجم الإنفاق الحكومي و تمويل هذا الإنفاق عن طريق العجز ، أي بزيادة الإصدار النقدي .

➤ التوسع في حجم القروض المصرفية للأغراض الاستهلاكية أو الاستثمارية .

إن زيادة الإنفاق الكلي في سوق السلع و الخدمات أو سوق عناصر الإنتاج سوف تؤدي لارتفاع الأرباح للمنتجين مما يدفعهم لزيادة الأجور و زيادة أسعار المواد الأولية ، فتظهر سلسلة من الارتفاعات في الأسعار ، و تتوقف آثار هذه الارتفاعات على حالة الاقتصاد الوطني ، و من هنا نرى أنها تنقسم لحالتين :

1. حالة التشغيل غير الكامل

تعني حالة التشغيل غير كامل وجود موارد إنتاجية معطلة و غير مستغلة فإذا ازداد الطلب و كان الجهاز الإنتاجي مرنا و كانت الموارد الإنتاجية عاطلة عن العمل ، هذا يؤدي لزيادة الإنتاج و زيادة عوائد عناصر العمل الأجور و الإيجارات و الأرباح ، و هكذا تبدأ سلسلة من ارتفاعات الأسعار و عوائد عناصر الإنتاج إلى أن يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل ، وخلال هذه المرحلة لا تعد ارتفاعات الأسعار تضخما لأن الأجور في تزايد أيضا .

2. حالة التشغيل الكامل

تعني حالة التشغيل الكامل أن الموارد الإنتاجية : الأرض - العمل - رأس المال ، جميعها تعمل بالطاقة الكاملة . إن زيادة الطلب في حالة التشغيل الكامل سوف تدفع المنظمين للبحث عن أساليب لزيادة الإنتاج ، فلن يجدوا أمامهم سوى دفع أسعار أعلى منها و تحصل منافسة بين المنظمين على عناصر الإنتاج فتزداد الأجور و العوائد و العملات و يدفعون أسعار أعلى للموارد الأولية فتزداد التكاليف من جهة و لن يزداد الإنتاج بمعدلات تذكر من جهة أخرى ، لذلك تزداد الأسعار و تحصل فجوة تضخمية .

ثانيا : نظرية زيادة التكاليف

اهتم الكلاسيكيون بزيادة العرض و دراسة تكاليف الإنتاج أكثر من اهتمامهم بجانب الطلب ، لذلك كانت تحليلاتهم أحادية الجانب و اعتمدوا على مقولات غير صحيحة " العرض يخلق طلب موازي له " و قرروا مسبقا بأن كل منتج أو مستثمر سوف يعيد تشغيل أمواله من جديد و سوف يحصل التشغيل الكامل بشكل تلقائي ، فإذا بقي الطلب على ماهو عليه دون زيادة فهل تؤدي زيادة التكاليف على ارتفاع الأسعار ؟

ما حصل في الدول الصناعية المتقدمة أن المنظمين و المستثمرين قد حددوا أرباحا لا يمكن التنازل عنها ، و حددت نقابات العمل أجورا معينة و طالبة بالوصول إليها و قامت مظاهرات و اضطرابات الأمر الذي دفع المنتجين لتسهيل ذلك و الهروب إلى الأمام برفع الأسعار لتعويض التكاليف بالحفاظ على نسب الأرباح العالمية .

لقد دخلت الاقتصاديات الأوروبية في الدورة اللولبية (الأجر- السعر) و تحدث لولبية فيليبس عام 1958 م عن هذه العلاقة و قال : إن زيادة الأجور يجب أن ترتبط بالإنتاجية ، فإذا ازدادت الإنتاجية يجب زيادة الأجور دون زيادة الإنتاجية سوف تؤدي لارتفاع التكاليف و سوف تزداد معدلات البطالة رغم ذلك سوف يحصل تضخم .

لقد اعتمد السياسيون على تحليل فيليبس لكي يحافظوا على أجور متدنية ، لكن أعوام السبعينات قد شهدت تطورا مغايرا حيث ازدادت الأجور و الأرباح و البطالة و التضخم معا .

و أخيرا فان العلاقة بين الأجور و التكلفة صحيحة ، لكن زيادة الأرباح قد تتجاوز كثيرا حصة الأجور من التكلفة ، و قد يستمر العمال بالعمل ، و الاستهلاك مع أسرهم ينبغي حصولهم على أجور تكفي لمستوى معيشة متطورة و لذلك كانت الأجور تزداد حتى لو ازداد التضخم ، و ذلك بهدف المحافظة على مستوى معيشي متطور

ثالثا : الفرضية النقدية

تقوم الفرضية النقدية على فكرة زيادة وسائل الدفع في المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الطلب و من ثم ارتفاع الأسعار ، و تقسم و وسائل الدفع إلى عدة أقسام :

➤ زيادة حجم المعروض النقدي ، و يكون ذلك من خلال زيادة الإصدار .

➤ تمويل عجز الموازنة : بمعنى أن إذا لم تستطع الحكومة الاقتراض من السوق النقدية بهدف تمويل العجز السنوي أو العجز المزمّن فإنها تلجئ لمصرف الإصدار مما يؤدي لإصدار كميات إضافية من النقد تشكل وسائل الدفع الجديدة و تؤدي لزيادة الضغوط التضخمية .

➤ توسع المصارف في منح القروض و التسهيلات الائتمانية و بشكل خاص القروض الاستهلاكية ، لان القروض الوجهة للصناعة أو الزراعة تزيد الإنتاج ، فإذا كان الاقتصاد يعاني من التضخم فان زيادة الإنتاج تزيد حجم العرض و من ثم تنخفض الأسعار .

و أما القسم الثاني من الفرضية النقدية فانه يقوم على فكرة زيادة سرعة التداول النقدي ، و سرعة التداول تتناسب دائما مع الحجم الناتج المحلي الإجمالي .

لكن في بعض الأحيان تزداد سرعة التداول لأسباب متعددة منها :

➤ عندما يتوقع الأفراد ارتفاع في المستقبل فإنهم يسارعون لشراء السلع و هذا الأمر سوف يؤدي لتمسك التجار و الصناعيين بالبضائع لأنهم لا يعرفون ما السبب في هذا التوجه فيرفعون الأسعار فتأكد للمواطن مصداقية توقعاته فيصبح ارتفاع الأسعار حقيقة بعد أن كان توقعاً .

➤ تتوقع ظهور موسم رديئة في بعض السلع الزراعية فتزداد عملية الشراء من هذه المواد فتزداد الطلب و ترتفع الأسعار .

رابعا : فرضية رأس المال الأجنبي " رأس المال الطيار "

يتوازن الاقتصاد الوطني بشكل جغرافي " العرض مع الطلب " و " الأسعار مع وسائل الدفع " و يسعى كل اقتصاد لا يتخذ عدد من السياسات تضمن له الاستقرار خلال السنوات القادمة ، لكن توجهات العولمة و ظهور منظمة التجارة العالمية و السماح بدخول السلع و الأفراد و رؤوس الأموال إلى الدول المنظمة لهذه المنظمة زاد من إمكانيات عدم التوازن ، وزاد من إمكانيات حدوث الأزمات المحلية و الدولية ، لأن دخول الأموال الإضافية إلى الاقتصاد الوطني سوف تشكل وسائل دفع جديدة تؤدي لتشكيل ضغوط تضخمية ، فإذا كان الجهاز الإنتاجي غير مرن فسوف تنتقل هذه الضغوط إلى تضخم حقيقي فهل يشمل كافة القطاعات ، فكيف يدخل رأس المال و ماهي أشكاله ؟

تشجيع جميع الدول بما فيها المتقدمة ، دخول الرأس مالية الأجنبية و ذلك لزيادة الإنتاج أو إقامة منشآت جديدة تشغل عمال جدد و تساهم في تطوير قطاع الخدمات .

يدخل إلى كل بلد نوعان من رأس المال :

1. رأس المال الاستثماري - الإنتاجي : وذلك بهدف إقامة منشآت إنتاجية مصانع - ورشات العمل - ورشات الصيانة و التركيب و غيرها .

تساهم هذه المنشآت بزيادة الإنتاج و تشغيل العمال مما يؤدي لتخفيض البطالة و زيادة الدخل فإذا كان البلد يعاني من التضخم فان هذه المنشآت سوف تخفض معدل التضخم .

2. رأس المال الطيار أو ما يطلق عليه رأس المال الساخن : وهو نوع من أنواع رأس المال تخصص بأعمال المضاربة في الأسواق المالية و ينتقل من بورصة إلى أخرى سعياً وراء الأرباح المرتفعة . لا يهتم هذا الرأس مال بالاستقرار و التوازن بعد اهتمامه بالأرباح ، لذلك يدخل إلى البورصات الهادئة بهدف زيادة حدة المضاربة و عندما ترتفع الأسعار يغادر فوراً خوفاً من الهبوط و الخسارة .

لذلك ينصح أكثر الاقتصاديين بعدم السماح لهذه الأموال بالدخول لأنها سوف تؤدي لارتفاع الأسعار و حصول التضخم .

خامساً : نظرية التضخم الهيكلية

يرتبط التضخم الهيكلية بطريقة الإنتاج الرأسمالي و القوانين الموضوعية النازمة للنشاط الاقتصادي داخل هذا النظام فالخلل الهيكلية هو : وجود قطاعات أكثر تطوراً من القطاعات الأخرى ، إن هذا الخلل الهيكلية سواء كان في الدول المتقدمة أو الدول النامية فإنه يؤدي إلى وجود أجور أرباح مرتفعة في القطاع المتطور تؤدي بدورها إلى زيادة طلب العاملين فيه على السلع و الخدمات أي "تضخم الطلب " فترتفع الأسعار في هذا القطاع و تبقى الأسعار في القطاع الزراعي متدنية أي سوف يظهر التضخم الهيكلية بشكلين :

سلوك المنتجين أو المشروعات أو السكان أو السوق في قطاع معين يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في بعض القطاعات و انخفاضها في قطاع آخر و قد يحصل هذا الوضع في الاقتصاد المتقدم .

تختلف قطاع و تطور قطاع آخر سوف يخلق أسعار متباينة بين القطاعين و هذا ما يحصل في الدول النامية و يسمى بالتضخم الهيكلية .(عبد الدائم، 2019، صفحة 14)

الفرع الثاني : الآثار الاقتصادية للتضخم

التضخم ظاهرة نقدية يترتب عنه نتائج متغايرة تنعكس على النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و نذكر منها

أولاً : أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل :

يتعرض أصحاب الدخل المحدود لأكثر الآثار السلبية للتضخم و ذلك بسبب انخفاض الدخل الحقيقي الذي يحصلون عليها نتيجة لارتفاع الأسعار و انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية و تسارع العملية التضخمية مما يدفع العمال من ذوي الدخل المحدود إلى المطالبة بزيادة أجورهم النقدية لتعويض الارتفاع الحاصل في الأسعار و الزيادة في تكاليف المعيشة و إذا حصل العمال على الزيادة فان ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع التكاليف المتغيرة للإنتاج و

سوف يقوم المنظمين بزيادة الأسعار من جديد ، لذلك يرى الاقتصاديون أن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي من الأفراد الذين زادت معدلات دخولهم بمعدلات اقل من معدلات ارتفاع الأسعار إلى الأفراد الذين ارتفعت مستويات دخولهم النقدية بمعدل أكبر أي التضخم يعيد توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية غير المتضررة من جراء ارتفاع الأسعار .

ثانيا : أثر التضخم على هيكل الإنتاج :

التضخم و ما يواكبه في ارتفاع مستويات الأجور و الأرباح و الأسعار من التأثير على حقل الإنتاج و خاصة في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك ، و تحريك رؤوس الأموال و العمالة باتجاهها على حساب الأنشطة الإنتاجية و الاستثمارية التي تعد أساسا مهما لتحقيق النمو الاقتصادي .

ثالثا : أثر التضخم على ميزان المدفوعات :

يمارس التضخم تأثيرا ضارا على وضع ميزان المدفوعات إذ أن زيادة الدخل التي تتولد أثناء فترة التضخم يؤدي إلى زيادة الاستيراد إذا كان الإنتاج المحلي لا يواكب الزيادة في الدخل ، و يزداد التأثير عندما تكون مرونة الطلب السعرية على الاستيراد مرتفعة ، إضافة إلى أن في فترات التضخم تكون السلع المحلية ذات أسعار أعلى من مثيلاتها في الخارج مما يؤدي إلى تفضيل السلع الأجنبية محل المحلية كونها تملك ميزة سعرية و هذا يؤثر على وضع ميزان المدفوعات أي أن التضخم يمارس تأثيرا ضارا على ميزان المدفوعات ، لأنه يعني قوة شرائية داخلية متزايدة لا تواجهها زيادة كافية للإنتاج الداخلي ، و من ثم يزيد الميل الحدي للاستيراد و تقل مقدرة الاقتصاد على التصدير ، و تهمز قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية ، فترتفع أسعار السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية و يقل الميل الحدي للتصدير و بالتالي يتفاقم العجز في ميزان المدفوعات .

رابعا : آثار التضخم على الاستثمارات :

يؤدي التضخم إلى خلق شعور تشاؤمي لدى المستثمرين وعدم الثقة إزاء نتائج المشاريع الاقتصادية لصعوبة تقدير تكلفة إنشاء المشروعات في المستقبل و الذي يترتب على ذلك صعوبة توظيف رؤوس الأموال في المشاريع التي تحتاج إلى مدة استرداد طويلة ، و هذا يعني التوجه نحو المشاريع التي تتميز بالربح السريع و المضمون بغض النظر عن مدى فائدتها إلى المجتمع و لابد من الإشارة أن هذا التغيير في سلوك المستثمرين له آثار غير صحية على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية و حسن أداء الاقتصاد الوطني لأنه يشجع أنماطا من الاستثمار غير المنتج (المضاربة بالأسهم و السندات) .

خامسا : الآثار الاجتماعية للتضخم :

إن الآثار الاجتماعية للتضخم تنعكس بالاضطراب بين الطبقات الاجتماعية بسبب سوء توزيع الموارد و الدخول مما يولد المشاكل و الخلافات بين أفراد المجتمع ، كما أن الشيء نفسه ينشأ في اختلال العلاقة بين العمال و أصحاب العمل و ينتشر الفساد الإداري و الرشوة و المحسوبية ، و يمكن أن يكون للتضخم آثار إيجابية تتمثل في ارتفاع فئة معينة حيث ينتفع أصحاب الأسهم نتيجة ارتفاع أسهمهم في ظل التضخم و يستفيد المدينون بسبب حصولهم على قوة شرائية أكبر و يسددون ديونهم بنقود ذات قوة شرائية أقل .(الربيعي، دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي، 2013، صفحة 23)

المطلب الثالث : سياسات الحد من التضخم

نظرا لأن التضخم ظاهرة متشعبة و مرتبطة بالعديد من المتغيرات الاقتصادية ، تتعدد الأدوات الكمية و الكيفية في معالجته و الحد من آثاره ، و يمكن تقسيم هذه الأدوات إلى سياسة مالية و سياسة نقدية ، و نذكرهما كالآتي :

الفرع الأول : إجراءات السياسة المالية للحد من التضخم الاقتصادي :

هناك أداتان أساسيتان من أدوات السياسة المالية يمكن أن تستخدم للحد من التضخم هما الإنفاق الحكومي و الضرائب . ففي أوقات التضخم ينبغي تقييد الإنفاق الحكومي و زيادة الضرائب بحيث يؤديان إلى خفض الطلب الكلي بشقيه : الاستهلاكي و الاستثماري ، بشكل يؤدي إلى خفض الأسعار . و الغرض من ذلك هو العمل على تقليل حجم الطلب الكلي ليتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل . و تسمى هذه السياسة بالسياسة المالية الانكماشية .

الفرع الثاني : إجراءات السياسة النقدية للحد من التضخم الاقتصادي :

يمكن استخدام أدوات السياسة النقدية لعلاج التضخم ، و تتلخص هذه الأدوات في :

- خفض عرض النقد و يترتب على ذلك ارتفاع في أسعار الفائدة و بالتالي خفض الطلب الكلي .
- تستخدم سياسة سعر الخصم بين البنك المركزي و البنوك التجارية ، إذ تعمل على رفعه و بالتالي خفض الائتمان الممنوح للبنوك التجارية ، و بالتالي خفض عرض النقد و رفع سعر الفائدة و بالتالي تنخفض الأسعار .
- يمكن أن يستخدم الاحتياطي القانوني من خلال رفع نسبته ، و بالتالي يؤثر في سيولة البنوك التجارية و تخفيض قدرتها على منح الائتمان .

➤ استخدام عمليات السوق المفتوحة إذ يدخل البنك المركزي كبائع و مشتر للأسهم و السندات بشكل يؤثر في السيولة ، و بالتالي خفض عرض النقد، ما يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة و بالتالي خفض الطلب الكلي مما يؤدي إلى الحد من ارتفاع الأسعار أو إلى خفضها .

➤ إن استخدام أدوات السياستين المالية و النقدية ، يجب أن لا يكون بشكل متعارض لأنه يحدث نتائج سلبية على النشاط الاقتصادي على سبيل المثال : ففي أوقات التضخم يتطلب من السياسة المالية أن تعمل على خفض النفاق الحكومي ، و بالمقابل أن تكون السياسة النقدية سياسة تقشفية بمعنى أن تعمل على خفض عرض النقد مثلا ، فإذا عملت عكس ذلك فإن الأهداف بين السياستين ستكون متضاربة ، و تؤدي بالاقتصاد إلى الشلل ، لذا يجب أن يكون هناك تنسيق مستمر في عمل و تطبيق تلك السياستين .(عبد الجبار و محمود طه، 2015، صفحة 44)

المطلب الرابع : مؤشرات و مقاييس التضخم الاقتصادي

يمكن التطرق لأهم مؤشرات و مقاييس التضخم الاقتصادي فيما يلي :

الفرع الأول : الأرقام القياسية للأسعار :تستخدم الأرقام القياسية للأسعار لقياس معدل التضخم و الحكم على مدى حدته في سنة معينة و من المعلوم أن هناك عددا من الأرقام القياسية للأسعار مثل : الرقم القياسي لنفقات المعيشة و الرقم القياسي لأسعار الجملة و الرقم القياسي للنتائج المحلي و غيرها . يكون تقدير معدل التضخم بواسطة واحد من هذه المؤشرات مختلفا عموما عن تقديره بواسطة المؤشرات الأخرى ، و يعتبر الرقم القياسي لنفقات المعيشة من أهم المؤشرات التي تستخدم لحساب معدل التضخم نظرا لعلاقته المباشرة باتفاقات نقابات العمال و نقابات أرباب العمل ، غير أن هذا المؤشر يظم أسعار الكثير من الخدمات التي لا تدخل في نطاق التجارة الدولية مما يجعل المقارنات الدولية بين معدلات التضخم صعبة : لهذا فإن المؤشر الذي يستخدم على نطاق كبير لقياس معدل التضخم هو مثبت أسعار الناتج المحلي ، و يمكن عرض الأرقام القياسية للأسعار من خلال ما يلي :

أولا : صيغ الأرقام القياسية المرجحة : سنتناول ثلاث صيغ للأرقام القياسية المرجحة كما يلي :

1. الرقم القياسي المرجح بأسعار سنة الأساس (رقم لاسبير Lasperyres) : في هذا الرقم يتم الترجيح

بكميات فترة الأساس و لهذا يعرف الرقم أيضا باسم أسلوب سنة الأساس وهو الرقم القياسي المرجح بكميات

سنة الأساس و يحسب باستخدام الصيغة التالية :

$$P_L = \frac{\sum_{i=1}^n P_i^t Q_i^0}{\sum_{i=1}^n P_i^0 Q_i^0} \times 100$$

$\sum_{i=1}^n P_i^t Q_i^0$ كميات سنة الأساس بأسعار سنة

$\sum_{i=1}^n P_i^0 Q_i^0$ كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس أو مجموع النقود المنفقة في سنة

و يتم الحصول على هذا الرقم بقسمة مجموعة من النقود المنفقة في سنة المقارنة على مجموع النقود المنفقة في سنة الأساس ، يقيس الرقم القياسي للاسبير حركة الأسعار المنفقة من أجل سلة من السلع و الخدمات خلال الزمن ، و تعتبر صيغته أبسط الصيغ الرياضية المعروفة لسهولة تطبيقها على الواقع ، و هي مطبقة من طرف معظم المكاتب الإحصائية في دول العالم .

2. الرقم القياسي المرجح بأسعار سنة المقارنة (رقم باش Paach) : في هذا الرقم يتم ترجيح الأسعار في فترة المقارنة و فترة الأساس بكميات المقارنة و لهذا تعرف هذه الطريقة بطريقة ففترة المقارنة ، و الرقم القياسي التجميعي بكميات فترة المقارنة هو رقم باش و يحسب بالصيغة التالية :

$$P_p = \frac{\sum_{i=1}^n P_i^t Q_i^t}{\sum_{i=1}^n P_i^0 Q_i^t} \times 100$$

$\sum_{i=1}^n P_i^t Q_i^t$ كميات سنة المقارنة ، أو مجموع النقود المنفقة في سنة

$\sum_{i=1}^n P_i^0 Q_i^t$ كميات سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس أو مجموع

3. الرقم القياسي الأمثل (رقم فيشر) : لكل من الرقمين السابقين مزايا و عيوب مما يجعل من الصعب تفضيل أحدهما عن الآخر ، و لسد هذه الفجوة بين رقم لاسبير القياسي و رقم باش القياسي ، اقترح فيشر أخذ الوسط القياسي الهندسي للمؤشرين كبديل و عليه سمي المؤشر الناتج برقم فيشر القياسي ، و يمكن حسابه بالمعادلة التالية :

$$I_F = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^n P_n Q_0}{\sum_{i=1}^n P_0 Q_0} \times \frac{\sum_{i=1}^n P_n Q_n}{\sum_{i=1}^n P_0 Q_n}}$$

$$I_F = \sqrt{I_L \times I_P}$$

ثانيا : الرقم القياسي لأسعار المستهلك : إن قم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية يستخدم كأداة لدراسة تطور القدرة الشرائية للمستهلكين ، و هذا الرقم القياسي يعرف أيضا بمؤشر كلفة أو غلاء المعيشة نظرا لارتباطه الوثيق بمداخيل الأسر ، إن كلفة المعيشة تمثل مجموع ما تنفقه الأسرة على الحاجات الضرورية من سلع و خدمات

، و يعكس مؤشر غلاء المعيشة التطور الوسيطى لأسعار أهم السلع و الخدمات ، التي يكتنيتها المجتمع بغرض الاستهلاك خلال فترة زمنية .

يمكن حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بعدة طرق :

1. الرقم القياسي البسيط: هو عبارة عن نسبة مجموع أسعار السلع و الخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية إلى أسعارها سنة الأساس وفق الصيغة التالية :

$$100 \times \frac{\text{مجموع اسعار السنة الجارية}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}} = \text{الرقم القياسي البسيط}$$

و يلاحظ أن هذا الرقم لا يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية في ميزانية المستهلك التي تؤثر على القدرة الشرائية .

2. الرقم القياسي المرجح: يحتسب بقسمة مجموع الأسعار المرجحة للسلع و الخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية على مجموع الأسعار المرجحة لنفس السلع في السنة الأساس وفق الصيغة التالية :

$$= \frac{\text{الرقم القياسي المرجح (الأوزان الترجيحية*الأسعار) مجموع الجارية}}{\text{الرقم القياسي المرجح (الأوزان الترجيحية*الأسعار) مجموع الأساس}}$$

3. الرقم القياسي العام: يستخدم في حسابه الإنفاق الاستهلاكي الكلي مقيما بأسعار السنة الجارية (الإنفاق الاستهلاكي الإسمي) على الإنفاق الاستهلاكي نفسه مقيما بأسعار سنة الأساس (الاستهلاك الحقيقي) وفق الصيغة :

$$= \frac{\text{الرقم القياسي العام} \times 100}{\frac{\text{الإنفاق الاستهلاكي الاسمي}}{\text{الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي}}}$$

و عليه يقاس التضخم كالتالي :

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة المقارنة} - \text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة الأساس}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة الأساس}}$$

ثالثا : الرقم القياسي الضمني للأسعار : يقيس هذا الرقم التغير في أسعار جميع السلع و الخدمات المنتجة في المجتمع في سنة معينة مقارنة مع سنة الأساس و يعتبر أكثر الأرقام القياسية استخداما .

$$\text{الرقم القياسي الضمني} = 100 \times \frac{\text{قيمة الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة المقارنة}}{\text{قيمة الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار سنة الأساس}}$$

أي :

$$PGDP = \frac{\sum_{i=1}^n Q_n P_n}{\sum_{i=1}^n Q_n P_0} \times 100$$

و بالطبع كلما زاد الرقم القياسي الضمني عن 100 كلما دل ذلك على ارتفاع معدل التضخم ، كما يعتبر هذا الرقم أكثر شمولاً من الرقم القياسي لأسعار المستهلكين و ذلك لأنه يحتوي على أسعار جميع السلع و الخدمات دون استثناء . و لكن يؤخذ عليه أنه قد يحتوي على سلع عديدة لا تهم المستهلك العادي كما أن التغير فيه يعكس التغير في الكميات بجانب التغير في الأسعار إلى جانب اختلافات رئيسية هي :

➤ يقيس مؤشر أسعار الاستهلاك تكلفة مجموعة (سلة) من السلع المعطاة و هي نفسها من سنة لأخرى معتمدة على ما أنتج في الاقتصاد كل سنة .

➤ كما يحتوي مؤشر أسعار الاستهلاك مباشرة على أسعار الاستيراد ، بينما يحتوي الرقم الضمني فقط على أسعار السلع المنتجة داخل البلد .

رابعا : **مؤشر أسعار الجملة** : إن هذا المؤشر يتصدى للدلالة على التغير النسبي في مستوى أسعار المواد التي يجري التعامل فيها بأسواق الجملة ، و قد يشتق هذا الرقم من عدة أرقام يعبر كل واحد منها على مستوى أسعار فئة معينة من المواد التي تباع و تشتري في هذه الأسواق ، كالمواد الصناعية و المواد الغذائية . كما لا يختلف في صياغته العامة عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، و إنما يرجع الاختلاف في أن مؤشر أسعار الجملة يعكس تكلفة الإنتاج و أرباح المنتجين و تجار الجملة فقط . أما الرقم القياسي لأسعار المستهلك فيعكس بالإضافة إلى ذلك تكلفة النقل و التوزيع و أرباح السماسرة و الوسطاء و الموزعين ، و من ثم فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك أكثر تعبيرا عن تكلفة معيشة المستهلك العادي من مؤشر أسعار الجملة .

الفرع الثاني : معيار فائض الطلب

يستند هذا المعيار ، في قياس الفجوة التضخمية ، على المنطلقات الأساسية لفكرة الطلب الفعال في تحديد مستويات الأسعار وفقا لأفكار الاقتصادي كينز في النظرية العامة ، و التي ترى أن كل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات دون أن يقابلها زيادة في حجم العرض الحقيقي ، يعني ذلك بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل ، تمثل حالة من التضخم و تدفع مستويات الأسعار المحلية إلى الارتفاع . يمكن صياغة فائض الطلب وفق المعادلة التالية :

حيث أن Dx : فائض الطلب الخام ، I : الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية ، ΔS : الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية ، Y : الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية .

Cp, Cg : الاستهلاك العام و الخاص بالأسعار الجارية .

نلاحظ من خلال صيغة فائض الطلب ، أنها تهمل أثر المعاملات الخارجية من الصادرات و الواردات على كل من الطلب الفعال و المتاح من السلع و الخدمات . و هنا نميز ثلاث حالات :

✓ حالة التوازن : رصيد المعاملات الجارية يعادل الصفر ، و هنا لا يتأثر حجم فائض الطلب .

✓ حالة الفائض : لما تزيد قيمة الصادرات عن قيمة الواردات ، و يحقق ميزان المعاملات الجارية فائضا نرسم له ب " S " ، و هنا لابد أن يضاف هذا الفائض إلى إجمالي فائض الطلب و يصبح :

✓ حالة العجز : أين يحقق ميزان المعاملات الجارية عجزا و نرسم له ب " F " ، و الذي يجب أن يطرح من إجمالي فائض الطلب و يصبح :

الفرع الثالث : معيار الإفراط النقدي

و يستند هذا المعيار إلى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود المنتجة من النقود هي السبب الرئيسي في ارتفاع الأسعار ، و تستخدم الصيغة التالية لحساب كمية النقود عند حجمها الأمثل :

$$M_{ext} = \alpha_0 Y_t - M_t$$

حيث :

M_{ext} : حجم الإفراط النقدي .

Y_t : حجم الناتج المحلي الحقيقي .

M_t : كمية النقود المتداولة ، و α_0 : متوسط نصيب الوحدة المنتجة في الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة .

الفرع الرابع : معامل الاستقرار النقدي

يتحقق الاستقرار النقدي عادة عند تعادل معدل التغير في كمية النقود $\frac{\Delta M}{M}$ مع معدل التغير في إجمالي الناتج الوطني

$\frac{\Delta Y}{Y}$ يمثل الفرق بينهما مؤشر الاستقرار النقدي حيث :

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

فإذا كان :

- $B = 0$ هذا يدل على وجود استقرار نقدي (الأسعار مستقرة)
- $B < 0$ يدل على عدم وجود استقرار نقدي (فجوة انكماشية) ، بمعنى وجود نقص في القوة الشرائية مقارنة بالسلع و الخدمات ، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار .
- $B > 0$ هذا يدل على عدم وجود استقرار نقدي (ضغوط تضخمية) ، بمعنى أن النمو في كمية النقود يفوق باستمرار معدل التغير في إجمالي الناتج الوطني ، و هذا يفضي إلى وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع و الخدمات المنتجة ، و بالتالي استمرار هذا الارتفاع يشير إلى نمو حجم القوى التضخمية . (لفضل، 2020-2021، صفحة 19)

المبحث الثاني : ماهية الودائع المصرفية

الودائع المصرفية هي الوسيلة التي تمكن البنك من الحصول على مبالغ كبيرة يستطيع بفضلها تغطية نشاطه المصرفي ، و هي بذلك تحتل نقطة الانطلاق في عمل البنك ، إذ لا يستطيع هذا الأخير مواجهة الطلبات من الجمهور على خدماته بالاعتماد على أصوله الخاصة ، و لذلك كان لزاما عليه اللجوء إلى الودائع النقدية ، و التي تعتبر في الحقيقة أقدم الصور للعمليات البنوك التجارية و أساس نشاطها أصلا .

لذا سنعتمد على تبيان مضمون الودائع المصرفية من خلال هذا المبحث ، حيث سنتطرق إلى مفهوم و أنواع الودائع البنكية ، و استراتيجيات جذبها .

المطلب الأول : مفهوم الودائع البنكية

تعتبر الوديعة النقدية البنكية من أهم العمليات التي تمارسها البنوك ، و تتلقى بمقتضاها الأموال من عملائها ، لتمكن من القيام بمختلف عملياتها الائتمانية ، و تطبيقا لذلك فإن دراسة الوديعة النقدية يقتضي التعرض لمفهوم الوديعة المصرفية ، و على هذا الأساس نذكر عدة تعاريف :

أولا . تعريف الوديعة بنكية لغة : الوديعة في اللغة ما استودع ، و أودع الشيء : صانه ، و أودعه مالا : دفعته إليك ليكون وديعة .

أما الوديعة اصطلاحا : فهي الشيء الذي يودع عند الشخص لأجل الحفظ .

ثانيا . تعريف الوديعة من الناحية الاقتصادية :

تعد الودائع أهم مصادر تمويل في المصرف ويعتمد عليها في عملية الإقراض أساسا و عملية تحصيل الأموال و الوديعة المصرفية أو الادخار الائتماني وكما يسميها بعضهم هي الوعاء الادخاري الأكثر أهمية الذي تلجأ إليه المصارف التجارية و تتعامل معه بل إن الودائع المصرفية عدت في الكثير من نظم الاقتصادية أفضل الأوعية الادخارية المتاحة لتعبئة المدخرات السائلة . (همام و حاكم، 2010، صفحة 20)

التعريف الثالث: تعرف الوديعة أنها عبارة عن علاقة بين العميل و البنك المودع لديه ، و التي يتم تكوينها عن طريق إبرام عقد الإيداع بين الطرفين، و ذلك وفق الأركان و الشروط المنصوص عليها في قانون المدني .(زيبار، 2022، صفحة 208)

التعريف الرابع : هي عقد بمقتضاه يسلم العميل مبلغا من النقود للبنك و يترتب على هذا العقد الذي يخول للبنك ملكية النقود المودعة لديه و التصرف فيها بما يتفق و نشاطه المهني ،مع التزامه برد مبلغ الوديعة للعميل في الميعاد المحدد حسب الاتفاق و الذي يكون عند الطلب أو عند أجل معين . (نذير و لمياء، 2018، صفحة 03)

و من خلال التعاريف السابقة نستنتج " أن الوديعة البنكية هي اتفاق بين عميل و البنك على أن يلتزم البنك بردها عند الطلب أو وفق الشروط المتفق عليها في عقد "

ثالثا : تعريف الحساب البنكي :

من الناحية القانونية : الحساب البنكي هو اتفاق بين البنك الذي يفتحه و الشخص الذي يفتح لصالحه ، حيث ينظم العلاقات القائمة بينهما سواء كانت سحبا أو إيداعا أو عملية أخرى .

كما يعرف أنه تصرف قانوني ثنائي ينشأ بالاتفاق بين البنك و شخص آخر آخر طبيعيا كان أو معنويا ،يقترن عمليا بإيداع مبلغ من نقود لدى البنك و هو ما يؤدي إلى القول بوجود عقد مزدوج . (بن بابوش، صفحة 321)

رابعا : الفرق الجوهرى بين الحساب البنكي و الوديعة : من خلال كل التعاريف السابقة نستنتج نحن الطالبين الفرق بين الحساب البنكي و الوديعة البنكية :

الحساب البنكي هو الخدمة التي يقدمها البنك للعملاء لإدارة أموالهم ، بينما الودائع البنكية تشير إلى المبالغ المودعة في البنك من قبل العملاء للحفاظ على سلامتها و تحقيق العائد عليها ، بمعنى آخر ، يعتبر الحساب البنكي الوسيلة التي يستخدمها العميل للوصول إلى أمواله في البنك ، بينما الودائع البنكية تمثل الأموال التي

يودعها العميل في البنك للاحتفاظ بها و استثمارها . و تكون الودائع البنكية عادة لفترة زمنية معينة أو غير محددة ، و قد تكسب فوائد على الرصيد المودع .

المطلب الثاني : أهمية الودائع البنكية في نشاط البنوك

للودائع لدى المصارف التجارية أهمية كبيرة و تشمل القسم الأكبر من الموارد المتاحة للمصرف بغية استخدامها في أنشطته المتعددة فهي ضرورية لعمليات الاستثمار و الإقراض و تقديم تسهيلات المصرفية وغيرها ، بعبارة أخرى أن المصارف التجارية تتعامل بأموال الغير أموال المواطنين أو شركات أو مؤسسات الحكومية و استنادا إلى ما تقدم فان أهمية حسابات الودائع تبرز في :

✓ تؤدي المصارف التجارية دورا أساسيا و مهما في تعبئة المدخراتو توجيهها إلى قنوات الاستثمارية منتجة تزيد من عملية تراكم الرأسمالي على مستوى الاقتصاد الكلي و خلق موجودات جديدة أو تحسين القدرة الإنتاجية للموجودات القائمة مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية المجتمع .

✓ تعد الودائع أكثر خصوبة و اقل تكلفة من رأس المال و الاحتياطات إذ لا يمكن للمصرف أن يعتمد عليها في تدعيم طاقته الاستثمارية كما أن تكلفتها تفوق تكلفة الودائع الاستثمارية .

✓ تعد الودائع وسيلة للحد من ضغوط التضخمية التي ترافق عملية تنمية الاقتصادية و ذلك لان الودائع تمثل حجب جزءا من دخل الممكن التصرف به في شراء السلع و الخدمات مما يؤدي إلى تقييد الاستهلاك و هو يمثل شرطا ضروريا لتحقيق الاستقرار النقدي و التخفيف من ضغوط التضخمية .

✓ تعد الودائع من أقدم الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية و يطلق عليها ودائع تحت طلب بسبب إمكانية سحبها من قبل المودع في أي وقت شاء سواء كانت بشيك بالنسبة للحسابات الجارية أو نقدا بالنسبة للودائع إذ أصبحت هذه الودائع تمثل نسبة كبيرة من خدمات المصارف التجارية في اقتصاد الوطني .

✓ تقوم المصارف التجارية بتعبئة المدخرات و توزيع الموارد المتاحة بكفاءة على الأنشطة الاستثمارية المختلفة و بذلك تساهم في دعم الاقتصاد الوطني فعلى سبيل المثال تقوم المصارف التجارية بتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية المختلفة و ذلك عن طريق تقديم قروض و تسهيلات الائتمانية معتمدة على موارد المصرف الخارجية من الودائع بشكل أساس فضلا عن مواردها الداخلية المتمثلة برأس المال و الاحتياطات التي لا تشكل إلا نسبة قليلة .

✓ تؤدي المصارف التجارية خدمة هامة للاقتصاد الوطني بقبولها للودائع لكونها تسهل عملية الدفع الناجمة عن عمليات التبادل التجاري بأمان و بأقل مخاطر أو انعدامها و تشجع الادخار الذي يمثل ركنا أساسيا في عملية التوازن الاقتصادي .

✓ تبرز أهمية الودائع في الاقتصاد القومي للدول النفطية حيث تمثل هذه الودائع المصرفية نسبة كبيرة جدا من موارد المصارف التجارية وغالبا ما تكون هذه الودائع بدون فائدة أو بفائدة رمزية .

✓ توفر الودائع عائدا مجزيا للمودع خاصة إذا كانت مودعة في مصرف حكومي معروف ذي سمعة جيدة.(علي حسين ، 2016 ، صفحة 367)

كما تبرز أهمية الودائع المصرفية في عدة جوانب ،سواء من وجهة نظر الأفراد أو النظام البنكي أو الاقتصاد ككل ،فهني تفتح آفاق واسعة أمام كل الأطراف ،و تتيح لكل واحد منهم فرصة لتحقيق أهدافه ،فيما يتعلق بالأمن للسيولة و الربحية ،و تمثل الودائع آفاقا لتوظيف أموال البعض و تساهم في تغطية عجز البعض الآخر ،و خلق فرص جديدة تسمح بالتوسع في النشاط الاقتصادي من خلال تدفقات مالية مستمرة تساعد على تطور الأعمال و تتمثل أهمية في الأطراف الثلاثة التالية :

أولا : من وجهة نظر الأفراد : تعد الودائع جيدة لحفظ الأموال من الأخطار الكثيرة المحتملة كالضياع و السرقة ، بالإمكان أن تعود على صاحبها بمكاسب مالية لا يمكنه الحصول عليها إذا احتفظ بالنقود معطلة بحوزته .

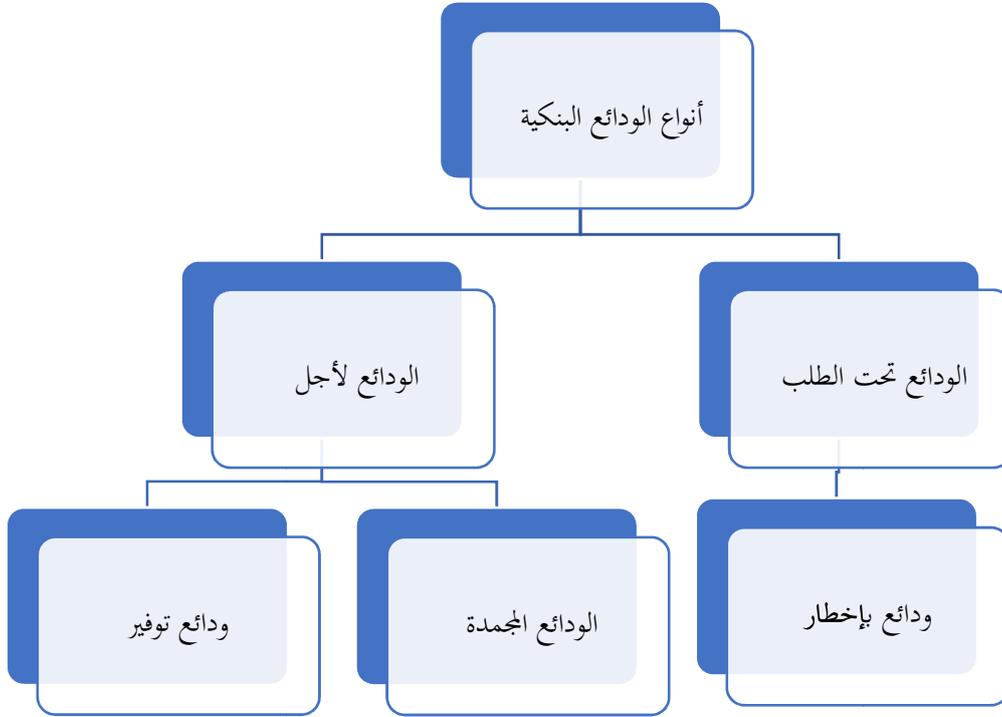
ثانيا : من وجهة النظام البنكي : تفتح الودائع المصرفية فرص كبيرة في عملية الاستثمار بالنسبة للبنك باعتبارها أموال موجودة فعلا ،و دون الرجوع إلى عمليات تمويل التضخمي للنشاط الاقتصادي .

ثالثا : على مستوى الاقتصاد الوطني ككل : تشكل الودائع المصرفية خزانا كبيرا من الموارد يجب عرقلة الاقتصاد بسبب شح الموارد ،كما أن ذلك يسهل التسيير الندي للاقتصاد من وجود توترات نقدية معيقة للنمو المنتظم ،من شأنه أن يدفع إلى زرع الثقة في نفوس المتعاملين الاقتصاديين ، سواء كانوا منتجين مستهلكين أو مجرد مدخرين ،مما يساعد على توفير الظروف الضرورية للازدهار الاقتصادي .(حسنين السيد و المهدي عاشور ، 2022 ، صفحة 388)

المطلب الثالث : أنواع الودائع البنكية

تتعدد أنواع الودائع حسب طبيعة عملها وهي كما يلي :

الشكل رقم 2 : مخطط يمثل أنواع الودائع البنكية



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المصدر (حري، 2022، صفحة 04)

و من خلال المخطط نذكر أنواع الودائع البنكية فيما يلي :

الفرع الأول: الودائع تحت الطلب

يقصد بها الودائع الجارية ، و يحق للعميل سحب مبلغ الوديعة كلياً أو جزئياً في أي وقت شاء دون إخطار مسبق للبنك ، أي هي تستحق الطلب في الحال أي بمجرد طلب المودع و في هذا النوع من الودائع يكون البنك مجرد خزانة فقط لأموالهم (المودعين) يحفظونها لديه ، و في الغالب لا يدفع البنك عادة فائدة صريحة على هذا النوع من الودائع إلا إذا زاد الرصيد عن حد معين يقرره البنك ويمكن أن تتم عملية السحب من الودائع بتحرير شيكات أو باستخدام جهاز الصراف الآلي من أي فرع من فروع البنك أو فرع بنوك أخرى .

الفرع الثاني: الودائع لأجل

و يطلق عليها أيضا الودائع الاستثمارية ، و هي تلك الودائع التي يضعها أصحابها في بنوك لفترة محددة قد تكون شهر أو ثلاث أشهر أو سنة أو أكثر ولا يمكن للعميل سحب مبلغ الوديعة قبل تاريخ استحقاقها ، فالوقت يعتبر عاملا تصنف على أساسه هذه الودائع و تميزها عن غيرها ، فهي ليست ودايع جارية تماما بحكم العقبات و شروط التي تعثر صاحبها أثناء عمليات السحب إلا أنها تبقى بجوزة البنك لفترة ما تكون محل اتفاق بين طرفين .

الفرع الثالث: ودايع بإخطار

لا يستطيع أصحاب هذه الودائع السحب عليها قبل إعلام البنك التجاري بفترة متفق عليها قبل سحب و يحصل أصحابها على فائدة .

الفرع الرابع: الودائع المجمدة

وهي مبالغ يودعها العملاء لتغطية العمليات المصرفية ، يقوم بها البنك لحسابهم منها ما يمثل أرصدة تجمد لصالح البنك و يقصد بالتجميد عدم السماح للزبون بالسحب منه و هذا التجميد يعطي فرصة للبنوك لاستخدامها و ذلك حسب العوامل التي تحكم مدة تجميدها .

الفرع الخامس: ودايع توفير

هي عبارة عن حساب خاص لأشخاص الطبيعيين ، و ليس فيه دفتر شيكات و هيا تمثل المبالغ التي يقوم بإيداعها صغار المدخرين في حسابات التوفير ، أي تسجل حركة سحب و الإيداع في دفتر يعطى للزبون و يسمى دفتر التوفير و يجب على الزبون أن يحضر شخصيا أو وكيله إلى بنك و معه الدفتر مع كل عملية سحب أو إيداع و مبلغ كل عملية له حد أدنى لا يجوز النزول أكثر منه و لا تعطى لقاء هذا الحساب فائدة حيث يكون الهدف من هذه الودائع تلبية أكبر قدر من الخدمات المصرفية الضرورية لتقدم الاقتصاد في بلدان .(حريري، 2022، صفحة 04)

المطلب الرابع : إستراتيجيات جذب الودائع البنكية

يمكن التمييز بين إستراتيجيتين أساسيتين لجذب الودائع هما :

الفرع الأول : إستراتيجية المنافسة السعرية

تعتمد هذه السياسة على رفع معدلات الفائدة بهدف جذب المزيد من الودائع إلا أن البنوك في الوقت الحالي لا تلجأ إلى هذه الإستراتيجية لأنها تؤدي إلى المنافسة لرفع سعر الفائدة ، و هو أمر غير مرغوب للبنوك التجارية لأنه يزيد من تكلفة الحصول على ودائع و يسود في الوقت الحالي درجة عالية من تنسيق و تكامل بين بنوك في مجال تحديد سعر الفائدة على الودائع إلى حد لا يستطيع البنك بمفرده رفع سعر الفائدة لجذب ودائع عملاء ، لأن البنوك تعمل في سوق نقدية توصف بأنها غير تنافسية إلى حد كبير ، كما أن جزء من الوديعة الجارية ليس عليها سعر الفائدة و تمنع بعض التشريعات البنكية وضع سعر فائدة على الودائع الجارية ومن أهم أسباب في عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية ما يلي :

أولاً : الحد من ارتفاع تكلفة الأموال : تتكبد البنوك بعض تكاليف نتيجة لإدارتها للحساب الجاري للعميل منها تكاليف تحصيل المستحقات ، و مصروفات سداد المطلوبات إلى جانب مصروفات إمساك الحساب ، لذا عند السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية ، فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إدارتها ، الأمر الذي يضطر معه البنك إلى بحث عن فرص استثمارية يتولد عنها معدلات عالية للعائد و هي فرص ذات مخاطر كبيرة قد تهدد في نهاية المستقبل البنك و عليه فان عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية يقلل من تكلفة الأموال .

ثانياً : الحد من المنافسة الهادمة بين البنوك : قد يؤدي السماح بدفع معدلات فوائد على تلك الودائع أن تتنافس البنوك في رفع معدل الفائدة عليها أملا في حصول على حصة ملائمة منها ، مرة أخرى يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكلفة تلك الودائع مما يجبر البنك إلى توجيه حصيلتها إلى استثمارات تتعرض لدرجة كبيرة إلى مخاطر أملا في تحقيق عائد مرتفع يكفي لتغطية تلك التكلفة .

ثالثاً : الحد من ارتفاع الفوائد على القروض : إن عدم دفع فوائد على الودائع الجارية ستقلل من ارتفاع الفوائد على القروض الممنوحة و ذلك لانخفاض كلفة الأموال المتاحة للبنوك ، في حين انه عند دفع الفوائد على الودائع الجارية ستكون هذه كلفة عالية و بالتالي تسعى البنوك إلى زيادة الفوائد على قروضا الممنوحة للعملاء و لتحقيق عوائد مجزية والتي تكون مخاطرتها الائتمانية عالية كما أنها ستؤثر على معدلات التنمية الاقتصادية .

رابعا : انتقال رؤوس الأموال من بنوك الصغيرة إلى بنوك الكبيرة : يرجع السبب في ذلك إلى كون البنوك الكبيرة تستطيع دفع معدلات فائدة أعلا من بنوك الصغيرة ، تم الرد على الحجة بأن من مصلحة المجتمع انتقال الأموال إلى

مكان استخدامها في مشروعات يتوقع أن تدر عائدا كبيرا كذلك ما يلاحظ على بنوك الصغيرة أضعفها فروع للبنوك الكبيرة وبالتالي سحب الأموال من أي فرع دون اللجوء إلى المنافسة السعرية.

الفرع الثاني : إستراتيجية المنافسة غير السعرية

الأساس الذي تقوم عليه هذه الإستراتيجية هو تقديم خدمات بنكية جديدة تميز البنك عن غيره من بنوك وتتلاءم مع متطلبات و احتياجات العملاء ، فالخدمة البنكية توصف بأنها غير نمطية ولا تسير على حد واحد متشابه طالما أن سلوك الإنساني يدخل كعنصر مهم في تقديمها و العميل يولي اهتماما كبيرا للبنك الذي يقدم له خدمات بنكية كفؤة ويتم ذلك من خلال إتباعها العديد من السياسات يمكن تلخيصها فيما يلي :

أولا : تحصيل مستحقات المودعين : حيث أن من أهداف نظام البنكي هو عمليات التحصيل فهي تساعد على تسوية حسابات المودعين و ذلك بالمقاصة بينها دون الحاجة لتداول النقود ، كما تساعد على توفير الوقت و جهد الذي يقوم به البنك في تحصيل الصكوك و تحصيل وسائل السداد كالحالات و كمبيالات .

ثانيا : سداد المدفوعات نيابة عن عميل : كذلك تقدم البنوك خدمات أخرى تتمثل في سداد قيمة الشيكات التي حررها المودع لصالح الغير ، كما قد يقوم البنك بناء على اتفاق سابق بسداد بعض المطلوبات المستحقة عليه عندما يتقدم بما دائنين دون حاجة لتحرير شيكات ومن أمثلتها فواتير الهاتف و أقساط إيجار و بعض فواتير شراء و تتمثل إستراتيجية المنافسة في مدى استعداد البنك للموافقة على تسديد المطلوبات بموجب قوائم مقدمة ، مدى استعداد البنك للموافقة على تحرير الصكوك بدون الرصيد.

ثالثا : استحداث أنواع جديدة من الودائع : فالبنوك تسعى باستمرار إلى خلق و دائع جديدة يرضى عنها المودعين الحاليين و ذلك في ظل التشريعات البنكية السائدة في بلد ، ومن هذه الودائع شهادات الإيداع التي يمكن تداولها و التي تمثل أحد أشكال الودائع لأجل أو لأمد ، و تتمثل إستراتيجية المنافسة في أنها كلما نجح البنك في إدخال و دائع جديدة للبنوك كلما كان مؤشرا على حيويته على الإبداع مما يؤدي إلى استقطاب المودعين .

رابعا : سرعة أداء الخدمة : حيث سعت البنوك مبكرا إلى الاستفادة من ثروة التكنولوجيا ذلك باستخدام الأساليب و الوسائل ذات التقنيات العالية ، و التي تؤدي إلى سرعة و الاقتصاد في جهد و تكلفة و قد استخدمت حسابات الإلكترونية و أنظمة التحويل المختلفة ، مثل غرفة المقاصة الإلكترونية و جهاز الصرف و الصراف الآلي .(النوي، حديدي، و غربي، صفحة 136)

المبحث الثالث :علاقة التضخم و بعض المتغيرات الاقتصادية بالودائع البنكية

قسمت الدراسات التجريبية العوامل الاقتصادية المحددة للودائع البنكية إلى عوامل اقتصادية جزئية و أخرى كلية ، حيث تتمثل هذه الأخيرة في متغيرات خارجية ترتبط بطبيعة الاقتصاد الذي تعمل ضمنه البنوك التجارية كمعدل الفائدة ، المعروض النقدي ، و معدل التضخم و غيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي لا يمكن للبنوك السيطرة عليها ، فهي تؤثر أولا على سلوك المودعين و من ثم على حجم الودائع البنكية ، و هذه العوامل الاقتصادية الكلية هي ما سنركز عليه خلال هذا المبحث .

المطلب الأول :علاقة التضخم بالودائع البنكية

بعد دراستنا في ما سبق عن ماهية التضخم الاقتصادي و أنواعها ، و كذا ماهية الودائع المصرفية و أنواعها ، نتطرق فيما يلي على العلاقة التي تربطهما و كيف يؤثر التضخم الاقتصادي على الودائع المصرفية .

يمثل التضخم أحد العوامل المؤثرة على حجم الودائع و لكن بصورة غير مباشرة ، إذ أن التضخم يتعلق بالدرجة الأولى بالنقود عند أدائها لوظائفها التقليدية كوسيلة للتبادل ، مقياس تقوم على أساسه السلع و الخدمات ، و مخزن للقيمة ، لذا فإن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة ، ما يخلق حافزا لدى الأفراد على زيادة الاستهلاك و يضعف الحافز لديهم بشكل عام على الادخار ، ما ينعكس في انخفاض الودائع الادخارية ، و يحدث عكس ذلك في حال انخفاض التضخم ، كما يبرز أثر التضخم على المدخرات في عملية التآكل الخفي لقيمتها ، باعتبار أن معدل الفائدة الحقيقي المستحق كثيرا ما يكون سلبيا .

و تؤكد العديد من الدراسات التجريبية التي بحثت في محددات نمو الودائع البنكية أن التضخم من المتغيرات الرئيسية المؤثر سلبا على نمو الودائع ، فمنها من هدفت إلى تحديد مدى تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية من بينها التضخم على الودائع البنكية في غانا خلال الفترة 2000 – 2013 ، و توصلت الدراسة إلى أن التضخم يؤثر سلبا على الودائع في الأجلين الطويل و القصير .

و في الوطن العربي ، أظهرت نتائج الدراسة التي هدف من خلالها الباحثون إلى تحديد العوامل المؤثرة على حجم الودائع في البنوك التجارية العاملة في السودان ، و بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع توصلت نتائج الدراسة إلى أن حجم الودائع في الأجل الطويل يتأثر سلبا بمعدل التضخم . كذلك في دراسة أخرى حاول من خلالها الباحثون دراسة اثر سعر الصرف و معدل الفائدة و التضخم على سلوك الودائع في سوق النقد المصري خلال فترة 2000 – 2018 ، و من بين النتائج التي خلصت إليها الدراسة هو وجود تأثير

معنوي لمعدل التضخم على سلوك الودائع البنكية بالعملة المحلية ، ووجود تأثير معنوي وقوي لمعدل التضخم على سلوك الودائع البنكية بالعملة الأجنبية .

و على عكس ذلك ، يشير بعض الباحثون إلى إمكانية وجود علاقة طردية بين التضخم و الادخار و من ثم الودائع ، فالآثار التوزيعية التي يحدثها التضخم من خلال إعادة توزيع الدخول الحقيقية من أصحاب الدخول الثابتة إلى أصحاب الدخول المتغيرة ، سوف يؤدي إلى ارتفاع الميل الحدي للادخار ، و من ثم الميل الحدي للإيداع البنكي . (نيد، 2022 - 2023 ، صفحة 68)

المطلب الثاني: علاقة معدل الفائدة بالودائع البنكية

يعد معدل الفائدة أحد أهم المتغيرات التي تستخدم لتحقيق التأثير في النشاط الاقتصادي عامة ، و على القطاع المصرفي خاصة ، كونه يتعامل بشكل مباشر بالأموال و بالتالي نتطرق في هذا المطلب إلى اختبار العلاقة بين معدل الفائدة و الودائع البنكية .

الفرع الأول : تعريف و أهمية معدل الفائدة

أولاً: تعريف سعر الفائدة :

1. المفهوم اللغوي لسعر الفائدة: الفائدة هي اسم و جمعها فوائد و تعني المال الثابت أو ما يستفاد به من علم أو عمل أو غيره ، و الفائدة هي ربح المال في زمن محدد بسعر محدد ، و الفائدة في اللغة تعني الزيادة .

2. المفهوم الاصطلاحي : اختلف الآراء عن إعطاء تعريف محدد لسعر الفائدة باختلاف المدارس الفكرية التي تناولته إلا أن كل تعاريف التي قدمت لها مضمون واحد ، و هو أن سعر الفائدة هو السعر الذي يدفعه المقترض لقاء استخدامه الأموال المقترضة لمدة زمنية معينة متفق عليها و لكنه يختلف عن الأسعار السلع و الخدمات لأنه يمثل نسبة بين تكلفة النقدية للاقتراض مقسومة على المبلغ المقترض لذلك فهو يعد سلاحا ذا حدين و ذلك لأنه أول مرة يعد عائدا على الأموال المقترضة ومرة أخرى تكلفة لها .(نمارق قاسم، 2017، صفحة 23)

3. المفهوم الثاني : هو ثمن الحصول على السلع أو الموارد الآن بدلا من المستقبل ، و بمعنى آخر فانه يقيس ثمن السلع و الموارد المستقبلية بمعدلها الحالي حتى مع عدم وجود التضخم ، و بالتالي فهو ثمن مثل أي ثمن غيره يتحدد بالعرض و الطلب .(بن عزة ، 2017 ، صفحة 178)

ثانيا :أهمية سعر الفائدة :

يشغل سعر الفائدة دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي و يعد من أهم المؤشرات التي تستخدم لتحليل حركة و اتجاه الاقتصاد الكلي، و فيما يأتي مجموعة من النقاط التي توضح أهمية سعر الفائدة :

1. أهمية سعر الفائدة على مستوى الأفراد: يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى ظهور عوائق عند بعض الأفراد و خصوصا الذين يريدون شراء السيارات أو عقارات أو غيرها من أنواع الأصول ، لأن زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل المالي ، و لكن قد يكون هذا الارتفاع مشجعا لأفراد آخرين و تحديدا أولئك الذين يهتمون بتحقيق دخل أعلا بالاعتماد على الادخار المالي .

2. أهمية سعر الفائدة على المستوى العام : يساهم سعر الفائدة بالتأثير في القطاع الاقتصادي بشكل كامل من خلال تحقيق الأمور الآتية ،السعي إلى استقطاب الادخار من الوحدات المالية الفائضة بهدف ادخارها ضمن وحدات العجز لتحقيق النمو الاقتصادي ،ضمان تحقيق توازن كمية النقود المعروضة مع كمية النقود المطلوبة ،الاهتمام بالتأثير في كل من حجم الاستثمار و الادخار لأنهما من أدوات المهمة في السياسة النقدية ،السعي إلى التأثير في تدفقات المالية الدولية حيث يشجع ارتفاع سعر الفائدة بدولة ما إلى الانتقال المال لها و العكس صحيح ،الاهتمام بتوجيه اقتصاد الدولة بناء على السياسة المخططة له ووفقا للحالة الاقتصادية السائدة.(نمارق قاسم، 2017، صفحة 27)

الفرع الثاني: المعايير و العوامل المحددة لسعر الفائدة

إن أسعار الفائدة لا تتحدد بشكل تلقائي و إنما تتحدد وفق السياسة النقدية التي يتبعها البلد ، إذ تعمل البنوك المركزية على تحديد مستوى معين للفائدة مع الأخذ بنظر الاعتبار معدلات التضخم المتوقعة ، و لتوجيه هذه الأسعار في الاتجاه الصحيح تعتمد البنوك المركزية عادة على العديد من المتغيرات لتحقيق هذا الهدف ، لذا فإن العوامل الأساسية التي تحدد مستوى معدلات الفائدة هي الآتي :

1. تجهيز الأموال من المدخرين بكل أصنافهم .

2. الطلب على الأموال من الشركات لتمويل الاستثمارات المختلفة .

3. صافي عرض الحكومة من الأموال و الطلب عليها .

و يتمثل الخطر سعر الفائدة بالكلفة التي تتحملها المؤسسة المالية و التي تفوق العائد من الاستثمار في الموجودات ، فالمؤسسات المالية تحقق أرباحها من الأجور التي تتقاضاها لقاء الخدمات التي تقدمها ، و من الفرق بين سعر الفائدة الذي تحصل عليه من المقترض و سعر الفائدة الذي تمنحه للمودعين ، هذا الفرق بين سعري الفائدة يطلق عليه الهامش Spread و هو يشكل المبلغ الذي تغطي به المؤسسات المالية نفقاتها و ما يتبقى يمثل الربح ، فأى تذبذب أو تغير في هذا الهامش يشكل خطرا على المؤسسة المالية يطلق عليه خطر سعر الفائدة .

و بذلك فإن سعر الفائدة السوقية أو الاسمي يتكون من سعر الفائدة الخالي من المخاطرة مضافاً إليه التضخم ، مخاطر عدم التسديد ، مخاطر السيولة ، مخاطر لأجل أو الائتمان ، و يمكن التعبير عن هذه المتغيرات عن طريق المعادلة الآتية : -

$$I = RFI + INF + DEF + LIQ + MAT$$

إذ أن : -

I : سعر الفائدة الاسمي السائد في السوق .

RFI : سعر الفائدة الخالي من المخاطر .

INF : علاوة التضخم .

DEF : علاوة مخاطر الإفلاس .

LIQ : علاوة السيولة .

MAT : العالوة المتعلقة بطول فترة الاستحقاق . (نمارق قاسم، 2017، صفحة 17)

الفرع الثالث : العلاقة بين سعر الفائدة و الودائع البنكية .

أكدت العديد من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين سعر الفائدة و الودائع البنكية ، بارتباط هذه الأخيرة بسعر الفائدة حيث أن طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين هي علاقة طردية ، فزيادة معدل الفائدة يحفز على الإيداع و من ثم تزيد الودائع ، بينما يدفع انخفاض معدلات الفائدة بالموذعين إلى البحث عن الاستثمار في بدائل مالية تحقق لهم بدائل أكبر و بالتالي انخفاض حجم الودائع ، إذا يمكن القول أنه زيادة سعر الفائدة الدائنة يؤدي إلى زيادة حجم إجمالي الودائع . (عمري و نيد، 2022، صفحة 142)

المطلب الثالث : علاقة المعروض النقدي بالودائع البنكية

اختلف العلماء في تعريف المعروض النقدي ، فمنهم من يرى أنه متغير داخلي و منهم من يرى أنه متغير خارجي حيث أنه على العموم يعتبر مجموع النقود المتوفرة خلال فترة زمنية معينة من نقود جاهزة و شبه نقود .

الفرع الأول : مفهوم المعروض النقدي

يقصد بالمعروض النقدي تلك الكمية من النقود المتوفرة في فترة زمنية معينة ، و التي يتم تحديدها عادة من طرف السلطات النقدية .

و يتكون المعروض النقدي الكلي من النقود الورقية الصادرة عن البنك المركزي و النقود المساعدة و التي يمكن أن تصدرها الخزينة العمومية و البنك المركزي ، بالإضافة للنقود الكتابية أو النقود الودائع و التي تحدثها البنوك التجارية و التي تمثل النسبة الأعظم في الاقتصاديات الحديثة .

يقوم البنك المركزي بتحديد المعروض النقدي وفقا لعدة عوامل منها أثر كمية النقود على المستوى العام للأسعار و حالة النشاط الاقتصادي ، معدل النمو ، و مستوى الرفاهية الاقتصادية ، و بذلك يقوم البنك المركزي بالتأثير المباشر على حجم النقود الورقية كما يؤثر أيضا في حجم النقود الكتابية التي تصدرها البنوك التجارية ، و هذا بالاعتماد على عدة أدوات منها تغير معدل الاحتياطي الإجباري ، سياسة السوق المفتوحة و ذلك للتأثير على مضاعف الائتمان .

لكي يكون هناك إصدار نقدي يجب مساهمة كل من البنوك التجارية بمنحها قروض للاقتصاد و البنك المركزي بإصدار نقود باتجاه كل من الخزينة العمومية و البنوك التجارية ، إذن هناك ارتباط بين نقود البنك المركزي ، و البنوك التجارية . (ساسي، 2014 - 2015، صفحة 39)

الفرع الثاني: مقاييس المعروض النقدي

تشكل مقاييس المعروض النقدي مؤشرات هامة سواء لأغراض ممارسة السياسة الاقتصادية أو التحليل الاقتصادي على المستوى الكلي ، و في الواقع فإن البيانات النقدية و المالية وفق الإحصاءات المالية الدولية تعرض على عدة مستويات ، حيث تتدفق من تلك المستويات البيانات الخاصة بتكوين مقاييس العرض النقدي و التي تميز فيما بعد إلى تصنيفات العرض النقدي .

و على هذا الأساس يمكن القول إن مقاييس العرض النقدي تتمثل في :

أولا: العرض النقدي بالمعنى الضيق (M1): و يشتمل على الأصول المتاحة و القابلة للتحويل في المعاملات اليومية لأداء وظيفة وسيط للمبادلة ، و هو يضم العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي و لدى الجمهور و الودائع الجارية للقطاع الخاص ، حسب المعادلة التالية :

$$M1 = C + DD$$

حيث تمثل : (M1) العرض النقدي بالمعنى الضيق ، (C) العملة في التداول ، (DD) الودائع تحت الطلب .

ثانيا : العرض النقدي بالمعنى الواسع (M2) : ويشمل على مدى عريض من الأصول و يوضح بدائل المحفظة لحيازة الأصول ، و يطلق على العرض النقدي بهذا المفهوم مصطلح الكتلة النقدية ، و يضم (M1) مضافا إليه الودائع لأجل و حسابات التوفير و الودائع الزمنية لدى البنوك التجارية ، حسب المعادلة التالية :

$$M2 = M1 + TD$$

حيث تمثل (M2) العرض النقدي بالمعنى الواسع ، (TD) الودائع لأجل لدى البنوك .

ثالثا : العرض النقدي بالمعنى الأوسع (M3) : و هو يضم بالإضافة إلى مكونات (M2) مجموعة من الأصول المالية الأخرى التي تتمتع بدرجة عالية نسبيا من السيولة ، مثل الودائع الحكومية و الودائع الآجلة و الادخارية لدى المؤسسات بخلاف البنوك التجارية ، حسب المعادلة التالية :

$$M3 = M2 + HLA$$

حيث تمثل : (M3) العرض النقدي بالمعنى الأوسع ، (HLA) الأصول المالية العالية السيولة .

و ما ينبغي الإشارة إليه ، في هذا الصدد ، أنه يوجد في المملكة المتحدة مقياس أضيق للعرض النقدي (M0) حيث يضم فقط العملة في التداول ، كما توجد بعض المقاييس أكثر اتساعا في بعض الدول مثل (M4) في المملكة المتحدة ، و (L) في الولايات المتحدة الأمريكية (الو،م،أ) بينما قد تأخذ بعض الدول بمقاييس أكثر اتساعا و شمولاً مثل (M5) في الأرجنتين .

أما في الجزائر فتظهر مقاييس العرض النقدي في غير ما تعقيد ، حيث يتكون (M1) من العملة في التداول و الودائع تحت الطلب بالدينار الجزائري ، أما المقياس (M2) فيضم بالإضافة إلى (M1) الودائع لأجل بالدينار الجزائري، و يضم المقياس (M3) بالإضافة إلى مكونات (M2) الودائع بالعملات الأجنبية سواء كانت تحت الطلب أو لأجل ، بينما يشمل المقياس (M4) بالإضافة إلى مكونات (M3) باقي سندات الخزينة التي يكتب بها الجمهور من أفراد و مؤسسات (يستثنى من ذلك سندات الخزينة التي اكتتب بها بنك الجزائر و باقي البنوك التجارية) . (نصر الدين، 2017، صفحة 20)

الفرع الثالث : العلاقة بين المعروض النقدي و الودائع البنكية

ترتبط الودائع البنكية بسلوك المودعين و بقراراتهم الخاصة بحيازة العملة و الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل ، فزيادة مقدار العملة في حيازة الأفراد تعني زيادة نسبة التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي مما يحد من قدرة البنوك على إحداث التوسع النقدي المضاعف ، كما أنه كلما تقدمت العادات المصرفية لدى الأفراد ازدادت الأهمية النسبية للودائع الآجلة من إجمالي مكونات العرض النقدي .

و يؤثر سلوك المودعين على العرض النقدي من خلال تأثيره على نسبة العملة المتداولة إلى الودائع تحت الطلب و نسبة الودائع الآجلة إلى الودائع تحت الطلب . (نصر الدين، 2017)

المطلب الرابع: علاقة النمو الاقتصادي بالودائع البنكية

إن اهتمام اغلب دول العالم على اختلاف درجة تقدمها بتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ، دفع بالاقتصاديين إلى البحث عن النتائج المترتبة عن ذلك ، فاليوم تشير الأبحاث الاقتصادية المنجزة في هذا المجال إلى أن أثر النمو الاقتصادي لم يعد مقتصرًا على تحسين جودة الخدمات المقدمة فقط ، بل تعدى ذلك ليصبح أحد أهم محددات نمو القطاع المالي ، واستنادًا إلى ما سبق سنتطرق في هذا المطلب إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي و الودائع البنكية .

الفرع الأول : مفهوم النمو الاقتصادي

اختلف الاقتصاديون في تحديد ماهية النمو الاقتصادي لذا تعددت تعاريفه و نذكر منها :

التعريف الأول : عرف الاقتصادي فرانسوا بيرو (François perroux) النمو الاقتصادي بأنه : " الزيادة المستمرة في الدخل الإجمالي أو الصافي للقيمة الحقيقية " . (ملواح و مكيد، 2020، صفحة 127)

التعريف الثاني : لم يختلف علماء الاقتصاد كثيرًا في تحديد مفهوم النمو الاقتصادي ، بإجماعهم على أنه النمو الكمي للاقتصاد . و يعني النمو الاقتصادي تحسن مستوى معيشة الفرد من خلال زيادة نصيبه من الدخل الكلي ، و هذا لا يحدث إلا إذا كان معدل نمو الدخل الكلي (الناتج الوطني) يفوق معدل النمو السكاني ، فإذا زاد عدد السكان في بلد ما خلال فترة زمنية معينة بنفس نسبة زيادة الناتج الوطني الإجمالي ، فهذا لا يعد نموًا اقتصاديًا بل يعد توسعًا اقتصاديًا . كما أنه لن يحدث نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم . (بعوني، 2017، صفحة 777)

الفرع الثاني : مقاييس النمو الاقتصادي

هناك عدة مقاييس لقياس النمو الاقتصادي ، و تتمثل هذه الأخيرة في :

أولاً : المعدلات النقدية للنمو : و هي معدلات يتم احتسابها استنادًا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني ، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة ، و كذلك تحويل المنتجات إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة ، و رغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير ، أو إغفال أثر التضخم أو إغفال نسب التحويل فيما بين العملات المختلفة ، إلا

أنه لا يزال أفضل و أسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجرى على هذه التقديرات ، و من أهم هذه المعدلات هي :

1. معدلات النمو بالأسعار الجارية : و هذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية و لفترة قصيرة و من أهم هذه المعدلات المستخدمة : معدل نمو الناتج الوطني ، و معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ، و عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية و يتم نشر البيانات خاصة به سنويا ، و بذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوي ، أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة اعتمادا على البيانات .

2. معدلات النمو بالأسعار الثابتة : و هذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية و لفترات زمنية طويلة ، و مع ارتفاع الأسعار و ظهور التضخم الاقتصادي أصبح من الضروري تعديل البيانات و ذلك بالاستناد إلى الأرقام القياسية للأسعار ، فعلى سبيل المثال أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر بصفة دقيقة عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل و تبعا لذلك فإنه يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الجارية .

3. معدلات النمو بالأسعار الدولية : و هذا الأسلوب يستخدم عادة في الدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية ، و هذا عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة ، حيث لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من دولة لأخرى لذلك يجب تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم منها إلى ما يعادلها بعملة واحدة .

ثانيا : المعدلات العينية للنمو : نظرا لعدم دقة المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي ، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقته بمعدلات النمو السكاني مثل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الوطني و معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي ... الخ .

ثالثا : مقارنة القوة الشرائية : وهو عبارة عن مقياس قسمة الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الأمريكي ، و هذا الأسلوب يستخدم من طرف المنظمات و الهيئات الدولية عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي لبلدان العالم ، حيث يتم ترتيب البلدان من حيث درجة التقدم و التخلف ، و لقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى عيوب هذا المقياس حيث يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية بحيث يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته و بين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي في الوقت نفسه ، و لذلك تم اعتماد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها ، فعند قياس النمو الاقتصادي يجب الأخذ بعين

الاعتبار الاختلافات في القدرة الشرائية من بلد لآخر بغض النظر عن ارتفاع الأسعار و ذلك من أجل إظهار نسبة النمو بالحجم (القياس عن طريق أمثلية القدرة الشرائية) .

فالنمو الاقتصادي إذن يقاس بفضل الناتج المحلي الإجمالي ، بحيث عند قياسه يصعب الأخذ بعين الاعتبار السلع المنتجة لدى العائلات و كذلك الظواهر الخارجية التي تؤثر فيه مثل التلوث و غيرها ، بالإضافة إلى مشكلة الاقتصاد الموازي ، حيث يعتبر حجم الاقتصاد الموازي هاما في بعض الاقتصاديات إذ يصل فيها إلى 20% من الناتج المحلي الخام ، و بالتالي فإن النمو الاقتصادي يجب أن ينظر له بوصفه مؤشرا لمستوى معيشة الأفراد في البلد و ليس مقياسا مطلقا .(قريب، 2013/2014، صفحة 27)

الفرع الثالث : العلاقة بين النمو الاقتصادي و الودائع البنكية

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الودائع المصرفية و النمو الاقتصادي ، باستخدام بيانات تختلف باختلاف الدول و الفترات الزمنية المختارة للدراسة .

فأكدت دراسة قام بها بعض الباحثون التحقيق في دور البنوك في تكوين رأس المال و النمو الاقتصادي ، ووجدت أن البنوك التجارية لها دور مهم تلعبه في تكوين رأس المال في الاقتصاد النيجري . هذا يعني أن البنوك التجارية لديها القدرة على زيادة تشكيل رأس المال في البلاد من خلال أنشطتها . البنوك التجارية لديها أيضا أدوار حيوية تلعبها في النمو الاقتصادي للبلاد و مع ذلك ، فإن نتائج البحث تدعم فكرة أن البنوك التجارية هي وكلاء لتشكيل كل من رأس المال و النمو الاقتصادي للبلاد .

بينما أكدت دراسات أخرى و التي كانت حول التحقيق في مساهمات القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي لباكستان . تشير نتائج الانحدار إلى أن الودائع و الاستثمارات و السلف و الربحية و أرباح الفائدة لها تأثير ايجابي كبير على النمو الاقتصادي في باكستان . تؤكد الدراسة أيضا العلاقة السببية ثنائية الاتجاه للودائع و السلف و الربحية مع النمو الاقتصادي . (جيلالي و خليفة، 2021، صفحة 52)

ملخص الفصل الأول :

لقد تطرقنا في هذا الفصل بالاعتماد على بعض الدراسات على أساسيات التضخم الاقتصادي و كذلك ماهية الودائع البنكية و مختلف المتغيرات الاقتصادية ، و ذلك قصد التعرف على أثر التضخم الاقتصادي و هذه المتغيرات على نمو الودائع البنكية ، بحيث حاولت العديد من هذه الدراسات البحث عن العوامل الاقتصادية الكلية التي تؤثر على حجم الودائع و من أهم هذه العوامل نجد التضخم الاقتصادي ، المعروض النقدي ، معدل الفائدة و النمو الاقتصادي .

يعتبر التضخم الاقتصادي من أكثر العوامل المؤثرة في نمو الودائع البنكية ، بحيث عند ارتفاع معدل التضخم تنخفض القوة الشرائية للأموال المودعة في البنك ، مما يقلل من إقبال الناس على الإيداع ، والعكس صحيح ، أي عندما ينخفض معدل التضخم يزيد إقبال الناس على الإيداع لتحقيق قيمة مستمرة لأموالهم و الحفاظ على قوة شرائها ، و هذا يؤثر على نمو الودائع البنكية بشكل مباشر حيث يمكن أن يتسبب انخفاض معدل التضخم في زيادة الودائع بنسبة أكبر مما يمكن أن يحفز البنوك على زيادة الإقراض و بالتالي تعزيز النمو الاقتصادي ، كذلك بالنسبة لمعدل الفائدة يمثل على الودائع البنكية آلية تحكم مهمة في سياسة البنك المركزي و تأثيره على الاقتصاد و سلوك المستهلكين و المستثمرين ، أما بالنسبة للمعروض النقدي فهناك علاقة ايجابية بينه و بين الودائع البنكية ، فزيادة الأوراق النقدية و شهادات الإيداع القابلة للتحويل لدى البنوك له تأثير ايجابي على نمو السيولة البنكية ، و بالتالي زيادة ثقة المودعين في النظام البنكي و هو الأمر الذي يؤدي في الأخير إلى زيادة حجم الودائع البنكية .

الفصل الثاني :

الجانب التطبيقي لدراسة العلاقة بين
التضخم الاقتصادي و الودائع البنكية في
الجزائر خلال 1990-2021

تمهيد :

عانى الاقتصاد الجزائري من عدة مشاكل و أزمات بسبب اعتماده على السلعة الوحيدة المتمثلة في المحروقات ، نتيجة لذلك شهد معدلات تضخم مرتفعة في الكثير من السنوات ، كما أنه أيضا شهد معدلات تضخم منخفضة ، و مما لا شك فيه أن هذا التذبذب و التغير كانت وراءه عدة انعكاسات على الاقتصاد و المجتمع الجزائري ، و كذلك على مختلف المتغيرات الاقتصادية عامة و الودائع البنكية بصفة خاصة سواء على المستوى الكلي أو الجزئي ، مما جعل الدولة الجزائرية تتبع عدة إجراءات و تدابير لضبط معدل التضخم و الحد منه . و بالنسبة للفصل الثاني تطرقنا للجانب التطبيقي للعلاقة بين التضخم و الودائع البنكية من خلال ثلاث مباحث :

المبحث الأول : طبيعة التضخم الاقتصادي و أهم مؤشرات في الجزائر 2021-1990

المبحث الثاني : طبيعة الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة 2021-1990

المبحث الثالث : الجانب التطبيقي لدراسة أثر التضخم و بعض المتغيرات الاقتصادية على الودائع البنكية
2021-1990

المبحث الأول : طبيعة التضخم الاقتصادي و أهم مؤشرات في الجزائر 2021-1990

سجل التضخم في الجزائر العديد من التغيرات بين ارتفاع و انخفاض ، وفقا للسياسات الاقتصادية المسطرة لكل فترة ، و تبعا لمختلف البرامج التنموية و الإصلاحية المتبعة ، و كان لكل تغير سجله التضخم مجموعة من الانعكاسات على الاقتصاد عامة و المجتمع الجزائري خاصة ، و تعتمد الجزائر على عدة مؤشرات و مقاييس لحساب معدل التضخم ، و يعتبر أهمها على الإطلاق الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك و الرقم القياسي الضمني .

المطلب الأول : التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2021

تمثل الفترة الممتدة من 1990 إلى يومنا هذا فترة هامة في مسار الاقتصاد الجزائري ، حيث تمثل مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق و تتميز بتحرير الأسعار .

و يمكن أن نقسم تطور معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي :

الفرع الأول: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2000 :

من خلال الجدول رقم (01) سنحاول تحليل كيفية تغير معدل التضخم خلال الفترة (1990 - 2000) :

الجدول رقم (01) : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2000

الوحدة : النسبة المئوية (%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل التضخم	16,65	25,88	31,67	20,54	29,04	29,78	18,68
السنوات	1997	1998	1999	2000			
معدل التضخم	5,73	4,95	2,64	0,344			

المصدر : من إعداد الباحث (بن زروق، 2020-2021)

نلاحظ من خلال الجدول تزايدا مستمرا في معدلات التضخم خلال الفترة 1990 - 1993 ، حيث بدأ بمعدل 16,65% في عام 1990 ليرتفع إلى 31,67% عام 1992 ، أي بزيادة قدرها 15 نقطة في مدة سنتين فقط ، حيث يعتبر معدل 31,67% أكبر معدل بلغه التضخم خلال الفترة الممتدة من عام 1990 إلى 2000 ، و يمكن تفسير هذه الزيادة بعدة عوامل أهمها :

- التوسع النقدي المتتالي خلال هذه الفترة و ارتفاع معدلات السيولة .
- تزايد حجم الطلب مع ركود في مستويات العرض .

أما خلال سنة 1993 انخفض معدل التضخم ب 111 نقطة ليصل إلى 20,54% ، و يمكن إرجاع هذه النتائج إلى انخفاض وتيرة التوسع النقدي بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكلي .
بالنسبة للفترة 1994 - 1995 خلال هذه الفترة عاود معدل التضخم الارتفاع من جديد حيث انتقل من معدل 20,54% سنة 1993 إلى 29,04% سنة 1994 ، ثم إلى 29,78% سنة 1995 و يرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها ، التحرير الواسع للأسعار خلال الفترة و رفع الدعم الحكومي عنها .

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي لدراسة العلاقة بين التضخم الاقتصادي و الودائع البنكية في الجزائر خلال
2021-1990

خلال الفترة 1996 – 2000 خلال هذه الفترة تراجعت معدلات التضخم حيث بلغت نسبة 18,7% سنة 1996 ، لتستمر في التراجع بعدها و تبلغ معدل 2,64% سنة 1999 ، و تعود هذه النتائج الحسنة إلى تضافر عدة جهود نذكر منها :

- التحكم في السيولة الاقتصادية و اعتدال وتيرة التوسع النقدي.
- تدني حجم الائتمان المحلي خلال هذه الفترة .

- تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة التي عرفت معدلا عاليا 29,30% سنة 1999

بالإضافة أيضا إلى تطبيق برامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و الذي كان يهدف إلى استقرار الأسعار عند مستوى مماثل لما هو عليه لدى الشركاء التجاريين .

أما خلال سنة 2000 بلغ معدل التضخم 0,34% سنة 2000 كأدنى حد لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال ، و يمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي ، كتعديل أسعار الفائدة الحقيقية ، و تقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة ، و الصرامة في تسيير الكتلة النقدية و البحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط ، مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة بل و قياسية .

الفرع الثاني : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2011 :

من خلال الجدول رقم (02) سنحاول تحليل كيفية تغير معدل التضخم خلال الفترة (2001 – 2011) :

الجدول رقم (02) :تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(2001 – 2011) :

الوحدة : النسبة المئوية%

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	4,22	1,41	4,26	3,96	1,38	2,31	3,67
السنوات	2008	2009	2010	2011			
معدل التضخم	4,86	5,73	3,91	4,52			

المصدر : من إعداد الباحث (بن زروق، 2020-2021)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) ارتفاع معدل التضخم سنة 2001 حيث بلغ 4,2% و تجاوز بذلك معدل التضخم المستهدف للسياسة النقدية و المحددة ب 3% ، و يرجع ذلك إلى نمو المجموع النقدي M2 بنسبة 22.30% جراء نمو احتياطات الصرف ، و التي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي ، بالإضافة أيضا إلى ارتفاع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون ، و الذي ارتفع من 6000 إلى 8000 دينار جزائري خلال نفس الفترة ، و أيضا إعادة رسملة البنوك التي أدت إلى وجود سيولة زائدة في الأسواق ، بعد ذلك عاد معدل التضخم للانخفاض من جديد سنة 2002 ، و مرد ذلك هو انخفاض نمو M2 إلى 17,30% .

سنة 2003 شهدت ارتفاعا جديدا في معدل التضخم حيث بلغ 4,26% ، و الذي يمكن إرجاعه في جزء مهم منه لنمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36,29% مقابل معدل 25.13% مسجلة سنة 2002 ، كما يلاحظ أن هذا المعدل تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية عام 2003 .

في سنة 2004 يعود معدل التضخم المقدر ب 3.96% و الذي يعتبر أكبر من السقف المحدد في التقرير السنوي لنفس السنة ، إلى عدة عوامل منها : تزايد معدل استهلاك العائلات بنسبة 5.4% و الذي دعمه ارتفاع دخلهم المتاح ، بالإضافة إلى ارتفاع الأجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة 25% .

و في سنة 2005 قدر معدل التضخم ب 1.38% أي بتراجع قدره نقطتين عما كان عليه سنة 2004 هذا التراجع يفسر بانخفاض أسعار المواد الغذائية و بعودة أسعار البترول إلى مستواها الطبيعي . بالإضافة أيضا إلى انخفاض معدل السيولة المصرفية إلى (-39%) .

و في سنة 2006 قدر معدل التضخم ب 2.31% ليرتفع سنة 2007 إلى 3.67% ، أي أنه ارتفع و تجاوز المعدل المستهدف من طرف السياسة النقدية و المقدر ب 3% و ذلك يرجع إلى ارتفاع أسعار الجملة للخضر و الفواكه ، و أيضا نمو السيولة النقدية من 56.7% سنة 2006 إلى 74.5% ، بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو النقدي من 18.6% سنة 2006 إلى 24.2% سنة 2007 ، و كل هذه تعتبر عوامل داخلية تساعد على ارتفاع معدل التضخم ، في حين ارتفع معدل التضخم في السنة الموالية ، أي في سنة 2008 ، إلى 4.86% أي بزيادة تفوق النقطة عما كان عليه في السنة السابقة . و لعل ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية و خاصة الفلاحية منها سنة 2008 .

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي لدراسة العلاقة بين التضخم الاقتصادي و الودائع البنكية في الجزائر خلال
2021-1990

و في سنة 2009 قفز معدل التضخم إلى 5.7% و هو ما يعتبر أعلى معدل في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين. فخلال التسع أشهر الأولى من سنة 2009 تسارعت وتيرة تغير الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ب 1.5 نقطة مقارنة بنفس الفترة خلا سنة 2008 ، و بذلك يكون معدل التضخم قد انتقل من 4.2% في نهاية سبتمبر 2008 إلى 5.7% في نهاية سبتمبر 2009 ، و يرجع هذا الضغط التضخمي أساسا إلى أسعار المواد الغذائية التي وصل مؤشرها إلى 7.8% تحت تأثير الارتفاع الكبير لأسعار السلع الفلاحية الطازجة (+20.7%) المنتجة محليا ، كما يرجع هذا الارتفاع أيضا إلى التضخم المستورد الذي حدث منذ سنة 2008 ، حيث أن الأزمة المالية أدت إلى ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي ، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار المواد المستوردة من الاتحاد الأوروبي ، خاصة و أن 60% من واردات الجزائر هي من الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الأول للجزائر .

و في سنة 2010 عاود معدل التضخم الانخفاض نوعا ما ليبلغ 3.91% و هذا راجع إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية الطازجة ، أما في سنة 2011 فقد ارتفع معدل التضخم من جديد ليبلغ 4.52% ، و حسب دراسة أجراها بنك الجزائر خلال هذه السنة لمحددات التضخم فقد تم التأكيد على المساهمة القوية للتوسع النقدي المقاس بالمجموع M2 في هذه الزيادة ، و ذلك بنسبة 63% من التضخم في حين تتوزع نسب الزيادة الباقية بين 7% بسبب تحرك أسعار الصرف ، 21% بسبب التضخم المستورد ، و 9% بسبب ارتفاع أسعار الإنتاج الصناعي .

الفرع الثالث : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2012- 2021) :

من خلال الجدول رقم (03) سنحاول تحليل كيفية تغير معدل التضخم خلال الفترة (2012-2021) :

الجدول رقم (03) :تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(2012- 2021) :

الوحدة: النسبة المئوية%

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل التضخم	8,89	3,26	2,92	4,78	6,40	5,59	4,27
السنوات	2019	2020	2021				
معدل التضخم	1,95	2,41	7,23				

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي لدراسة العلاقة بين التضخم الاقتصادي و الودائع البنكية في الجزائر خلال 1990-2021

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (03) ارتفاع معدل التضخم بشكل كبير خلال سنة 2012 حيث قفز بحوالي 4 نقاط من 4.52% سنة 2001 إلى 8.9% سنة 2012 و هو تقريبا ضعف المعدل السابق و يفسر هذا الارتفاع أساسا بتزايد أسعار بعض المواد الغذائية الطازجة في نفس السنة ، بالإضافة إلى السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة بداية من 2009 .

و في سنة 2013 عاد معدل التضخم للانخفاض من جديد ليصل 3.25% ، ليواصل تباطؤه في سنة 2014 بتسجيله لمعدل 2.9% ، و هو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي ، خاصة في ظل الظرف المتميز بانخفاض إيرادات الميزانية الناتج عن انخفاض أسعار البترول .

أما في سنة 2015 ، فقد انخفض متوسط سعر برميل النفط من 109.55 دولار في السداسي الأول من 2014 إلى 58.23 دولار في السداسي الأول من 2015 ، أي انخفاض بنسبة 47.02% و استمر هذا الانخفاض ليصل في أواخر سنة 2015 إلى 35 دولار للبرميل الواحد ، و هو أقل السعر المرجعي المبرمج في قانون المالية لسنة 2016 و المقدر ب 37 دولار للبرميل الواحد ، و اقتراب السعر المترقب من سعر تكلفة الاستخراج ما سيزيد من عجز الميزانية أكثر . و قد كان لهذا الانخفاض الكبير في أسعار النفط ارتباط وثيق بقيمة العملة الوطنية ، خاصة و أن الحكومة عمدت إلى تخفيض قيمة العملة أكثر من أجل تحقيق جباية أكبر ، هذا الانخفاض في العملة من شأنه رفع معدلات التضخم ، فحسب إحصائيات وزارة المالية قدر معدل التضخم لسنة 2015 ب 4.78% أي بزيادة قدرها 1.86 نقطة عن سنة 2014 . ليواصل الارتفاع أيضا سنة 2016 ليلعب 6.4% و يبدو أن هذا التوصل في الارتفاع خلال سنتي 2015 و 2016 لا علاقة له بالتضخم المستورد ، كون مؤشر أسعار استهلاك المنتجات ذات محتوى مستورد كبير لم يعرف إلا ارتفاعا بسيطا و لم تبلغ مساهمته في التضخم الكلي إلا 21.8% ، كما يبدو أن ارتفاع التضخم في سنة 2016 لم يرافقه توسع في الكتلة النقدية M2 ، حيث و للسنة الثانية على التوالي لم ترتفع وسائل الدفع التي يمتلكها المتعاملون غير الماليون إلا بواقع 0.79% في 2016 مقابل 0.13% سنة 2015 .

بعد سنتين من الارتفاع المتواصل لمعدل التضخم ، عاد في سنة 2017 إلى الانخفاض نوعا ما حيث قدر ب : 5.6% ، و استمر في الانخفاض خلال السنتين 2018 و 2019 ، و ذلك بسبب سعي الدولة المستمر إلى

تخفيض معدل التضخم و التحكم أكثر في الأسعار . (بن زروق، 2020-2021، صفحة 82)

بالنسبة لعام 2020 ، عاد معدل التضخم للارتفاع بعد ثلاث سنوات من التراجع حيث بلغ معدل النمو السنوي %2.41 مقابل %1.95 في سنة 2019 و ذلك بسبب ارتفاع أسعار كل من الملابس و الأحذية ، و السكن ، و التعليم ، و الثقافة ، و الترفيه ، و الصحة ، و النقل و المواصلات ، و ذلك نتيجة التطورات الخاصة بتداعيات جائحة كوفيد-19 ، أما في سنة 2021 واصل معدل التضخم في الارتفاع حيث سجلت تضخما بنسبة %7.23 ، و ذلك بسبب الارتفاع في متوسط الأسعار السنوية عند الإنتاج الصناعي خارج المحروقات للقطاع الوطني العام بنسبة %7.4 سنة 2021 ، مقابل %2.7 في السنة السابقة ، كما ارتفع متوسط الأسعار السنوية للصناعات المعملية بنسبة %7.9 سنة 2021 ، مقابل %2.3 سنة 2020 . (بن زروق ، 2020-2021)

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات قياس التضخم الاقتصادي في الجزائر

تعتبر الأرقام القياسية من أهم الطرق المعتمدة لقياس معدلات التضخم في أي اقتصاد ، و لكي نتأكد من أن الاقتصاد الجزائري يعاني فعلا من ظاهرة التضخم لابد من تحليل و دراسة بعض المؤشرات و الأرقام القياسية و حركة تطورها للحكم بأن الاقتصاد الجزائري يعاني من التضخم أم لا .
إذن لابد من دراسة و تحليل أهم الأرقام القياسية التي تعكس الارتفاعات التي شهدتها مستويات الأسعار المحلية ، و من أهم هذه الأرقام القياسية ، التي تمكننا من قياس درجة التضخم في الجزائر لدينا :

1. الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك CPI

2. الرقم القياسي الضمني (مكمش الناتج المحلي الإجمالي)

الفرع الأول : الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI

يعتمد الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر في حسابه لمعدل التضخم على الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، حيث يقوم دوريا بنشر بيانات سنوية ، شهرية و فصلية ، آخذا بعين الاعتبار سنة الأساس التي تعتمد على أساس معطيات مهمة ، كعملية الإحصاء السكاني التي تكون كل عشر سنوات عادة .
و يتم حساب أسعار الاستهلاك عن طريق مؤشر " لاسبير " ، حيث اعتمد في حسابه لرقمه القياسي على الترجيح بواسطة سنة الأساس و ذلك وفق الصيغة التالية :

$$PI(L) = \frac{\sum p_n q_0}{\sum p_0 q_0}$$

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي لدراسة العلاقة بين التضخم الاقتصادي و الودائع البنكية في الجزائر خلال 1990-2021

حيث تمثل $\sum p_n q_0$ مجموع قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة ، أو هي مجموع النقود المنفقة على كميات الأساس في سنة المقارنة .

و تمثل $\sum p_0 q_0$ مجموع قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس ، أو هي مجموع النقود المنفقة على كميات سنة الأساس في سنة الأساس .

ووفقا لذلك يعني المؤشر بقياس تطور أسعار سلع و خدمات معينة تمثل استهلاك الأفراد ، أو بمعنى آخر ، المبلغ الواجب دفعه بالزيادة أو النقصان من أجل الحصول على نفس السلع و الخدمات مقارنة بزمن معطى ، بحيث يعبر التغير الحاصل في الرقم الاستدلالي عن معدل التضخم .

و يتكون مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر من 261 مادة و يمثله 791 صنف ، تم اختيارهم على أساس معايير مثل النفقات السنوية ، تكرارها و جدواها ، و تستند أوزان الأصناف على النفقات السنوية لسنة 2000 و التي تعتبر سنة الأساس ، أما سنة 2001 فاعتبرت سنة مرجعية لحساب المؤشر ، و تصنف السلع و الخدمات المستهلكة في مجموعات ، و مجموعات فرعية و مواد ، و هو ما يماثل توصيات منظمة الأمم المتحدة في نظام الحسابات الوطنية لسنة 1970 ، هذه المجموعات تكون مرجحة بأوزان حسب إنفاق كل فرد عليها :

- التغذية و المشروبات غير الكحولية ، ووزنها المرجح %4.96 .
- الملابس و الأحذية ، ووزنها المرجح %7.45 .
- السكن و أعبائه ، ووزنها المرجح %9.29 .
- الأثاث و لوازم المفروشات ، ووزنها المرجح %4.96 .
- الصحة و العناية بالجسم ، ووزنها المرجح %9.2 .
- النقل و الاتصالات ، ووزنها المرجح %15.85 .
- تربية و ثقافة و ترفيه ، ووزنها المرجح %4.52 .
- مواد متنوعة (غير مصرح بها في موضع آخر) ، ووزنها المرجح %8.64 .

و يتم حساب المؤشر الوطني للأسعار الاستهلاك على أساس ملاحظة تطور الأسعار في 17 مدينة و قرية داخل الجزائر ، موزعة على 5 نواحي حسب المناطق الجغرافية من خلال مسح النفقات الاستهلاكية كما يلي :

- ناحية الجزائر : ولاية الجزائر ، البلدية ، تيزي وزو ، بجاية (باغيلة)
- ناحية وهران : وهران تلمسان ، معسكر ، حمام بوحجر (سعيدة)

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي لدراسة العلاقة بين التضخم الاقتصادي و الودائع البنكية في الجزائر خلال 1990-2021

- ناحية قسنطينة : قسنطينة ، باتنة ، بسكر ، القرام (ميلة)
- ملحقة عنابة : عنابة ، سكيكدة ، قالمة ، بسباس (الطارف)
- ناحية ورقلة : ورقلة

و يتفق الكثير من المحللين على أهمية هذا المنشور باعتباره مقياسا لمعدل التضخم ، لأنه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود أو مستوى معيشة الأفراد ، كما يعد التطور الذي يطرأ على الرقم القياسي لأسعار مجموعة " التغذية و المشروبات غير الكحولية " أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لنفقات المعيشة بسبب الوزن الذي يكونه هذا البند من مجموع الإنفاق الاستهلاكي لغالبية الأفراد .

من خلال الجدول رقم (04) يلاحظ الارتفاع المستمر في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك خلال الفترة 1990- 2021 ، حيث انتقل من 21.16 سنة 1990 إلى 193.97 سنة 2017 ، أي بزيادة تقدر بأكثر من 7 أضعاف .

جدول رقم (04) : تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2021

الوحدة : النسبة المئوية %

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
95,97	95,68	93,26	88,82	84,03	70,79	54,54	42,28	35,08	26,64	21,16	CPI
0,3	2,6	5	5,7	18,7	29,8	29	20,5	31,7	25,9	17,9	%التغير
2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
142,39	136,93	131,1	123,98	118,24	114,05	111,47	109,95	105,75	101,43	100	CPI
4,5	3,9	5,7	4,9	3,7	2,3	1,4	4	4,3	1,4	4,2	%التغير
	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات
	228.6	220.2	206,15	202,31	193,97	183,7	172,65	164,77	160,11	155,1	CPI
	7.20	2.40	1,9	4,3	5,59	6,4	4,8	2,92	3,3	8,9	%التغير

المصدر : (خوني و عزري، 2020) ، بيانات البنك الدولي

بعد صدور القانون 89-12 المتعلق بالأسعار عرفت الجزائر تطبيق ثلاث برامج للاستقرار و التثبيت الاقتصادي ، ما نتج عنه ارتفاع في المؤشر العام من 21.16 إلى 95.68 ، ما يعني أن الأسعار تضاعفت أكثر من 3 مرات خلاف فترة 1990 - 1999 ، حيث أنه خلال الفترة 1990 - 1995 ، عرف معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعا كبيرا خلال هذه الفترة ، إذ انتقل من 17.9% سنة 1990 إلى 31.70% سنة 1992 ، ليتراجع بسرعة سنة 1993 مسجلا 20.50% ، ثم يعود للارتفاع سنتي 1994 و 1995 مسجلا 29% و 29.8% على الترتيب ، هذا الارتفاع الكبير في معدل نمو المؤشر يعود إلى سياسات تحرير الأسعار المتماشية مع توصيات صندوق النقد الدولي في إطار برامج الإصلاح الاستعداد الائتماني ، حيث وصلت نسبة أسعار السلع المحررة إلى أكثر من 80% من مجموع السلع المدرجة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، و ما عزز ذلك أيضا التخفيض في قيمة الدينار مقارنة بباقي العملات في بداية الفترة كنتيجة لتخلي الجزائر عن نظام الصرف الثابت و التحول نحو نظام الصرف المرن ، هذا التحول كان مدفوعا بعجز ميزان المدفوعات في ظل التراجع الرهيب في احتياطات الصرف الأجنبي ، حيث انخفض الدينار أمام الدولار بصفة مستمرة ، كان أشدها خلال عامي 1990 و 1994 حيث بلغت نسبة التراجع 112% و 50% على التوالي .

أما خلا الفترة 1996 - 1999 عرف معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال هذه الفترة تراجعا كبيرا ، فبعد أن سجل معدل 18.7% سنة 1996 ، تراجع إلى 5.7% سنة 1997 ، ليسجل 5% و 2.6% سنتي 1998 و 1999 على التوالي ، السبب في هذا الاستقرار في الأسعار يعود إلى السياسات النقدية التقييدية ، و سياسة الدخول المتشددة التي انتهجتها الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي لموقع مع الصندوق النقد الدولي في أبريل 1994 .

فبينما سمح تحرير الأسعار بتعديل الأسعار النسبية فقد كان تأثيره على رفع معدلات التضخم متدنيا للغاية بفضل سياسة نقدية تتسم بالحذر (كان أقل من 15% من مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك تحت سيطرة الحكومة أوائل سنة 1996) ، حتى أنها فتحت المجال أمام إجراء هذه التعديلات دون تغذية الضغوط التضخمية ، و ساهم انتعاش الطلب على النقود في أعقاب جهود التثبيت الناجحة إلى ظهور نتائج جيدة على الأسعار .

و عند فترة 2000 - 2017 و هي مرحلة برامج الإنعاش الاقتصادي و التي هدفت إلى خفض معدلات البطالة مع السماح بارتفاع معدلات التضخم نوعا ما ، ففي سنة 2000 سجل مؤشر أسعار المستهلك نموا

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي لدراسة العلاقة بين التضخم الاقتصادي و الودائع البنكية في الجزائر خلال 1990-2021

قارب الصفر ، هذا الاستقرار في نمو الأسعار يعود إلى تحكم الدولة في نمو الكتلة النقدية في إطار السياسة النقدية التقشفية ، إضافة إلى استقرار سعر صرف الدينار .

في سنة 2001 سجل معدل النمو في مؤشر أسعار الاستهلاك نموا كبيرا وصل إلى 4.1% ، هذا الارتفاع يعود إلى الارتفاع الحاد في حجم الإنفاق العام نتيجة انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي و ارتفاع الأجور من جهة ، و من جهة أخرى الارتفاع المفرط في حجم الكتلة النقدية التي ارتفعت بنسبة 22.3% سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 .

في السنوات 2002 و 2003 و 2004 سجل المؤشر العام للاستهلاك نموا يقدر ب 1.4% ، 4.3% و 4% ، هذا التذبذب المحدود في معدل نمو المؤشر يعود إلى السياسة النقدية الصارمة المتبعة من قبل بنك الجزائر في تسييره لفائض السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية ، حيث أن معدل نمو فائض السيولة المصرفية سجل 36.29% سنة 2003 ، مقابل 25.13% سنة 2002 ، إضافة إلى قدرته على التحكم في نمو العرض النقدي في حدود المعدلات المسموح بها بين 14.8% و 15.5% ، في المقابل و في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي استمرت الجزائر في إتباع سياسة مالية توسعية بهدف تحفيز النمو ، مع الإشارة إلى استقرار التضخم المستورد في حدوده الدنيا خلال هذه السنوات .

أما خلال الفترة 2005 – 2008 عرف معدل نمو الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ارتفاعا من 1.4% سنة 2005 إلى 4.9% سنة 2008 ، هذا الارتفاع في وتيرة النمو يرجع أساسا إلى الارتفاع العام في أسعار المنتجات المستوردة ، لاسيما أسعار المنتجات الفلاحية ، كما عزز الشروع في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي هذا النمو في المؤشر و الذي رصدت له الدولة أموالا معتبرة ، إضافة إلى ارتفاع الأجور و الرواتب دون أن يقابلها زيادة في مستوى الإنتاجية ، أما ما خفف من حدة التضخم في هذه السنوات هو قدرة البنك المركزي على ضبط العرض النقدي ، من خلال تقييده للسيولة المصرفية التي شهدت زيادة قياسية سنة 2007 وصلت إلى 74.47% .

في سنة 2009 سجلت الجزائر ارتفاعا قويا في مؤشر أسعار الاستهلاك بالرغم من آثار الأزمة المالية العالمية في 2008 ، و ذلك على عكس السنتين 2007 و 2008 حيث أن مصدر التضخم في 2009 منشأه داخلي بالدرجة الأولى و ليس مستوردا ، و يعتبر ارتفاع أسعار المواد الغذائية في هذه السنة المحدد الرئيسي في العملية التضخمية .

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي لدراسة العلاقة بين التضخم الاقتصادي و الودائع البنكية في الجزائر خلال 1990-2021

عاد مؤشر أسعار الاستهلاك إلى الانخفاض سنة 2010 مسجلا 3.9% ، هذا الانخفاض يعود بالأساس إلى تراجع معدل النمو في أسعار المواد الفلاحية الأساسية المستوردة ، و لو أن أسعار السلع الغذائية في هذه السنة عرفت ارتفاعا معتبرا و لكن أقل ضعفا بشكل واضح مقارنة بالعامل الأول ، ليرتفع نمو مؤشر أسعار الاستهلاك مجددا سنة 2011 مسجلا 4.5% ، فبالرغم من بقاء مسببات ارتفاع الأسعار المسجلة في سنة 2010 قائمة ، إلا أن الارتفاع المعتبر في كتلة الأجور و المرتبات المرتبط بالارتفاع القياسي في حجم الطلب الكلي المحلي و تكاليف الانتاج و الذي يقابله جهاز إنتاج وطني لا يتسم بالمرونة الكافية أدى إلى ارتفاع المؤشر .

معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك في 2012 بلغ مستويات قياسية ، حيث تكمن أهم محددات التضخم في 2012 أساسا في زيادة الكتلة النقدية و التي تساهم في نسبة التضخم ب 84% ، و هي أقوى مساهمة خلال العشر سنوات الأخيرة ، و بدرجة أقل ارتفاع الأسعار الصناعية لفرع الصناعة الغذائية و كذلك أسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي .

و في سنتي 2013 و 2014 سجل مؤشر أسعار الاستهلاك تراجعا معتبرا مسجلا 3.3% و 2.92% ، هذا التراجع يعود إلى استقرار الأسعار العالمية للمنتجات الفلاحية المستوردة ، و كذلك استقرار أسعار الخضار و الفواكه الطازجة ، و ما دعم ذلك الاستقرار النسبي للطلب الإجمالي ووفرة العرض من المنتجات .

و بداية من سنة 2015 عرف مؤشر أسعار الاستهلاك ارتفاعا مسجلا 4.8% ، 6.4% و 5.59% سنوات 2015 ، 2016 و 2017 على الترتيب ، فبعد أن سجلت أسعار المنتجات الفلاحية المستوردة تراجعا بعد سنة 2012 ، سجلت ارتفاعا كبيرا سنة 2017 ، حيث ساهمت بنسبة 64% في تضخم أسعار السلع الغذائية ، أما نمو الكتلة النقدية فسجل 8.4% سنة 2017 بعد أن سجل 0.8% في 2016 ، كما أن استمرار الأزمة الاقتصادية في الجزائر مع تراجع صادراتها النفطية دفعها إلى تقليص نفقاتها ، ما حد من ارتفاع الأسعار سنة 2017 ، و في سنتي 2018 و 2019 تراجع مرة أخرى ليبلغ 4.3% و 1.9% على التوالي ، ليعاود الارتفاع في سنتي 2020 ، 2021 ليبلغ 220.2 و 228.6 على التوالي .

يشار إلى أن تضخم الأسعار في الجزائر أصبح هيكليا و ليس ناتجا عن صدمات داخلية و خارجية فقط ، حيث يكمن العامل الأول و الذي قد يكون الأساسي في اختلالات السوق الناتجة عن اختلالات تنظيمية ، خصوصا الغموض في تكوين الأسعار بينما يكمن العامل الثاني في ارتفاعات الأجور غير المرتبطة بشكل مباشر بنمو الإنتاجية .

الفرع الثاني : الرقم القياسي الضمني (مكمش الناتج المحلي الإجمالي)

بالرغم من الأهمية التي يوليها الاقتصاديون لمؤشر أسعار الاستهلاك في تحليلهم لتطور الأسعار ، إلا أن هذا المؤشر يحمل في طياته العديد من العيوب ، من بين هذه النقائص :

➤ مؤشر أسعار الاستهلاك لا يأخذ بعين الاعتبار أسعار كل السلع و الخدمات الموجودة في الأسواق المحلية ، و إنما يقتصر على عينة منها فقط .

➤ الاقتصار على دراسة تغيرات الأسعار على مستوى بعض المناطق و الأسواق الأخرى .

➤ عينات السلع و الخدمات التي يتم اختيارها في الجزائر إضافة إلى أوزانها تتم وفقا للمسح الإحصائي المتعلق

بنفقات المستهلك الجزائري الذي يتم مرة واحدة كل عشر سنوات ، الواقع أن هذه المدة أكبر بكثير ،

فالمعطيات التي تتوفر حاليا على مستوى الديوان الوطني للإحصاء تعتمد على نتائج مسح 1989 ، إضافة

إلى ذلك توجد الإشكاليات المتعلقة بنوع السلع و الخدمات المختارة إلى جانب القوانين المتعلقة بها .

➤ مؤشر سعر الاستهلاك خاص بدراسة تغيرات أسعار المستهلك ، و بالتالي لا يتضمن أسعار السلع الأخرى ، كأسعار الجملة و أسعار السلع الوسيطة .

للقضاء على الصعوبات السابقة اعتمد الرقم القياسي الضمني في حساب التضخم .

يحسب الرقم القياسي الضمني للإنفاق الاستهلاكي عند الأسعار الثابتة ، حيث يقوم بتقسيم مقدار السعر الثابت

، و هو ما يسمى بمؤشر " باش " ، و منه فإن مكمش السعر الضمني للإنفاق الاستهلاكي في السنة (j) هو :

$$P_{Cj} = (C_{jj} / C_{j0}) \times 100$$

حيث تمثل P_{Cj} المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي في السنة (j).

و تمثل C_{jj} الناتج المحلي بالأسعار الجارية في السنة (j).

و تمثل C_{j0} الناتج المحلي بالأسعار الثابتة في السنة (j).

ما يميز هذا المؤشر أنه يشمل جميع السلع و الخدمات المتوفرة في الاقتصاد ، سواء كانت وسيطة أو نهائية ، كما

أنه يضم جميع الأسعار سواء كنت أسعار تجزئة أو أسعار جملة ، كما لا يثر مشكلة الأوزان التي تعطى للأرقام

القياسية و أخطاء التحيز التي غالبا ما تقع فيها . (خوني و عزري، 2020)

الجدول رقم (05) : تطور المخفض الضمني في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2021

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المخفض الضمني	6.40	9.80	12.00	13.60	17.60	22.60	28.00	30.00	29.10	32.20	39.50
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المخفض الضمني	39.30	39.80	43.20	48.40	56.30	62.20	66.20	76.30	67.80	78.70	93.10
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	
المخفض الضمني	100.0	99.90	99.60	93.20	94.60	100.7	107.5	107.0	101.6	117.4	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) بالملحق أن المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ارتفع بشكل متباين و غير منتظم خلال الفترة (1990-2021) ، فقد ارتفع من 6.40 سنة 1990 إلى 28.00 سنة 1996 ، هذا الارتفاع يعود إلى التضخم الجامح الذي عرفته الجزائر خلال عقد التسعينات نتيجة لإلغاء الرقابة على معظم أسعار السلع و الخدمات من جهة ، و من جهة أخرى لسياسة التوسع النقدي في تلك المرحلة ، و ابتداء من سنة 1997 عرف المؤشر الضمني معدلات نمو معقولة كنتيجة للسياسة الصارمة في مراقبة تطور الكتلة النقدية ، لتبدأ في الارتفاع مجددا مع بداية الألفية الثانية مع تحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية ، ذلك أن المؤشر الضمني يحتوي على أسعار السلع الإنتاجية ، و كذا أسعار البترول ، هذا الأمر استمر إلى غاية 2009 حيث انخفض إلى 67.80 نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية و التي أدت إلى انخفاض في سعر صرف الدولار مقابل الأورو ، و باعتبار أن معظم الصادرات مقومة بالدولار ، و معظم الواردات مقومة بالأورو ، فإن الفارق كلف الخزينة مبالغ كبيرة و هو ما يعرف بالتضخم المستورد .

مع انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية في النصف الثاني من سنة 2014 ، تراجعت مداخيل الجزائر من المحروقات التي تشكل 98% من صادراتها الإجمالية ، ما أدى إلى تراجع المخفض الضمني سنتي 2014 و 2015 ، مع تحسن طفيف خلال السنوات 2016 ، 2017 و 2018 ، ثم انخفاض في سنة 2019 ليبلغ 107.50 ليعاود الارتفاع سنة 2021 ليبلغ 117.4 .

المطلب الثالث : انعكاسات التضخم على الاقتصاد و المجتمع الجزائري

لازمت الاتجاهات التضخمية الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة على عدة مراحل تختلف باختلاف حدتها ، و الظروف المحيطة بها ، و انعكست سلبيا على الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي ، و نحاول تبين ما سبق فيما يلي

الفرع الأول : أثر التضخم على مؤشرات الاقتصاد الوطني

انعكست ظاهرة التضخم على بناء الاقتصاد الوطني و على مختلف مؤشراتته ، على عدة مستويات تتعلق بدرجةها بمدى حدة ارتفاعات الأسعار و مدى توقع حصولها

أولا : أثر التضخم على الادخار و حركة الملكيات و الثروات

أدت الارتفاعات في معدلات التضخم في الجزائر إلى إضعاف ثقة الجزائريين في العملة ، و من ثم إضعاف الحافز على الادخار ، في ظل استمرار تدهور قيمة الدينار و فقدانه تدريجيا وظيفته كمستودع للقيمة ، مما قدم التفضيل

السلي (الاستهلاك) من طرف المواطنين على الادخار ، و التوجه إلى تحويل الأرصدة النقدية نحو العقارات و السكنات خصوصا ، و الذهب و المعادن الثمينة و غيرها من السلع المعمرة ، و هذا أدى إلى ارتفاع في أسعار السلع بشكل رهيب بأكثر منها في السلع في النشاطات الأخرى .

ثانيا : أثر التضخم في توجيه الاستثمار

تزداد مردودية الاستثمار خلال فترات التضخم بسرعة في القطاعات التي تعرف أسعارها ارتفاعات دون القطاعات الأخرى ، مما يؤدي إلى توجيه الاستثمارات إلى النشاطات المرحة .

و عليه عند زيادة معدلات التضخم و تدهور سعر صرف للعملة المحلية يتأثر المناخ الاستثماري سلبا ، من حيث أن سلامة الأوضاع النقدية و استقرارها هو من بين الأمور التي تساعد على تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية ، و تحقيق نسب فوائد حقيقية موجبة ، و تفرض علاقات اقتصادية جيدة بين المتعاملين ، مما يساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي .

و في المقابل فإن ارتفاع معدلات التضخم يخلق حالة عدم التأكد حول استقرار المعاملات التجارية و الرأسمالية ، و يؤثر بشكل مباشر على سياسات التسعير و حجم الأرباح ، و بالتالي على حركة رأس المال و كذلك على تكاليف الإنتاج ، و على ربحية السوق ، و غيرها من العناصر التي تشوه المناخ الاستثماري في البلد .

ثالثا : أثر التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقية و تدهور القدرة الشرائية في الجزائر

إن استمرار ارتفاع الأسعار في الجزائر أدى إلى تدهور القوة الشرائية للدينار الجزائري ، مما أدى إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقية للأفراد و المجموعات ، الأمر الذي أدى إلى تأثر الفئة الغالبة من المواطنين سلبا ، خاصة من ذوي الدخل النقدية الثابتة أو شبه الثابتة ، و هي الشريحة الواسعة من الجزائريين العاملين في مؤسسات القطاع العمومي و الخاص ، من موظفين و متقاعدين ، و هذا من بين الانعكاسات الأكثر ضررا مباشرة بالمواطنين للتضخم ، لأنه يتغلغل في العلاقات بينهم باختلاف نشاطاتهم (دائنون أو مدينون) ، و بينهم و بين مؤسساتهم أو أرباب أعمالهم ، كذلك بين القطاعات الاقتصادية .

الفرع الثاني : أثر التضخم على المجتمع و التجارة الخارجية

ازداد الميل الحدي للاستيراد نتيجة الضغوط التضخمية في الجزائر ، الناتجة عن عدم تغطية الإنتاج الوطني للطلب المتزايد ، مما يدفع ميزان المدفوعات نحو العجز ، و توجيه الاقتصاد الوطني إلى السلع الأجنبية الأقل سعرا من

السوق المحلية ، و في المقابل فإن تضخم أسعار تكاليف سلع التصدير أضعف القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية .

أولا : أثر التضخم على ميزان المدفوعات

أثر عدم التوازن بين السوق المحلية و الأجنبية في ظل الظروف التضخمية إلى تراجع إيرادات الدولة من العملات الصعبة ، خاصة في ظل تراجع أسعار البترول منذ بداية 2014 ، مما أثر سلبا على إيرادات الدولة من العملة الصعبة ، و هو ما يزيد من الفجوة في ظل تراجع الصادرات ، و أدى إلى نقص الموارد النقدية التي تدعم القطاعات الإنتاجية ، و أدى إلى انخفاض سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية .

يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية و السلع الصناعية مقارنة مع مثيلاتها في السوق الخارجية ، مما زاد الميل إلى الاستيراد على حساب الصادرات ، المعتمدة أكثر على المحروقات ، لذلك فإن أي تضخم في الأسعار المحلية يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري و في ميزان المدفوعات .

ثانيا : الانعكاسات الاجتماعية للتضخم في الجزائر

رغم أن لظاهرة التضخم خاصية نقدية إلا أن انعكاساتها تعدت إلى الجانب الاجتماعي للأفراد ، و هذا بسبب انخفاض القدرة الشرائية لذوي الدخل النقدية الثابتة من أصحاب الرواتب و المعاشات ، و هو الطبقة التي تمثل السواد الأعظم في المجتمع ، في حين استفاد من تضخم الأسعار من كان التغيير في دخولهم النقدية أكبر من نسب ارتفاع الأسعار ، مما خلق نوع من إعادة التوزيع في الثروة و نوع من التفاوت الاجتماعي و الطبقي ، و التذمر و عدم الاستقرار السياسي و الأمني ، و يمكن أن نلخص الآثار الاجتماعية للتضخم على المجتمع الجزائري في العناصر التالية :

1. ظاهرة الفساد الإداري و الرشوة و البيروقراطية : في ظل انخفاض القدرة الشرائية لدى الأجراء خاصة في

القطاع العمومي و الخاص تفشت هذه الظاهرة ، و استفحل السلوك غير الأخلاقي في أغلب المؤسسات ، أثر على الصفقات المنجزة و نوعية إنجاز المشاريع .

2. ظهور طبقة بين أصناف المجتمع: حيث ظهر نوع من السلوك الاستهلاكي الترفي للفئات القليلة المستفيدة من

ارتفاع الأسعار من أرباب العمل و المضاربين ، و ملاك الأراضي و العقارات ، في حين اشتدت المعيشة على السواد الأعظم من الموظفين و أصحاب المعاشات كشكل من أشكال إعادة توزيع الثروة .

3. هجرة الكفاءات إلى الخارج : إن غياب أفاق الحياة المهنية و تدني مستوى المعيشة سبب تدني في أداء الفرد الجزائري و سعي الكفاءات إلى الهجرة ، إذ كشفت الدراسات عن إدارة السياسات السكانية و الهجرة بجامعة الدول العربية خلال السنوات الأخيرة إلا أن الجزائر في مقدمة أكثر الدول العربية هجرة لعقولها البشرية بعد 215 ألفا ، منهم أكثر من 40 ألف طبيب . و من دون شك يكون لهذا النزيف من الأدمغة أثره على التنمية في البلاد . (السعيد، 2020-2021، صفحة 158) .

المطلب الرابع : الإجراءات و التدابير المنتهجة للحد من التضخم الاقتصادي في الجزائر

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى الإجراءات المتخذة للحد من ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر ، و خاصة تلك المنتهجة من طرف بنك الجزائر بصفته المسؤول الأول عن استقرار الأسعار ، حيث أشارت المادة 35 من الأمر 04-10 المؤرخ في 26-08-2010 المعدل و المتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26-08-2003 المتعلق بالنقد و القرض على ما يلي : " تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية و في توفير أفضل الشروط في ميادين النقد و القرض و الصرف و الحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي و المالي " .

سياسة استهداف التضخم : تشير التقارير السنوية لبنك الجزائر إلى أنه تم تحديد معدل التضخم أقل من 3% كهدف و هذا منذ سنة 2003 و إلى غاية سنة 2007 ، إلا أنه و في ظل وجود خطر الارتفاع في التضخم المستورد ، فقد حدد مجلس النقد و القرض - إضافة إلى محافظته على هدف التضخم في المدى المتوسط عند 3% كهدف نهائي للسياسة النقدية - مجالا مستهدفا يتراوح بين 3% و 4% في سنة 2008 ، ليتم تحديد معدل التضخم المستهدف ب 4% في سنة 2009 و استمرار العمل به إلى غاية وقتنا الحالي .

تميز السداسي الثاني لسنة 2010 بتدابير قانونية جديدة متعلقة بالنقد و القرض ، تعمل على إرساء قانوني لاستقرار الأسعار كهدف واضح للسياسة النقدية ن و بغرض متابعة هدف التضخم عزز بنك الجزائر التوقعات ذات الأجل القصير لمعدل التضخم بواسطة نموذج ARIMA و إن كان ذلك ضمينا في سنة 2010 .

في ظل الزيادات القوية و الفجائية في بداية سنة 2011 لأسعار التجزئة للمنتجات الفلاحية المستوردة ، اتخذت السلطات العمومية بعض التدابير الرامية لضبط هذه السوق و للحفاظ على القدرة الشرائية للفئات المعوزة ، و تتمثل في :

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي لدراسة العلاقة بين التضخم الاقتصادي و الودائع البنكية في الجزائر خلال 1990-2021

➤ إلغاء الحقوق الجمركية و المقدرة ب 5% على الاستيراد للسكر الأحمر و المواد الأساسية التي تدخل في صناعة الزيوت الغذائية ؛

➤ إلغاء الرسم على القيمة المضافة بنسبة 17% على السكر الأحمر و على المواد الأساسية التي تدخل في صناعة الزيوت الغذائية ؛

➤ إعفاء النشاط الإنتاجي و معالجة و توزيع الزيوت الغذائية و السكر من الضريبة على أرباح الشركات ، و تقدر هذه الضريبة ب 19% بالنسبة للنشاطات الإنتاجية و ب 25% بالنسبة لنشاطات التوزيع ؛

➤ إعفاء السكر الأبيض من حقوق الجمارك و الرسم على القيمة المضافة الواجبة الدفع عند الاستيراد لوضع حد لوضعية الاحتكار على بعض الأسواق ؛

➤ تخفض هذه الإعفاءات الاستثنائية المتراكمة من سعر التكلفة بنسبة 41% .

اتخذ بنك الجزائر في 2013 إجراءات ضمن السياسة النقدية من أجل تخفيض الأثر التضخمي للفائض الهيكلية للسيولة المصرفية ، إذ تم تثبيت المبلغ الإجمالي لامتناس السيولة عند حوالي 1350 مليار دينار بعد تعديله نحو الارتفاع في أبريل 2012 (من 1100 مليار إلى 1350 مليار دينار) كما قام بإدخال آلية استرجاع السيولة ل 6 أشهر بمعدل فائدة 1.5% في منتصف جانفي 2013 . إضافة إلى تمديد فترة نضج استرجاع السيولة ، فضلا عن ذلك قام برفع معدل تشكيل الاحتياطات الإلجبارية الدنيا في ماي 2013 إلى 12% بعد تعديله بنقطتين مؤويتين في ماي 2012 (من 9% إلى 11%) .

توقعا لكل مخاطر التضخم الكامنة ، اتخذ بنك الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2018 إجراءات ذات طابع نقدي بغية تعقيم أي فائض للسيولة ، من خلال أدواته الخاصة بتسيير سياسته النقدية :

➤ إعادة تفعيل عمليات امتناس السيولة ، ابتداء من جانفي 2018 ؛

➤ تعقيم جزء من فائض السيولة الناجم عن موارد التمويل غير التقليدي الموجهة لسوناطراك ؛

➤ رفع معدل الاحتياطات الإلجبارية من 4% إلى 8% في بداية سنة 2018 ثم إلى 10% في جوان 2018 .

(أدبوب و لسبع، 2021، صفحة 49)

المبحث الثاني : طبيعة الودائع البنكية في الجزائر خلال فترة 1990-2021

نظرا للدور الذي تلعبه البنوك في التأثير على النشاط الاقتصادي ، و على كمية النقود المتداولة كان من الضروري توافر آليات سليمة وواضحة لحماية المودعين من ناحية لحماية البنوك من التعثر و الإفلاس و ضمان استقرار النظام المصرفي ككل من ناحية أخرى ، حيث تعتمد قدرة البنوك في القيام بدورها إلهام في الاقتصاد على توافر ثقة في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الأمر الذي يشجع الزبائن و المدعين على الاستمرار في التعامل معها و الاحتفاظ بأرصدهم و من اجل المحافظة على سلامة و استقرار النظام المصرفي ككل ، فإن السلطات المعنية لكل دولة تتبنى آليات التي تكفل تدعم البنوك التي قد تقع في إعسار أو تعثر مالي من أجل حماية المودعين ، و من بين هذه الآليات ما يسمى بنظام التأمين على الودائع .

المطلب الأول : أحكام نظام ضمان الودائع البنكية في الجزائر

يتم ضمان التعويض عن الودائع المصرفية من خلال صندوق ضمان الودائع المصرفية الذي يتم تسييره من طرف شركة تسمى شرطة ضمان الودائع المصرفية و سنعرض لهذه الآلية من خلال الحديث عن الشكل القانوني الذي تتخذه (الفرع الأول)، و كذا مواردها المالية (الفرع الثاني).

الفرع الأول : الشكل القانوني

لقد حدد المشرع الجزائري الشكل القانوني لشركة ضمان الودائع المصرفية من خلال المادة 06 من نظام 04-03 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية ، حيث تتخذ هذه الشركة شكل شركة المساهمة و تتولى تسيير صندوق ضمان الودائع المصرفية .

وعلى الرغم من إن شركة ضمان الودائع المصرفية تؤسس في شكل شركة مساهمة ، إلا أنها أحكامها الخاصة ، والتي من أهمها :

أولا: من حيث الغاية من التأسيس : شركة المساهمة كغيرها من شركات التجارية تؤسس قصد اقتسام الربح أو تحقيق هدف اقتصادي معين ذي منفعة مشتركة للشركاء المنتمين إليها ، و بالنسبة للشركة ضمان الودائع المصرفية فان الغاية من تأسيسها هي حماية العملاء أصحاب الودائع في حالة توقف البنك عن الدفع ، بما يساهم في ازدياد الثقة في النظام المالي و تشجيع الادخار .

وبالنتيجة استقطاب الموارد المالية و تحويلها إلى أصول مالية يسهل تداولها و تيسير استخدامها في تمويل أنشطة اقتصادية منتجة فالغاية من تأسيس شركة ضمان الودائع المصرفية ليست ذات طابع ربحي بل تهدف لتحقيق

مصلحة عامة هي تحقيق الأمان المصرفي رغم كونها شركة تجارية ،لأن القطاع المالي أو المصرفي يعتبر من أهم مكونات الاقتصاد الوطني ،و بذلك يمكن القول إن هذه الشركة تندرج ضمن إطار المؤسسات العمومية الاقتصادية (ش ض و م شركة مساهمة).

ثانيا : من حيث طريقة تأسيس : إن أهم ما يميز شركة ضمان الودائع المصرفية أنه يتم تأسيسها من طرف البنك المركزي كمؤسس وحيد وهو ما أكدته بنك الجزائر من خلال البلاغ الصادر عنه بالتاريخ 28 يونيو 2003، و الذي أشار بموجبه إلى إنشاء أمام الموثق شركة ضمان الودائع المصرفية .

وأهم ما يميز هذا النوع من تأسيس أنه يمثل استثناء عن الأصل العام في شركات باعتبارها عقدا و ذلك على أساس إن البنك المركزي يؤسس شركة ضمان الودائع المصرفية بإرادته المنفردة ،و هذا لا يعني إن شركة ضمان الودائع المصرفية هي مؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة ، ذلك إن دور البنك المركزي يقتصر على التأسيس فقط بينما تتكون جمعية المساهمين من جميع البنوك المعتمدة و التي يعد انضمامها لهذه الشركة إجباريا بحكم القانون .

ثالثا : من حيث مقدار رأس المال و الاكتتاب فيه : على خلاف القواعد تحديد رأس المال في شركة المساهمة طبقا للقانون تجاري ،حيث يختلف الحد الأدنى باختلاف طريقة التأسيس ،أي 05ملايين دينار جزائري في حالة تأسيس باللجوء العلني للدخار و مليون دينار جزائري دون اللجوء العلني للدخار ،فقد حدد بنك الجزائر مقدار رأسمال شركة الودائع المصرفية بمائتي و عشرين مليون دينار (220.000.000 دج) .

ويقتصر الاكتتاب في رأسمال شركة ضمان الودائع المصرفية على البنوك المعتمدة ،دون المؤسسات المالية ذلك أن المؤسسات ليس محولة بتلقي الأموال من جمهور في صورة ودائع و يعتبر هذا الاكتتاب إجباريا ،و يوزع رأسمال المال بين البنوك بحصص متساوية حتى في حالة الزيادة ، و ذلك على خلاف الوضع في قواعد العامة لشركة المساهمة حيث تخضع لحرية الانضمام أم المشاركة ،و إن كل مساهم يكتب بحسب قدرته المالية ، و يكفي أن يكون رأس المال مكتوبا فيه بك

الفرع الثاني: الموارد المالية لشركة ضمان الودائع المصرفية

إضافة إلى إلزامية اكتتاب البنوك المعتمدة في رأسمال الشركة ضمان الودائع المصرفية و المساواة بينها من حيث الحصة حتى في حالة زيادة رأسمال ،فان البنوك تلتزم أيضا بأن تدفع لهذه الشركة علاوة سنوية تسهر شركة ضمان الودائع المصرفية على تحصيلها ، ويتم تحديد نسبة هذه العلاوة من طرف مجلس النقد و القرض في حدود 01

% على الأكثر من المبلغ الإجمالي للودائع بالعملة الوطنية المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر من كل سنة ، بعدما كانت مقدر ب 02% في إطار القانوني 90-10 المتعلق بالنقد و القرض ، الملغى بالأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض . (أزوا، 2016، صفحة 204)

المطلب الثاني : دور نظام ضمان الودائع المصرفية

يسند لصندوق ضمان الودائع تأدية الدورين التاليين :

الفرع الأول : الدور الوقائي

و ذلك من خلال ممارسة الحق الذي تمتلكه هذه الهيئات في الرقابة و الإشراف و الحصول على معلومات عن المؤسسات المالية ، الذي قد يتطلب في بعض البلدان إذنا مسبقا من المصرف المركزي بحيث يمكنها الحصول على المعلومات أما بطلبها من هذا الأخير بشكل مباشر من المؤسسات المالية ذاتها ، مع الإشارة أن تقديم المعلومات إلى هيئات أو أنظمة تأمين الودائع قد يكون إلزاميا بالنسبة للمؤسسات المالية بمجرد اشتراكها في نظام أو هيئة تأمين الودائع كما قد يكون خاضعا لشروط محددة .

وتتمثل الحالات التي تستدعي الدور الوقائي لهذه الهيئة في كل من :

أولا : الائتمان الرديء : الذي ينتج عنه عدم تمكن المصرف من استرداد قروضه ، و ذلك إما لقصور الإدارة عن تطبيق الشروط المثلى لمنح الائتمان أو بسبب المقترض نفسه أو ربما لأسباب عامة . و في كل الأحوال يمكن لصندوق ضمان الودائع المساعدة بتحديد نسبة القروض إلى إجمالي موارد المصرف من حقوق ملكية و الودائع ، كما تساعد في توزيع القروض بين المقترضين حسب كفاءتهم و ملائمتهم المالية و في تصنيف الديون المشكوك فيها في تحصيلها .

ثانيا : نقص السيولة : في هذه الحالة يساعد صندوق ضمان المصرف في الوصول إلى توازن في أجال الودائع و استثماراتها في أنشطة تدر دخلا للمصرف .

ثالثا : عدم كفاية رأس المال : ترجع أهمية رأس المال إلى الوظائف المهمة التي يقوم بها ، و التي من أهمها بالنسبة للمصارف امتصاص الخسائر الناتجة عن التشغيل و تدعيم ثقة المودعين و كذا ثقة السلطات الرقابية في قدرة المصرف على مواجهة المشكلات ، إذ يدل رأس المال المصرف على درجة الملائمة التي يتمتع بها ، و نظرا لأهمية كفاية رأس المال فان شركات ضمان الودائع تضع العديد من المعايير لقياس كفايته و ضمانها ، فعلى سبيل المثال تراقب نسبة رأس المال إلى كل من الودائع و الموجودات ذات المخاطر ، كما أنها تتدخل في تحديد زيادة

الاحتياطات أو الأرباح المحتجزة ، و تفرض أحيانا زيادة رأس المال عن طريق زيادة نقدية جديدة من المساهمين أو تفرض قيام المساهمين بتقديم قروض مساندة .

رابعا : سوء الإدارة و تدني الكفاءة : للصندوق دور في إلزام المصارف بتطبيق شروط السليمة للعمليات المصرفية و للتمويل .

الفرع الثاني : الدور العلاجي

يختلف مقدار التعويض الذي يقدمه صندوق ضمان الودائع للمصارف كتغطية عن حجم الخسائر التي تعرضت لها أموال المودعين باختلاف أنظمة ضمان الودائع المصرفية .

بحيث يمكن تلخيص أنواع هذه الأنظمة في كل من :

أولا : الضمان الضمني غير المقنن : المتعلق بالالتزام عام غير محدد المعالم من قبل الدولة بضمان الودائع في حالة افلاس احد المصارف المحلية ، و في ضل هذا النظام لا توجد قواعد محددة لضمان الودائع حيث لا يعرف المودعون مقدار الضمان ولا حتى وجوده نفسه إلا بعد الحدوث أزمة مصرفية ، و عندها يمكن تتقدم الحكومة بالالتزام بالتعويض الجزئي او كلي عن الودائع المصرفية .

ثانيا : الضمان المقنن الكامل : في ضل هذا النظام تقوم الحكومة بضمان الودائع المصرفية بكاملها في حالة انهيار أي من المصارف المحلية .

ثالثا : الضمان المقنن الجزئي : وهو النظام الذي تتبناه أكثر دول العالم لأنه اقل تكلفة و ابعد عن الاحتمالات إساءة استعمال الناتجة عن ضعف الرقابة و الإشراف و عن المخاطر الأخلاقية ذات العلاقة بحوكمة المصارف .
(سدره أ.، 2018، صفحة 331)

المطلب الثالث : تطور حجم الودائع البنكية في الجزائر خلال 2021-1991

الفرع الاول :تطور الودائع حسب نوع الوديعة في الجزائر 2021-1991

يعتبر نشاط تجميع البنوك و الموارد من أهم النشاطات التي تتنافس عليها البنوك التجارية ، و قد عرف هذا الاخير نموا معتبرا خلال سنة 2011 بلغ حوالي 15,7% و يوضح الجدول تطور كل من الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل في الجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة 2018-1991.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي لدراسة العلاقة بين التضخم الاقتصادي و الودائع البنكية في الجزائر خلال
2021-1990

الجدول رقم 06: يبين توزيع الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل في القطاع البنكي الجزائري للفترة من
2018-1991.

الوحدة بالقيم : مليار دج

السنوات	الودائع تحت الطلب	الودائع لأجل	مجموع الودائع
1991	133,11	90,28	223,39
1992	140,84	146,18	287,02
1993	188,93	180,52	369,46
1994	196,45	247,68	444,13
1995	210,78	280,46	491,23
1996	234,03	325,96	559,99
1997	254,83	409,95	664,78
1998	347,57	766,09	113,66
1999	368,38	884,17	1252,54
2000	467,50	974,35	1441,85
2001	661,40	1235,00	1896,40
2002	642,17	1485,20	2127,37
2003	718,91	1724,00	2442,91
2004	1127,92	1577,45	2706,37
2005	1220,36	1724,17	2944,54
2006	1750,40	1649,80	3400,20
2007	2560,80	1761,00	4321,80
2008	2946,90	1991,00	4937,90
2009	2502,09	2228,90	4730,99

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي لدراسة العلاقة بين التضخم الاقتصادي و الودائع البنكية في الجزائر خلال
2021-1990

5288,00	2524,30	2763,70	2010
6283,50	2787,70	3495,80	2011
6688,30	3331,50	3356,80	2012
7229,20	3691,70	3537,50	2013
8518,50	4083,70	4434,80	2014
8335,10	4443,40	3891,70	2015
8141,50	4409,30	3732,20	2016
9207,50	4708,50	4499,00	2017
10113,10	5232,60	4880,50	2018
10639,4	5531,4	4313,0	2019
10756,0	5757,9	4159,1	2020
12484,9	6463,2	5216,3	2021

المصدر: النشرات الإحصائية لبنك الجزائر من 1991-2021

يظهر من خلال ارقام الجدول أعلاه ان حجم الودائع في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة كنتيجة لتوسع نشاط البنوك و زيادة فروعها و انشارها بالاستثناء سنة 2009 بحيث شهدت هذه السنة انخاضا للموارد المتحصل عليها ، و السبب في ذلك يعود الى تراجع حجم الودائع تحت الطلب بنسبة 17,33% كنتيجة لانكماش موارد قطاع المحروقات تحت تأثير الصدمة الخارجية و المتمثلة في ازمة الرهن العقاري لسنة 2008 و التي أدت الى انخفاض أسعار النفط . و يتبين من الجدول أعلاه ان الودائع تحت الطلب تشكل النسبة أكبر من اجمالي الودائع بمتوسط بلغ حوالي 3.289,34مليار دينار جزائري ، فيمكن ان يعود ذلك الى رغبة البنوك في جذب هذا النوع من الودائع لأنه ذو تكلفة منخفضة، ففي اغلب الدول لا تقوم البنوك التقليدية بدفع فوائد على ارصدة هذه الحسابات ، كما يمكن ان هذا النوع من الودائع المفضل لدى الزبائن بسبب إمكانية الحصول على المبلغ المودع في أي وقت .

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي لدراسة العلاقة بين التضخم الاقتصادي و الودائع البنكية في الجزائر خلال
2021-1990

الفرع الثاني: تطور الوداع حسب الجهة المودعة في الجزائر

الجدول رقم 07: يبين توزيع الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل في القطاع البنكي الجزائري للفترة من
2008-2004.

2008	2007	2006	2005	2004	
1224,4	2946,9	2560,8	1750,4	1127,9	ودائع تحت
1108,3	2705,1	2369,7	1597,5	1019,9	الطلب
116,1	241,8	191,1	152,9	108	مصارف عمومية مصارف خاصة
1632,9	1991	1761	1649,8	1478,7	ودائع لأجل
1575,3	1870,3	1671,5	1584,3	1429,7	مصارف عمومية
57,6	120,7	98,5	65,3	49	مصارف خاصة
103,3	223,9	195,5	116,3	98,8	الودائع المسابقة للأسترداد
2960,6	5161,8	4517,3	3516,5	2705,3	مجموع الموارد المجمعة
%93,3	%92,2	%93,3	%92,9	%93,5	حصة المصارف العمومية
%6,7	%7,8	%6,7	%7,1	%6,5	حصة المصارف الخاصة

عرف النشاط المصارف في جمع الموارد تحت الطلب و الموارد لأجل تطورا معتبرا في 2008، فقد بلغ معدل نمو
اجمالي الودائع 14,3% مقابل معدل نمو 27,1% في 2007.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي لدراسة العلاقة بين التضخم الاقتصادي و الودائع البنكية في الجزائر خلال
2021-1990

كما يبين الجدول أعلاه تطور هيكل الودائع المصرفية في الجزائر ، و قد سجلت ارتفاعا خلال فترة 2005-2008، حيث سجلت ارتفاعا بنسبة 14.3 % في 2008 ، و 28.5 % ، و 18.8% في 2006. كما نلاحظ ارتفاع في الودائع تحت الطلب أكثر منه في الودائع لاجل ، كما يلاحظ تزايد حصة المصارف العمومية حيث في نهاية 2008 ب 92.2% مقابل حصة قليلة للمصارف الخاصة ب 7.8% و في سنة 2007 نجد 93.1% و في سنة 2006 نجد 92.9% للمصارف العمومية مقابل 7.1%.(بركان، تحديث الخدمة المصرفية في جهاز المصرفي الجزائري ، 2012)

الجدول رقم 08 : هيكل الودائع البنكية حسب مدة الاستحقاق خلال فترة 2010-2018(المبلغ مليار دينار في نهاية المدة).

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	/	/
4880.5	4499	3732.	3891.	4434.	3537.	3356.	3495.	2870.	المبلغ	الودائع
8.48	20.54	2	7	8	5	4	8	9	معدل	تحت
		4.10	12.25	25.36	0.54	-3.99	21.77	/	النمو	الطلب
			-						(%)	
5232.6	4708.5	4409.	4443.	4083.	3691.	3333.	2787.	2524.	المبلغ	ودائع
11.13	6.78	3	3	7	7	6	5	3	معدل	لاجل
		0.76	8.80	10.62	10.74	19.59	10.43	/	النمو	
									(%)	
10922.	10232.	9079.	9200.	9117.	7787.	7338	6733	5819.	المبلغ	ودائع
7	2	9	7	5	4	7.50	15.70	1	معدل	الضمانات
6.75	12.69	1.31	0.91	17.08	7.59			/	النمو	
									(%)	

و يتضح من الجدول السابق ان نشاط البنوك بالجزائر اتسم من حيث فترة الاستحقاق الودائع بالأتي :

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي لدراسة العلاقة بين التضخم الاقتصادي و الودائع البنكية في الجزائر خلال 1990-2021

عرف حجم الودائع بقطاع البنوك في الجزائر تطورا معتبرا حيث بلغت نسبة نموه 87.70% خلال الفترة من 2010-2018 بنسبة زيادة في الودائع الجارية بلغت تقريبا 70% خلال نفس الفترة و بالنسبة للودائع لأجل فان نسبتها لم تتجاوز 107.29% في حين ارتفع حجم الودائع الضمانات خلال نفس الفترة ب 90.90%.

عرفت نسبة نمو الودائع لدى البنوك العاملة بالجزائر تذبذبا ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث : سجلت نسبة نمو قدرت ب 15.70% في سنة 2011. و هيا ثاني اعلى نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة ، في حين شهدت سنة 2012 انخفاضا كبيرا حيث قدرت نسبة النمو ب 07.50% و استقرت نسبيا سنة 2013 مسجلة 07.59%.

سجلت نسبة نمو قدرت ب 17.08% سنة 2014 و هي اعلى نسبة خلال الفترة المدروسة مقارنة بسنة 2013، لكن هذه النسبة سرعان ما تراجعت خلال سنة 2015 لتسجل 0.91% مقارنة بسنة 2014 اما بالنسبة لسنة 2016 فقد سجلت معدل نمو سلبي بلغ 1.31% ليرتفع معدل نمو اجمالي ودائع البنوك الجزائرية بعدها الى 12.69% سنة 2017.

في 2018 عاودت نسبة نمو الودائع البنوك بالجزائر الانخفاض لتبلغ 6.75% مقارنة 2017.

بالاستبعاد قيمة الودائع المخصصة كضمان الالتزام بالتوقيع (الاعتماد المستندي ضمانات الكفالات) و التي لا تدخل ضمن الكتلة النقدية بفهموم M2 ، فان معدل نمو الودائع عرف تراجع بع سنة 2006 حيث بلغت النسبة حينها 27.10% و هي اعلى نسبة خلال فترة الدراسة ليسجل معدلا سلبا سنة 2009، بلغ 4.17% ثم عاد ليرتفع خلال سنتين 2010 و 2011 مسجلا 14.01% و 16.46% على التوالي . اما في سنة 2012 تراجع معدل النمو اجمالي الودائع تحت الطلب و لأجل من جديد ليسجل 6,47% ثم سرعان ما اخذ بالارتفاع مسجلا خلال فترة سنة 2014 نسبة 17,83% ليعاود تفهقر من جديد سنة 2015 و 2016 حيث سجل معدلا سلبيا قدره 2.15% و 2.32% على التوالي .

بتحليل تركيبة الودائع تحت الطلب و لأجل نجد : انخفاض معدلات نمو الودائع تحت الطلب في السنوات 2012،2013،2015،2016 و التي قدرت ب -3.9% ، 0،54% ، -12،25% ، -4.10%، على التوالي و ذلك مقارنة بمعدلات النمو الودائع لأجل خلال نفس السنوات و التي بلغت هي الأخرى على التوالي 11.95%، 19.59%، 10.74%، 8.80% ، 0.76%، حيث شكلت نسبة الودائع لأجل من

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي لدراسة العلاقة بين التضخم الاقتصادي و الودائع البنكية في الجزائر خلال
2021-1990

اجمالي الودائع تحت الطلب ودايع لاجل خلال السنوات المحددة في التحليل النسب التالية 47.10، 49.83، %
، %51.07 ، %53.30، و %54.1 و هو ما يفسر بالانخفاض مبالغ الودائع تحت الطلب لصالح
الودائع لاجل خلال سنتين 2016، 2015، 2013.

سجلت الودائع تحت الطلب تذبذبا كبيرا خلال فترة 2010، 2018 حيث بعد ان سجلت معدل نمو مرتفع
سنة 2011 و الذي بلغ %21.77 اخذ بالتراجع بعدها ليصل الى %0.54 سنة 2013 ثم تزايد هذا
المعدل سنة 2014 مسجلا اعلى نسبة خلال فترة الدراسة و التي بلغت %25.36 ليعاود بعدها التراجع من
جديد الى درجة تسجيل معدلات سلبية خلال سنتي 2016، 2015 و يعود هذا لتراجع الودائع قطاع المحروقات
التي تشكل موردا أساسيا لهذا النوع من الودائع علما ان الودائع تحت الطلب سجلت سنة 2017 معدل نمو ب
%20.54 و في سنة 2018 تراجع هذا المعدل من جديد الى %8.48.

سجلت الودائع لاجل اكبر معدل نمو لها في سنة 2012 قدر ب %19.59، في حين سجلت استقرار نسبيا
خلال السنوات الأخرى لاسيما في سنوات 2014، 2013، 2011، الا انه في سنة 2015 تراجع هذا المعدل
ليحقق %8.80 و %0.76 سنة 2016، اما في سنتي 2018، 2017 فقد ارتفع معدل النمو ودايع لاجل
من %6.78 الى %11.13.

الجدول رقم 09 : هيكل الودائع البنكية 2019 - 2021

مليار دينار

2021	2020	2019	طبيعة الودائع
5230.9	4159.1	4313.0	الودائع تحت الطلب
4166.8	3270.4	3456.3	المصارف العمومية
1064.1	888.7	856.8	المصارف الخاصة
6457.2	5757.8	5531.4	الودائع لأجل
800.3	5150.6	4986.0	المصارف العمومية
687.9	707.8	576.5	بما فيها الودائع بالعملة الصعبة

المصارف الخاصة	545,5	607,3	145,4
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	112,7	137,1	803,9
الودائع كضمان	797,0	839,1	633,9
المصارف العمومية	635,2	690,5	633,9
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	5,6	1,6	6,4
المصارف الخاصة	195,5	148,5	170,0
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	14,4	9,6	4,6
مجموع الودائع المجمعة	10639,5	10756,0	12492,0
حصة المصارف العمومية	%85,32	%84,71	%84,61
حصة المصارف الخاصة	%14,68	%15,29	%15,39

(1) من حيث طبيعة الودائع ، عرفت حصة الودائع تحت الطلب انخفاضا بما يقدر ب 11,6% في نهاية سنة 2019 مقابل ارتفاع مقدرا ب 8,5% في السنة الفارطة ، حيث انتقلت هذه الودائع من 4499,0 مليار دينار في نهاية 2017 الى 4880,5 مليار دينار في نهاية 2018 لتصل الى 4313,0 مليار دينار في نهاية 2019، هذا التراجع ناتج عن انخفاض الكبير للودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات بنسبة 71,3% اما خارج وداائع قطاع المحروقات ، انخفضت الودائع تحت الطلب لدى المصارف العمومية انخفاضا طفيفا بنسبة (-0,4%) في نهاية سنة 2019 مقابل ارتفاع بنسبة 5,1% في نهاية 2018.

حسب الاطار القانوني تطورت الودائع تحت الطلب المجمعة من طرف المصارف الخاصة بنسبة 3,8% في 2019 ، بوتيرة نمو اقل ارتفاعا من تلك المسجلة في السنوات 2018 (6,12%) و 2017 (2,9%) في حين ان تلك المجمعة من طرف المصارف العمومية فقد عرفت انخفاضا بنسبة 14,8% مقابل نمو بنسبة 7,7

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي لدراسة العلاقة بين التضخم الاقتصادي و الودائع البنكية في الجزائر خلال 2021-1990

% في 2018 و 23,0 % في 2017. أدت هذه التطورات الى رفع حصة الودائع تحت الطلب للمصارف الخاصة ضمن اجمالي ودائع تحت الطلب ب 2,9 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2018 (16,9%) لتبلغ حصة قدرها 19,9% نهاية 2017 الى 83,1% في 2018 لتبلغ 80,1% في 2019 اي انخفاض ب 3,6 نقطة مئوية خلال سنتين . فيما يخص تطور ودائع لاجل انتقال قائم هذه الودائع من 5232,6 مليار دينار في نهاية 2018 الى 5531,4 مليار دينار في نهاية 2019 ما يمثل زيادة قدرها 5,7% اقل بكثير من تلك المسجلة خلال سنة 2018 التي بلغت 11,1% كانت هذه الزيادة للودائع للاجل اعلى لدى المصارف الخاصة (3,10% مقابل 11,9% في 2018) اما بالنسبة للودائع بالعملة الصعبة المدرجة ضمن الودائع لاجل فهي في ارتفاع بنسبة 6,0% في نهاية 2019 مقابل ارتفاع ب 19,6 في نهاية 2018 بلغ هذا النمو 6,0% في المصارف العمومية و 6,4% لدى المصارف الخاصة .

عرفت الودائع المستلمة لضمان الالتزامات بالتوقيع للمصارف انخفاض طفيف بنسبة 1,8% في نهاية 2019 مقابل انخفاض كبير بنسبة 21,0% في 2018.

(2) من حيث طبيعة الودائع عرفت الودائع تحت الطلب تراجعاً بالنسبة 3,6- % في سنة 2020 انخفاضاً اقل حدة من ذلك المسجل خلال السنة الماضية أي -11,6% كإنخفاض في سنة 2019 انتقالاً من 4880,5 مليار دينار في نهاية 2018 الى 4313,0 مليار دينار في نهاية 2019 ليبلغ 4159,1 مليار دينار في نهاية 2020، هذا التناقص ناتج عن انخفاض الكبير للودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات بنسبة 46,1- % اما خارج ودائع قطاع المحروقات انخفضت الودائع تحت الطلب لدى المصارف بنسبة 1,1- % مع نهاية سنة 2020 مقابل انخفاض بنسبة 0,5% في نهاية 2019.

حسب القطاع القانوني ارتفعت الودائع تحت من طرف المصارف العمومية فقد عرفت انخفاضا بنسبة (4,4%-) مقابل تراجع بنسبة (8,14%-) الطلب المجمعة من طرف المصارف الخاصة بنسبة 3,7% في 2020 بنفس الوتيرة نمو المسجلة في السنة الماضية و لكن اقل أهمية من تلك المسجلة في سنوات 2018 (6,12%) و 2017 (2,9%) في حين ان تلك المجمعة في 2019 و نمو يقدر ب 7,7% في 2018 هذه التطورات أدت الى رفع حصة الودائع تحت الطلب للمصارف الخاصة من اجمالي ودائع الطلب ب 1,5 نقطة مئوية مقارنة بنهاية 2019 (9,9%-) لتبلغ حصة 21,4% في نهاية 2020 اما تلك المتعلقة

بالمصارف العمومة في تراجع منتقلة من 83,1% في 2018 الى 80,1% في 2019 لتبلغ 78,6% في 2020 اي (-4,4) نقطة مئوية انخفاض خلال سنتين .

فيما يخص تطور الودائع لاجل انتقل قائم هذه الودائع من 5531,4 مليار دينار في نهاية 2019 الى 5756,6 مليار دينار في نهاية 2020 ما يمثل زيادة بنسبة 4,1% مقابل ارتفاع بنسبة 5,7% نهاية 2019 . كانت هذه الزيادة في الودائع لاجل اعلى لدى المصارف الخاصة في 2019 . اما بالنسبة للودائع بالعملة الصعبة التي تنظم الودائع لاجل في ارتفاع بنسبة 22,6% نهاية 2020 مقابل ارتفاع ب 6,0% نهاية 2019 بلغ هذا النمو 22,8% لدى المصارف العمومية و 21,6% لدى المصارف الخاصة .

3) حسب اطار القانوني في سنة 2021 سجلت الودائع تحت الطلب المجمع من طرف المصارف العمومية و المصارف الخاصة وتيرة نمو اعلى مقارنة بما كان عليه خلال سنتين السابقتين حيث تطورت الودائع تحت الطلب المجمع من طرف المصارف الخاصة بنسبة 19,7% في 2021 مقابل 3,7% في 2020 و 3,8% في 2019 في حين ان تلك المجمع من طرف المصارف العمومية عرفت ارتفاعا بنسبة 27,4% مقابل انخفاض 5,4% في 2020 و

-14,8% في 2019 هذه التطورات أدت الى رفع حصة الودائع تحت الطلب للمصارف العمومية في اجمالي الودائع تحت الطلب ب 1,1 نقطة مئوية مقارنة بنهاية 2020 (78,6%) لتبلغ الحصة (79,7%) نهاية 2021 اما تلك المتعلقة بالمصارف الخاصة فقد تراجعت من 21,4% في 2020 الى 20,3% في 2021 .

فيما يخص تطور الودائع لاجل انتقل قائم هذه الودائع من 5757,8 مليار دينار نهاية 2020 الى 6457,2 مليار دينار نهاية 2021 بزيادة قدرها 12,1% مقابل زيادة قدرها 4,1% نهاية 2020 كانت هذه الزيادة اعلى لدى المصارف الخاصة 13,3% مقابل 11,3% في 2020 من تلك المسجلة على مستوى المصارف العمومية 12% مقابل 3,3% في 2020 اما بالنسبة للودائع بالعملة الصعبة التي تضم للودائع لاجل فهي في ارتفاع بنسبة 11,9% نهاية 2021 مقابل ارتفاع بنسبة 22,6% نهاية 2020 و قد بلغ هذا النمو نسبة 13,1% في المصارف العمومية و 6,1% لدى المصارف الخاصة يجدر إشارة الى ان حصة الودائع لاجل في اجمالي الودائع المجمع تحت الطلب و لأجل قد سجلت انخفاضا أيضا من 1,58% في 2020 الى 55,2% في 2021.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي لدراسة العلاقة بين التضخم الاقتصادي و الودائع البنكية في الجزائر خلال
2021-1990

سجلت الودائع المستلمة كضمان للالتزامات بالتوقيع للمصارف الاعتماد المستندي الضمانات و الكفالات انخفاض بنسبة 4,2% نهاية 2021 مقابل ارتفاع بنسبة 5,5% نهاية 2020 يخص هذا التراجع بصفة رئيسية ودائع ضمان للاعتماد المستندي -5% وخاصة المصارف العمومية -9,10% بينما سجلت المصارف الخاصة نموا قويا قدره 24,4% من هذه الودائع .

و في الأخير و في نهاية 2021 تبقى حصة الموارد المجمعة من طرف المصارف العمومية في اجمالي الموارد المجمعة من طرف القطاع المصرفي بأكمله مهيمنة بنسبة 84,6% مقابل صحة قدرها 15,4% من طرف المصارف الخاصة .

الفرع الثالث: أهمية الودائع في الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل نسبة الودائع الى الناتج المحلي اجمالي

حتى تتمكن من الحكم على مدى إيجابية ارتفاع حجم الودائع البنكية للبنوك العمومية، نربط العلاقة بينها و بين الناتج المحلي الخام و الذي يعرف بالميل المتوسط للودائع البنكية، فهذا المؤشر يعكس قدرة و فعالية البنوك العمومية على جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي اجمالي، حيث يشير TYBOUT الى ان قوة الأسواق المالية في أي اقتصاد تقاس بنسبة الودائع (لأجل و لتوفير الادخارية) الى الناتج المحلي الإجمالي . كما نعتمد على الميل الحدي للأيداع البنكي الذي يقيس معدل التغير في الإيداع البنكي الناتج عن تغير في ناتج المحلي، وعن طريق هذا المؤشر تستطيع البنوك ان تحدد مدى قدرتها في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع البنكي او مدى ضعفها في ذلك و يبرز مفهوم المرونة الداخلية للودائع البنكية كأحد معايير التحليلية لتقييم الأداء البنكي من خلال جذب الودائع اذ يحدد درجة استجابة الودائع البنكية للتغير .

الجدول رقم 10 يبين الميل المتوسط و الحدي للودائع البنكية لدى البنوك العمومية الجزائرية لفترة 2010-

2013

السنوات	2010	2011	2012	2013
اجمالي الودائع(1)	4903	5648,1	5876,9	6322,6
الودائع لاجل (2)	2333,5	25523	3053,6	3380,4
الناتج المحلي اجمالي (3)	12036,3	14529,6	16012,0	16707,3

				الميل المتوسط لاجمالي الودائع 1/3=
37,84%	36,7%	38,87%	40,73%	
20,23%	19,07%	17,56%	19,38%	الميل المتوسط لأجمالي الودائع=2/3
0,640	0,145	0,298	0,281	الميل الحدي للودائع=دالتا الودائع/دالتا الناتج المحلي اجمالي
1,693	0,420	0,768	0,690	المرونة الداخلية للودائع البنكية : (دالتا الودائع/الودائع)/(دالتا الناتج المحلي اجمالي /الناتج المحلي الخام)

من اعداد الطالبتين : اعتمادا من تقرير بنك الجزائر نوفمبر 2014

من خلال الجدول تظهر نتائج الميل المتوسط الإجمالي للودائع في البنوك العمومية الجزائرية ان هناك تذبذب في الأول و تناقضا في ثاني خلال فترة 2010-2013 مما يبين نقص فعالية هذه البنوك في تحفيز الطلب على الودائع البنكية خاصة الادخارية منها فلا بد من تحسين المعدلات الفائدة و اشكال اوعية ادخارية المعروفة اما نتائج الميل الحدي للايداع البنكي تظهر متذبذبة و غير منتظمة ، فدرجة استجابتها لتغير الناتج المحلي ضعيفة فلا بد من زيادة فعالية السياسات المتبعة ، و أيضا فيما يخص المرونة الداخلية فقد كانت مثل سابقاتها أي متذبذب حيث يرتفع وينخفض من سنة الى سنة التي تليها ، فمن المفروض ان تصاحب كل زيادة في دخل زيادة في الادخار اللجوء للبنوك للرفع من الودائع ، كما ان تأثير المحروقات كان واضحا سواء على الودائع او ناتج المحلي

الخام ، و حتى تستطيع البنوك تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع البنكي و تحفيز الطلب على الودائع البنكية لتحقيق ذلك لبد من وجود سياسة ادخارية واضحة مرنة من قبل هذه البنوك تتناسب مع نشاط البنكي ،مع تحفيز الودائع البنكية عن طريق معدلات الفائدة و تقديم خدمات متعددة لتحفيز افراد على الإيداع .(نوي طه و حديدي، صفحة 141)

المطلب الرابع : آليات حماية الودائع المصرفية في التشريع الجزائري

تتجسد فكرة التأمين على الودائع المصرفية في أن يقوم كل بنك تجاري بدفع نسبة يحددها القانون من إجمال الودائع التي لديه إلى مؤسسة ينشئها البنك المركزي ، تتولى رد الودائع إلى أصحابها في حدود المبالغ المؤمن عليها .و على شاكلة العديد من الدول ، تبني المشرع الجزائري نظام التأمين على الودائع المصرفية النقدية من خلال قانون النقد و القرض رقم 90-10(الملغى)، حيث الوم البنك المركزي بإنشاء صندوق لضمان الودائع المصرفية يتم تسييره من طرف شركة تنشأ لهذا الغرض ، تسمى شركة ضمان الودائع المصرفية .

الفرع الأول : تعريف نظام التأمين على الودائع المصرفية النقدية

يسعى نظام التأمين على الودائع المصرفية النقدية إلى حماية ودائع العملاء عن طريق تعويضهم كليا أو جزئيا من خلال مساهمة البنوك المشتركة في صندوق التأمين على الودائع ، ذلك إذا ما تعرضت الودائع للخطر الناتج عن تعثر البنك أو توقفه عن الدفع .و يمول هذا الصندوق بموجب اشتراكات أو مساهمات تلتزم البنوك بسدادها ،وغالبا ما تكون هذه المناسبات كنسبة من حجم الودائع البنك .
و عموما فان مفهوم نظام التأمين على الودائع المصرفية النقدية يتسع و يضيق بحسب الدور المنوط بمؤسسات التأمين .

الفرع الثاني : الطبيعة القانونية لشركة ضمان الودائع المصرفية

حول بنك الجزائر لهذه الشركة الصفة التجارية ،و هي بذلك تعد شركة تجارية ذات شكل شركة مساهمة طبقا لنص المادة 544من القانون التجاري . و على هذا الأساس فهي تخضع للالتزامات التجار من بينها القيد في السجل التجاري و مسك الدفاتر التجارية .كما تلتزم هذه الشركة بضرورة الحصول على اعتماد من بنك الجزائر ،حيث يمنح لها الاعتماد بمقرر من محافظ بنك الجزائر ، و ينشر في الجريدة الرسمية .و تعد هذه الشركة بمثابة مؤسسة مالية تخضع لجميع التنظيمات و تعليمات بنك الجزائر .

ورغم أن المشرع خول لهذه الشركة الصفة تجارية إلا أن نشاطها ليس ذا طابع ربحي، بل هي تهدف من خلال نشاطها إلى تحقيق مصلحة عامة، من خلال ضمان استقرار القطاع المصرفي باعتباره عصب الحياة الاقتصادية. و هو ما أكدت عليه المادة 170 من القانون رقم 90-10(الملغى).فهني بذلك تندرج ضمن طائفة المؤسسات العمومية الاقتصادية. تتولى هذه الأخيرة ضمان الودائع المصرفية المودعة لدى البنوك المعتمدة في الجزائر بالعملة الوطنية، و يتم اللجوء إلى هذا الضمان في حالة عدم توفر الإيداعات لدى البنوك المودع لديها، و ذلك بعد تصريح عن حالة توقف عن الدفع في حدود السقف المنصوص عليه قانونيا و حسب شروط و الإجراءات المقررة من طرف مجلس نقد و القرض .

الفرع الثالث : نطاق نظام التأمين على الودائع المصرفية النقدية

1. الضوابط القانونية لاستفادة المودع من نظام التأمين على الودائع المصرفية النقدية : في سبيل حماية المودع في

عقد الوديعة المصرفية النقدية، أنشأ المشرع - كما سبقت الإشارة - على غرار المشرع الفرنسي شركة ضمان الودائع المصرفية، التي اشترط المشرع الجزائري لتدخلها تحقق شرط الخطر المتمثل في توقف البنك عن الدفع، الناتج عن انعدام القدرة المالية للبنك، و بالتالي عدم قدرته على الوفاء بمستحقات عملائه عند الطلب، وهو ما يسمى بانعدام البنك .

يتعين على اللجنة المصرفية أن تصرح بأن الودائع لدى البنك أصبحت غير متوفرة، و أن البنك لم يقوم بدفع فوائد مستحقة لأسباب مرتبطة بوضعيته المالية، ذلك اجل أقصاه 21 يوما، بعد أن تكون قد أثبتت للمرة الأولى بأن البنك لم يدفع وديعة مستحقة لأسباب قد ترتبط بوضعيته المالية .

تتولى اللجنة المصرفية إشعار الشركة المكلفة بتسيير الصندوق ضمان الودائع المصرفية بمعاينة عدم توفر الودائع . و تقوم بتعيين مصفي، يتولى فرز و تحديد حسابات المودعين و إعداد قائمة تتضمن أسماء المودعين أصحاب الحسابات لدى البنك، الذي هو قيد التصفية لكي تتكفل الشركة ضمان الودائع المصرفية بتعويضهم في حدود قيم التي يحددها مجلس النقد و القرض .

و هو ما قضت به المحكمة العليا في قرارها الصادر بتاريخ 18 جويلية 2007 ضد البنك التجاري الصناعي الجزائري، أين قررت استفادة الطاعن و هو أحد الدائنين بقيمة حساب المفتوح لديها (احد عملائها)... من ضمان وديعته طبقا لنص المادة 170 من قانون النقد و القرض، وحيث رتبت التسوية الصادرة عن مجلس النقد و

القرض رقم 04-07 لتاريخ 31 ديسمبر 1997 نظام ضمان الودائع البنكية لكي يتمكن المودع من حصول على المبلغ 600,000 دج و ذلك حسب الشروط المنصوص عليها في المواد 3-9-14-15-16... كما تتولى اللجنة المصرفية، تحديد كيفية الإدارة المؤقتة و التصفية . إذن فالدور الشركة المكلفة بتسيير صندوق الضمان الودائع المصرفية في قانون المصرفي الجزائري، ينحصر في تعويض المودعين في حدود قيم المحددة من طرف مجلس النقد و القرض قبل إجراء تصفية جماعية لأموال البنك المفلس، بل و بمجرد التصريح بعدم توفر الودائع من طرف اللجنة المصرفية وفق الشروط و الإجراءات المحددة في قانون النقد و القرض .

2. إجراءات الحصول على التعويض و كيفية تقديره : يقع على عاتق البنك : بعد أن يقوم المصفي بإعداد قائمة المودعين أصحاب الحسابات لدى البنك الذي هو قيد التصفية -الالتزام بإعلام كل مودع بواسطة مسجلة بعدم توفر ودائعهم، إذا كانت وديعته قابلة للتعويض بالإجراءات الواجب إتباعها، و المستندات الواجب تقديمها للحصول على التعويض، على إن صاحب الحق في التعويض هو صاحب الوديعة ذاتها طبقا لنص المادة 12 من نظام رقم 20-03 المتعلق بضمان الودائع المصرفية .

ويتم تطبيق هذه القاعدة إذا كان المودع نفسه هو صاحب الحق في المبالغ المودعة في الحساب، إما إذا لم يكن كذلك فان صاحب الحق طبقا لنص المادة 14 الفقرة (01) من النظام رقم 20-03، هو الذي يستفيد من التعويض بشرط أن يتم التعرف على هويته أو الاطلاع عليها قبل المعاينة عدم توفر الودائع، إما إذا تعلق الأمر بحساب مشترك فان هذا الحساب يوزع بالتساوي بين شركاء المودعين ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، وإذا كان للمودع الواحد عدة ودائع لدى نفس البنك فإنها تعتبر بمثابة وديعة واحدة حتى وان كانت بعملات مختلفة، طبقا لنص المادتين 118 الفقرة (04) من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد و القرض، و 13 من نظام رقم 20-03 المتعلق بضمان الودائع المصرفية . أما في حالة تعدد ذوي الحقوق فانه يجب تحديد قيمة الحصة لكل واحد منهم وفقا للأحكام القانونية التي تنظم سير المبالغ المودعة، طبقا لنص المادة 14 من نفس النظام .

وقد حدد مجلس النقد و القرض في المادة 05 من نظام رقم 18-01 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية المعدل و المتمم للنظام رقم 04-03 (الملغى) ، و المادة 10 من نظام رقم 20-03، الحد الأقصى للتعويض وهو مليوني دينار (2.000.000 دج). و يطبق هذا السقف على مجموع الودائع نفس المودع لدى نفس البنك مهما كان عدد الودائع بالعملة الصعبة، يجرى تحويلها إلى عملة وطنية، بالسعر المعمول به في التاريخ الذي أعلنت فيه اللجنة

المصرفية من عدم توفر الودائع، أو في تاريخ صدور حكم المحكمة المختصة إقليميا التي تحكم بإفلاس البنك أو قبوله في التسوية القضائية .

و تتولى شركة ضمان الودائع المصرفية دفع المستحقات المودعين في اجل ستة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة إذا استدعت الضرورة ذلك، تبدأ في السريان ابتداء من تاريخ إعلان اللجنة المصرفية لعدم توفر الودائع، أو من تاريخ صدور حكم من محكمة المختصة بشهر إفلاس البنك أو قبوله في التسوية القضائية .وتحل شركة ضمان الودائع المصرفية محل المودع في الحقوق و الدعاوى في حدود مبلغ التعويض المدفوع له . و إذا لم تستطع الشركة المكلفة بتسيير صندوق الضمان الودائع المصرفية، تغطية جزء من القيم هؤلاء المودعين، فلهؤلاء الدائنين الاشتراك في التوزيعات بما تبقى لهم من وديعتهم عن طريق قسمة الغرماء مع باقي الدائنين في الجماعة، عند التصفية الجماعية لأموال البنك، لذلك اعتبر هذا التعويض مجرد تدخل أولي هدفه حماية صغار المودعين من خطر توقف البنك عن الدفع ومن خطر إفلاسها .

يترتب قانونا عند انتهاء عملية تعويض المودعين تخفيض رأس المال الشركة المسيرة لضمان الودائع المصرفية حسب نسبة حصة رأس المال البنك المعني بالإجراء، وتحويل حقوقه في رأس مال الشركة إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية، وتدفع لحساب هذا الأخير .(بن قراش، 2021، صفحة 346).

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر التضخم على الودائع البنكية في الجزائر 1990-2021

من خلال دراسة هيكلية الودائع البنكية في الجزائر و ما شهدته من تذبذبات كبيرة و ضعف عام في حجم الودائع المعبئة خلال فترة الدراسة، لاسيما في ظل غياب بدائل ادخارية أخرى نتيجة عدم توفر سوق رأس مال حقيقي و نشط، يصبح من المهم البحث عن العوامل الاقتصادية الكلية التي تزيد أو تعيق نمو الودائع البنكية في الجزائر، و الاطلاع على الدراسات السابقة قادنا إلى استنتاج وجود قدر كمي من الاختلاف في النتائج و عدم وجود اتفاق بينها حول تأثير المتغيرات الاقتصادية على حجم الودائع البنكية، و هذا ما دفعنا إلى الاستعانة بأداة قياسية التي وفرها الاقتصاد القياسي للتحقيق في حالة الجزائر، و المتمثلة في نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع . ARDL

المطلب الأول: الإطار النظري لنموذج الانحدار الذاتي ARDL

تتصف غالب السلاسل الزمنية بعدم الاستقرار، و عند تقدير علاقة انحدار بين عدد من المتغيرات في صور سلاسل زمنية غير مستقرة، فمن المحتمل جدا أن تكون علاقة الانحدار المقدرة بينهما عبارة عن علاقة زائفة،

حتى و إن كانت بعض المؤشرات القياسية ايجابية ، و يعود ذلك إلى أن التغير الحاصل في السلاسل الزمنية المدروسة قد يكون راجع إلى متغير آخر يؤثر فيها جميعا ، مما يجعل تغيراتها متصاحبة و لا تعبر حقيقة عن علاقة سببية بينهما .

و لتجنب مثل هذه الحالات ، فإنه قبل تقدير أي نموذج قياسي ، أو دراسة أي علاقة سواء كانت في المدى القصير أو في المدى الطويل بين المتغيرات ، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في التقدير ، و ذلك عن طريق دراسة استقراريتها

و نتيجة لذلك فقد ظهرت نماذج تحمل خصائص المدى القصير و المدى الطويل ، بحيث تكون هذه النماذج مستقرة ، حتى و إن كانت المتغيرات في الأصل غير مستقرة ، و هي النماذج المستخدمة لاختبار و تحليل التكامل المشترك و نماذج تصحيح الخطأ ، و في الحالة التي تكون فيها بعض السلاسل الزمنية مستقرة و البعض الآخر غير مستقرة ، مع احتمال وجود تكامل مشترك بينهما ، نقوم باستخدام طريقة ARDL .

طورت طريقة ARDL لاختبار التكامل المشترك و لقياس العلاقة على المديين القصير و الطويل بين المتغيرات من طرف بيسران و شين Pesaran and shin 1999 و بيسران و آخرين .

إذا نموذج الانحدار الذاتي (Autoregressive) لأن جزء من المتغيرات المستقلة هي المتغير التابع نفسه لفترات إبطاء مختلف

و لفترات الإبطاء الموزعة (Distributedlag) لأن المتغير التابع يفسر بمتغيرات مستقلة لفترات إبطاء متعددة و يتسم نموذج ARDL ب :

➤ يمكن استخدامها بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات (متكاملة من الدرجة 0 أو متكاملة من الدرجة 1
➤ يمكن تطبيقها حتى من السلاسل الزمنية التي يكون فيها حجم العينة صغير .

➤ تقدير العلاقة على المدى القصير و العلاقة على المدى الطويل يكون بشكل آني (في نفس النموذج) .

➤ تأخذ بعين الاعتبار فترات إبطاء المتغير التابع و فترات إبطاء المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع ، أي أن المتغير التابع يفسر بقيمه السابقة و بالقيم الحالية و السابقة للمتغيرات المستقلة . (حوشين، 2016، صفحة 04)

المطلب الثاني: اختيار متغيرات النموذج و التعريف بها

سنقوم في هذا المطلب من أجل دراسة أثر التضخم و بعض المتغيرات الاقتصادية ، من خلال استخدام إجمالي الودائع البنكية كمتغير تابع ، أما المتغيرات المستقلة فيمكن اعتبارها على أنها المتغيرات التي تقوم بتحديد حجم

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي لدراسة العلاقة بين التضخم الاقتصادي و الودائع البنكية في الجزائر خلال
2021-1990

الودائع البنكية ، و تتمثل هذه المتغيرات في معدل التضخم ، المعروض النقدي ، النمو الاقتصادي ، و معدل الفائدة على الودائع البنكية . و بالتالي يتكون جدول المعطيات من خمس متغيرات تمتد بياناتها خلال الفترة 1990 – 2021 (أي 32 سنة) ، و في ما يلي نقدم الجدول الموالي الذي يعرض التعريف بهذه المتغيرات و الرموز الخاصة بها.

جدول رقم 11 : التعريف بمتغيرات نموذج الدراسة

المتغير	رمز المتغير	تعريف المتغير	الوحدة
الودائع البنكية	BD	مجموع الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل	مليار دينار
معدل التضخم	INF	مقاس بمؤشر أسعار الاستهلاك	نسبة مئوية
المعروض النقدي	M2	عرض النقود كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مئوية

المصدر : من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث : عرض و تحليل نتائج دراسة الارتباط بمتغيرات الدراسة

الفرع الأول : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة

سنقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة لتجنب الانحدار الزائف :

أولا : اختبار فيليب بيرون (PP)

جدول رقم 12 : اختبار فيليب بيرون (PP) لاستقرارية السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)				
<u>At Level</u>				
		LNBD	LNINF	LN2
With Cons...	t-Statistic	-12.1131	-2.5171	-0.9707
	Prob.	0.0000	0.1210	0.7516
		***	n0	n0
With Cons...	t-Statistic	-1.4959	-2.4714	-3.5963
	Prob.	0.8100	0.3390	0.0461
		n0	n0	**
Without C...	t-Statistic	4.2587	-0.5186	-0.8156
	Prob.	1.0000	0.4841	0.3547
		n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>				
		d(LNBD)	d(LNINF)	d(LNM2)
With Cons...	t-Statistic	-4.2035	-7.9709	-5.8155
	Prob.	0.0026	0.0000	0.0000
		***	***	***
With Cons...	t-Statistic	-8.5632	-8.3040	-5.6593
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0003
		***	***	***
Without C...	t-Statistic	-2.0896	-7.9952	-5.5208
	Prob.	0.0371	0.0000	0.0000
		**	***	***

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10

يلاحظ من خلال الجدول عدم استقرار السلاسل الزمنية في المستوى $I(0)$ و المتعلقة ب : التضخم و الودائع البنكية على التوالي ، LNBD ، LNINF ، لأن قيمة $prob < 5\%$ أي أن الاتجاه الزمني ليس معنوياً و بالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية أما المعروض LNM2 فهي سلسلة مستقرة في المستوى $I(0)$.

و بعد أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية أظهرت النتائج أن قيمة (prob) أقل من مستوى المعنوية (5%) و بذلك نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة التي يتحقق فيها استقرار السلاسل الزمنية عند درجة التكامل $I(1)$.

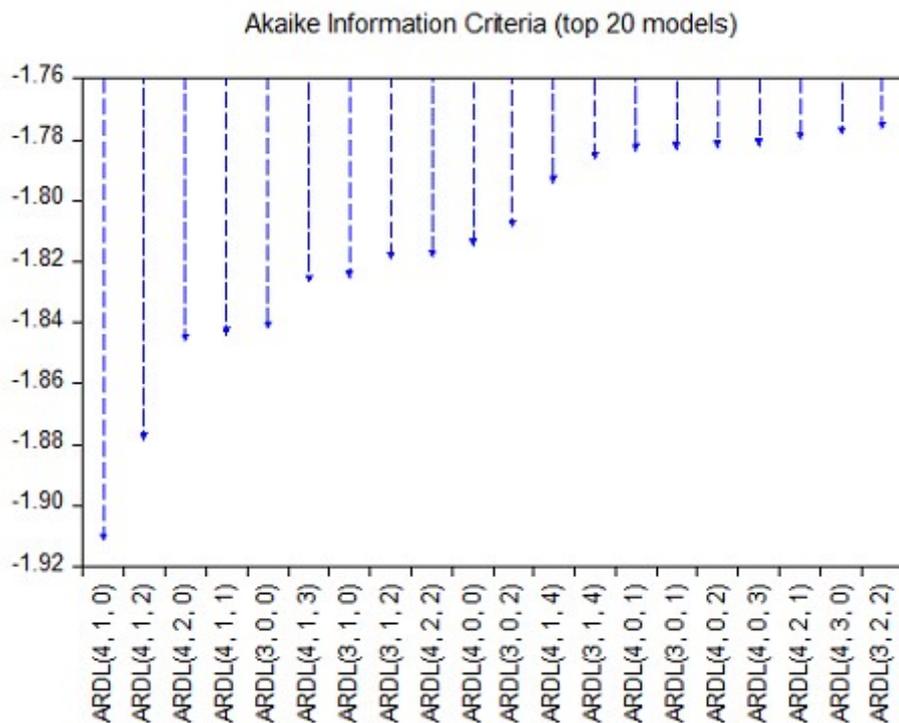
و بما أن السلاسل تحتوي على مزيج من $I(0)$ و $I(1)$ مع عد وجود سلاسل زمنية متكاملة من الرتبة $I(2)$ فالطريقة الملائمة لدراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة هي مقارنة ARDL .

الفرع الثاني : تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج

يسمح هذا الاختيار بتحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج بناء على قيم معيار (AIC : AKAIKE) و ذلك قبل تقدير العلاقة القصيرة و الطويلة الأجل وفق نموذج ARDL بين الودائع و المتغيرات المستقلة و الضابطة المؤثرة فيه ، حيث يتم اختبار عدد التأخيرات الموافقة لأقل قيمة من هذا المعيار لكل متغير ، و بعد تقدير معادلة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL ، تم التوصل إلى أن فترات الإبطاء المناسبة لجميع متغيرات

الدراسة هي $ARDL(4, 1, 0)$ ، فهو بذلك يعد أفضل نموذج من بين 20 نموذجا آخر تم تقديره لأنه يقدم أقل قيمة من معيار (AIC) و الشكل الموالي يوضح ذلك .

الشكل رقم (03) : اختبار الفجوات الملائمة في نموذج الدراسة



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10

الفرع الثالث : اختبار التكامل المشترك وفقا لمنهج الحدود (Bound-test)

بعد الانتهاء من تحديد رتبة $ARDL(4, 1, 0)$ ، يتم التوجه نحو إجراء اختبار الحدود (Bound-test) للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل ، و لأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية فيشر من خلال اختبار (Wald Test) حيث يتم اختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. الموضحة نتائجه في الجدول التالي :

جدول رقم 13: نتائج اختبار الحدود (Bound-test) لعلاقة التكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	6.752890 2	Asymptotic: n=1000	2.63	3.35
		10%	3.1	3.87
		5%	3.55	4.38
		2.5%	4.13	5

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10

يعرض الجدول رقم (13) و بالاستعانة ببرنامج (Eviews10) نتائج اختبار الحدود لعلاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة حيث تشير النتائج ؛ إلى أن القيمة المحسوبة لاختبار (F) و البالغة (6.752890) أكبر من القيمة الحرجة العليا 5 عند مستوى معنوية 1%، و هذا يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ، أي نرفض فرضية العدم H_0 التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات محل الدراسة ، و نقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الداخلة في النموذج .

الفرع الرابع : تقدير معاملات الأجل الطويل و نموذج تصحيح الخطأ

أولا : تقدير معاملات الأجل الطويل

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لاختبار الحدود (Bound-test)، يمكن الآن تقدير علاقة التوازن طويل الأجل بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع ، و بالاستعانة ببرنامج (Eviews10) نحصل على تقديرات المعلمات في الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات العادية (OLS) التي تأخذ الشكل التالي ، كما أن النتائج موضحة في الجدول الموالي :

جدول رقم 14 : نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNINF	-0.508080	0.224920	-2.258931	0.0346
LNIM2	-0.047368	1.422618	-0.033296	0.9738
C	8.620259	0.685378	12.57739	0.0000

EC = LNBD - (-0.5081*LNINF -0.0474*LNIM2 + 8.6203)

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10

تشير نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل و الموضحة في معادلة النموذج إلى :

- وجود تأثير سلبي للتضخم الاقتصادي LNINF على الودائع البنكية بنسبة معنوية (0.0346) عند مستوى احتمال 5%، حيث أن قيمته تعني أن كل زيادة في التضخم الاقتصادي ب1% تنخفض من الودائع البنكية بأكثر من 0.5% على المدنا الطويل ، و هو ما يتفق النظرية الاقتصادية و القائلة بأن هناك علاقة عكسية بين التضخم الاقتصادي و الودائع البنكية ، حيث أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة ، ما يخلق حافزا لدى الأفراد على زيادة الاستهلاك و يضعف الحافز لديهم بشكل عام على الادخار ، ما ينعكس في انخفاض حجم الودائع .
- أما المعروض النقدي LNM2 فلا يؤثر على الودائع البنكية في الجزائر لأن احتماليه تساوي (0.9738) و هي أكبر من مستوى احتمال 5% .

ثانيا : تقدير العلاقة قصيرة الأجل و نموذج تصحيح الخطأ

بعد إثبات وجود علاقة بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل ، ننتقل إلى تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة في المدى القصير ، أي نستخدم النتائج المقدرة في تحليل التأثيرات في الأجل القصير بواسطة تصحيح الخطأ الموضحة نتائجه في الجدول رقم (15) :

جدول رقم 15: تقدير العلاقة قصيرة الأجل و نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LNBD)
Selected Model: ARDL(4, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/16/24 Time: 13:20
Sample: 1990 2022
Included observations: 29

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNBD(-1))	-0.246937	0.173266	-1.425196	0.1688
D(LNBD(-2))	-0.569613	0.170068	-3.349324	0.0030
D(LNBD(-3))	-0.419471	0.208223	-2.014529	0.0569
D(LNINF)	-0.013952	0.019105	-0.730307	0.4733
CointEq(-1)*	-0.132423	0.023834	-5.556110	0.0000
R-squared	0.866397	Mean dependent var	0.124845	
Adjusted R-squared	0.851079	S.D. dependent var	0.108249	
S.E. of regression	0.077675	Akaike info criterion	-2.116979	
Sum squared resid	0.144802	Schwarz criterion	-1.881239	
Log likelihood	35.69620	Hannan-Quinn criter.	-2.043148	
Durbin-Watson stat	2.105037			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي لدراسة العلاقة بين التضخم الاقتصادي و الودائع البنكية في الجزائر خلال 1990-2021

توضح نتائج الاختبار (ECM) أن معامل تصحيح الخطأ بلغ ما قيمته (-0.132423) و هي قيمة سالبة بمستوى معنوية أقل من (1%) مما يدل على أن الودائع البنكية تتعدل قيمتها نحو القيم التوازنية في كل فترة زمنية (سنة) بنسبة (13%) ، و هذا يعني أنه عندما ينحرف الأداء في المدى القريب في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية، فإنه يتصحح بنسبة (13%) في الفترة (t) ، إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل ، و هذا يتوافق مع الواقع فالكثير من الظواهر لا تستجيب آنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية ، و هو ما جعل معامل التحديد جد كافي لتفسير النموذج بأكثر من 86% .

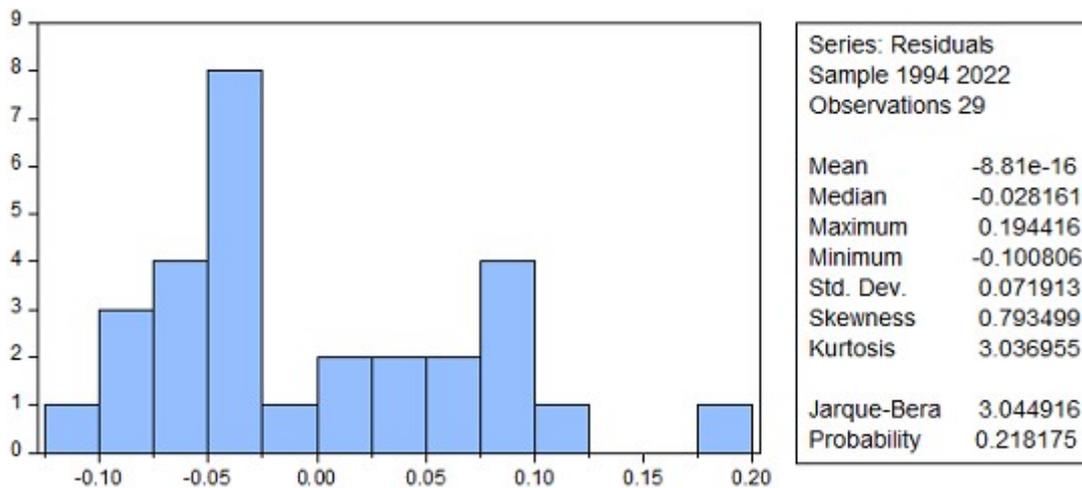
الفرع الخامس: اختبار صلاحية النموذج

سنقوم الآن بإجراء مجموعة من الاختبارات القياسية ، التي تعد ضرورية للتأكد من مدى صحة النموذج المستخدم في القياس من جهة ، و لزيادة الثقة في النتائج المتوصل إليها من جهة أخرى ، و تتمثل هذه الاختبارات في :

أولا : التوزيع الطبيعي للبواقي

بهدف التأكد من البواقي تتبع التوزيع الطبيعي نستخدم اختبار (Jarque-bera) ، و يظهر الشكل أسفله نتائج الاختبار ، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.218175) وهي أكبر من (5%) و منه يتم قبول الفرضية العدمية القائلة بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .

الشكل رقم (04): اختبار توزيع البواقي



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10

ثانيا : اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

جدول رقم 16 : اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

F-statistic	0.833488	Prob. F(7,21)	0.5717
Obs*R-squared	6.305265	Prob. Chi-Square(7)	0.5046
Scaled explained SS	3.367420	Prob. Chi-Square(7)	0.8491

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10

أظهرت النتائج الموضحة في الجدول (16) عدم معنوية الإحصائية F المحسوبة التي بلغت قيمة (0.833488) عند مستوى احتمال (0.5717) في اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، و التي تتعدى مستوى المعنوية (5%) ، مما يعني قبول الفرضية العدمية و النموذج خال من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي ، و تعد هذه كإشارة مبدئية على صحة النموذج و إمكانية قبول نتائجه .

ثالثا : اختبار مشكلة عدم ثبات تباين البواقي للنموذج

يتم استخدام اختبار Heteroskedasticity Test : ARCH لفحص ثبات التباين لحد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر وفق منهجية (ARDL)، و ذلك من خلال مقارنة قيمة إحصائية (F-statistic) المحسوبة بالقيمة الجدولية ، و نتائج التقدير لهذا الاختبار موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم 17 : جدول اختلاف التباين

F-statistic	0.156734	Prob. F(1,26)	0.6954
Obs*R-squared	0.167780	Prob. Chi-Square(1)	0.6821

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10

يظهر من النتائج المقدمة لاختبار (ARDL) و الموضحة في الجدول رقم (17) ، أن النموذج يخلو تماما من مشكلة اختلاف التباين للأخطاء ، ما يؤكد ذلك قيمة الاحتمالية العالية الخاصة باختبار فيشر F (0.6954) و التي تتعدى مستوى المعنوية 5% مما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على أن هذا النموذج يتميز بثبات التباين ، و هذه إشارة أخرى على صحة النموذج و إمكانية قبول نتائجه .

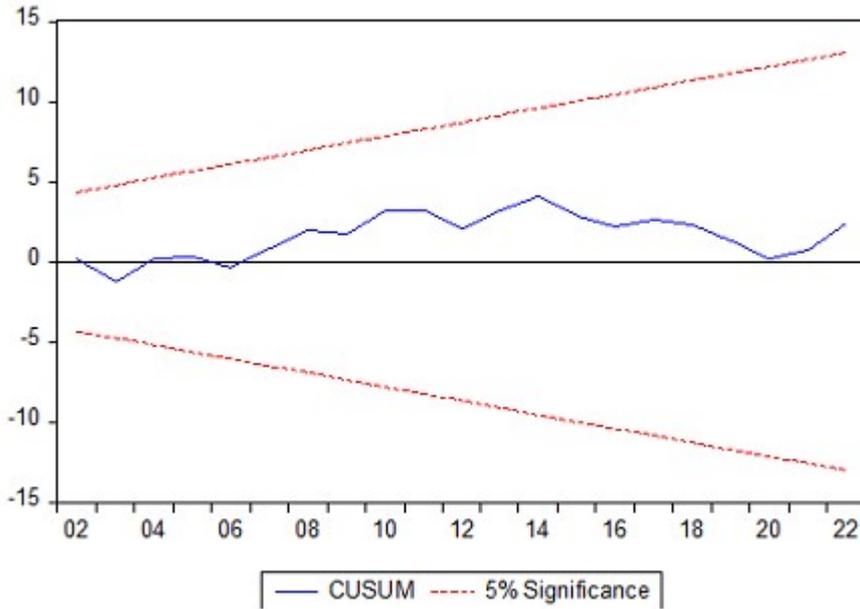
رابعا : اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج المقدر

للتحقق من عدم وجود أية متغيرات هيكلية في البيانات المستخدمة لنستخدم اختبارين هما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاوودة (CUSUM) و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوودة (CUSUM of

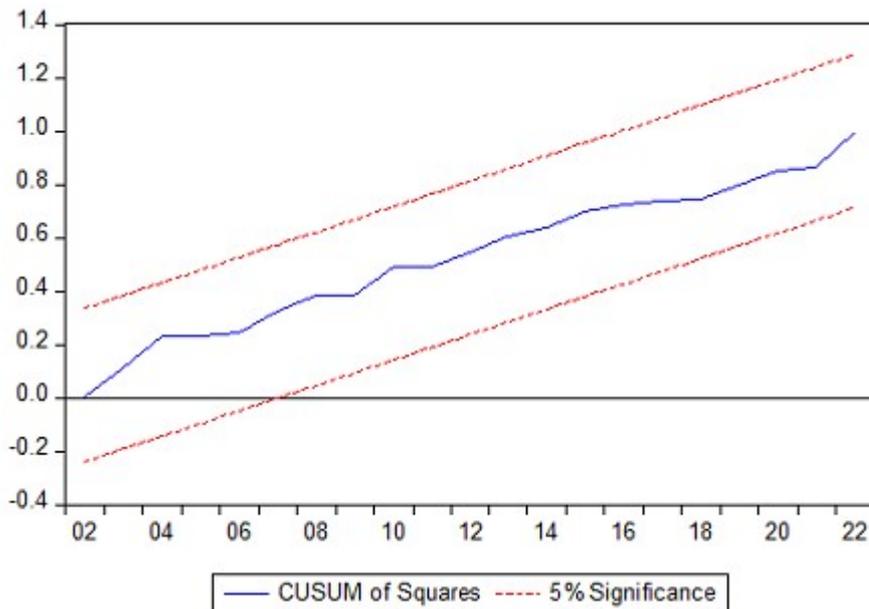
(Squares) و يعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات التي تستعمل لاختبار استقرارية المعلمات في الأجلين الطويل و القصير عند مستوى معنوية 5% و الشكل أسفله يوضح نتائج الاختبار .

الشكل رقم (05) : يوضح اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدر

اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة



اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10

يتبين من خلال الشكل السابق أن مخطط إحصائيات (CUSUM) و (CUSUM of Squares) (بقي داخل الحدود الحرجة 5% و هو ما يدل على أن النموذج مستقر ، حيث أن المعلمات قد استقرت داخل مجال الثقة طول فترة الدراسة ، و هذا ما يدل أنه على طول فترة الدراسة تميز النموذج باستقراره و سلامته من المتغيرات الهيكلية ، و أن المعلمات طويلة الأجل مستقرة و منسجمة مع المعلمات قصيرة الأجل .

ملخص الفصل الثاني :

في هذا الفصل هدفت الدراسة إلى تحليل و قياس الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري باستخدام تقنيات حديثة في التحليل و هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL خلال الفترة 1990 – 2021 ، حيث خلال هذه الفترة شهدت الجزائر تقلبات في معدلات التضخم نتيجة العوامل متعددة مثل التقلبات السياسية و الاقتصادية ، على الرغم من محاولات الحكومة في السيطرة على التضخم من خلال السياسات المالية و النقدية إلا أن التضخم لا يزال يشكل تحديا كبيرا يتطلب استراتيجيات مستدامة للتغلب عليه و تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

و نظرا إلى تأثير هذا الأخير على نظام المصارف عامة و الودائع البنكية بشكل خاص ، أدى إلى الحاجة وجود نظام يحمي المودعين من المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف و هو ما أطلق عليه نظام ضمان الودائع البنكية .

كذلك تطرقنا في هذا الفصل من خلال التحليل الإحصائي الوصفي لبيانات متغيرات الدراسة (المتغير التابع و المتغيرات المستقلة) إلى التحليل الكمي باستخدام برنامج Eviews10 ثم توصلنا إلى النتائج مكنتنا من الوصول إلى الأهداف المتوقعة و الإجابة على الإشكالية المطروحة " كيف يؤثر التضخم الاقتصادي على نمو الودائع البنكية ؟ " .

الخاتمة

يعتبر معدل التضخم أحد العوامل الاقتصادية البارزة التي تؤثر بشكل كبير على قرارات الادخار و الاستثمار للأفراد و المؤسسات . حيث تظهر النتائج ان ارتفاع معدل التضخم يؤدي الى تآكل القوة الشرائية للنقود ، مما يدفع المدخرين الى بحث عن بدائل استثمارية قادرة على حماية أموالهم من انخفاض قيمة . كما تبين ان البنوك تواجه تحديات كبيرة في بيئات التضخم المرتفع ، حيث يقل تدفق الودائع البنكية نتيجة تفضيل المدخرين لاستثمارات ذات عائد اعلى او أصول تحافظ على القيمة ، ومع ذلك يمكن للبنوك تبني استراتيجيات فعالة للتكيف مع هذه التحديات ، مثل تقديم المنتجات مصرفية ذات عوائد مرتبطة بالتضخم و تطوير خدمات مالية جديدة تجذب المدخرين . ومن جهة أخرى تلعب السياسات النقدية التي تتبعها البنوك المركزية دورا حاسما في التأثير على معدلات التضخم و بالتالي على استقرار ونمو الودائع البنكية .

كما للتضخم تأثيرات عديدة على نمو الودائع البنكية، في ظل الظروف التضخما المعتدل، يمكن ان تعزز السياسات الاقتصادية المدروسة من ثقة المودعين وتدعم النمو الودائع. وبالتالي فإن التعامل الفعال مع التضخم يتطلب توازنا دقيقا بين السياسات النقدية والمالية لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام، مما يعزز الثقة في النظام المصرفي ويضمن نموا مستداما للودائع البنكية.

فالعلاقة بين التضخم ونمو الودائع البنكية في الجزائر يعد ضروريا لاتخاذ القرارات المصرفية واستثمارية صائبة، تحقيق التوازن بين تقديم فوائد مجزية على الفوائد والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي يعد تحديا أساسيا يتطلب جهودا مشتركة من الحكومة والمؤسسات المالية لضمان تحقيق نمو مستدام في القطاع المصرفي.

1 - نتائج الدراسة :

- انتهج بنك الجزائر لسياسة استهداف التضخم للحد من معدلات التضخم ، حيث تم تحديد معدل اقل من 03% كهدف منذ 2003 الى غاية 2007، ثم كمجال مستهدف بين 03% و 04% منذ 2009.

- أظهرت الدراسة ان هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ونمو الودائع البنكية ، فعندما يرتفع معدل التضخم يتردد المدخرون في الإيداع البنكي بسبب انخفاض القيمة الحقيقية لأموالهم .

- تتأثر سلوكيات المدخرين في الجزائر بالتضخم، حيث يميلون الى سحب وادائعهم او تحويلها الى استثمارات أخرى مثل العقارات او الأصول الثابتة التي تعتبر ملاذات امنة من التضخم.

- سجل التضخم في الجزائر أدنى معدل له سنة 2000 ب 0,3% كأدنى معدل منذ الاستقلال واعلى معدل له خلال فترة الدراسة 2012 ب 8,9%.

-تعتمد البنوك على تقديم معدلات فائدة لجذب الودائع، ولكن في فترات التضخم المرتفع، قد لا تكون هذه السياسات كافية لمواجهة تآكل القوة الشرائية للنقود.

- تكمن علاقة التضخم بالودائع البنكية في كونه احد اهم العوامل التي تؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للنقود ، مما يخلق حافزا لدى الافراد على الاستهلاك و يضعف حافز الادخار لديهم .

- يؤثر عرض النقد الواسع على نمو الودائع البنكية بطريقة غير مباشرة ، فزيادة الاوراق النقدية و شهادات الابداع القابلة للتحويل لدى البنوك ، يؤثر بشكل ايجابي على مستوى السيولة البنكية ، و هو ما يزيد من ثقة المودعين في النظام البنكي ، و هو ما يؤدي في الاخير الى زيادة الودائع البنكية .

2-اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الاولى : يؤثر معدل التضخم سلبيا على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2021.

➤ برهنت نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل أن نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2021 يتأثر بالتغير

في معدل التضخم ب 1% يساهم في تراجع نمو الودائع البنكية بمقدار 0.0346 وهو ما يثبت صحة الفرضية الاولى

.اختبار الفرضية الثانية : توجد علاقة طردية و معنوية للتغير في المعروض النقدي على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال

الفترة 1990 – 2021

➤ برهنت النتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل أن نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2021 يتأثر بالتغير

في عرض النقود ،حيث توجد علاقة طردية و معنوية بين المتغيرين عند مستوى معنوية 5% فتغير نسبة المعروض النقدي ب

1% يساهم في زيادة نمو الودائع البنكية بمقدار 0.9738 وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

3-الاقتراحات:

- العمل على توفير مناخ ادخاري ملائم من خلال علاج التضخم عن طريق السياسة النقدية .

- ايجاد اساليب اخرى لتعبئة الودائع البنكية خلاف معدل الفائدة، و ذلك بحكم تعاليم الشريعة الاسلامية

الرافضة للتعامل بالفائدة اخذا و عطاءا ، لذا يصبح من الضروري التوجه نحو انشاء اوعية ادخارية تقوم على

اساس المشاركة في الارباح كبديل للأوعية الادخارية الربوية .

- وضع استراتيجية مرنة لاستقطاب الودائع البنكية ، من خلال تعبئة اموال ودائع القطاع العائلي من خلال

تقديم التحفيزات و الضمانات اللازمة لتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي .

- توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين ، من خلال تفعيل الدور الرقابي للصندوق حتى يتمكن من تشخيص

المشاكل و تقديم حلول لمنع افلاس البنوك .

3. افاق الدراسة

من خلال دراستنا هذه التي ركزت على جانب واحد و هو الجانب الكلي و دراسة حالة واحدة هي حالة الجزائر خلال الفترة 1990 – 2021 ، و بناء على النتائج المتوصل اليها نرى أن الموضوع لا يزال يحتاج إلى المزيد من البحث و الدراسة . لذلك نقترح بعض الجوانب التي لم تعالجها هذه الدراسة لتكون موضوع بحث مستقبلا :

- أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على نمو الودائع البنكية
- أثر التضخم الاقتصادي على نمو الاقتصاد الوطني - دراسة حالة الجزائر -
- العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية و نمو القطاع المالي - دراسة حالة الجزائر -

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع

- بركان امينة ، تحديث الخدمة المصرفية في جهاز المصرفي الجزائري ، 2012
- عبد الدائم ، مُجّد تاج الدين ، أثر التضخم في حجم الودائع المصرفية في السودان في الفترة 2005 – 2015 ،
2019
- عمري ريمة ، نيد صفاء ، أثر معدل الفائدة على نمو الودائع البنكية في الجزائر : دراسة قياسية خلال الفترة
1990 – 2019 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع ARDL 2022
- نوي طه حسين ، حديدي آدم ، دور إدارة الودائع في التوفيق بين هدي السيولة و الربحية لدى البنوك التجارية
الجزائرية
- علي حسين ، نوري اللامي ، أثر الودائع في صافي دخل المصارف ، بحث تطبيقي في مصرف الشرق الأوسط
العراقي للاستثمار 2016
- قريبي ناصر الدين ، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر - 2013 – 2014
- لفضل سليمة ، التضخم المستورد و تقلبات أسعار الصرف و أثرهما على التضخم المحلي في الجزائر 2020 -
2021
- ملواح فضيلة ، مكيد علي ، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990 – 2018 ،
2020
- نذير زماموش ، لمياء حدرياش ، أحكام الوديعة النقدية البنكية لدى البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية ،
2018
- نصر الدين بوعمامة ، محددات العرض النقدي و سبل التحكم فيه - دراسة حالة الجزائر - 2017
- نمارق قاسم حسين ، قياس العلاقة بين سعر الفائدة و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجرتي مصر و
اليابان مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1990 – 2015 ، 2017
- نيد صفاء ، المحددات الاقتصادية الكلية المؤثرة على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة 1990 -
2020 ، 2022 – 2023
- همام عبد الوهاب ، هادي الحسيني ، حاكم محسن مُجّد الربيعي ، أثر الودائع في تنشيط عملية الاستثمار المصرفي
2010

- جيلالي بن فرج عبد القادر ، خليفة منية ، الأنشطة لرئيسية للبنك و دورها في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2018 ، 2021
- حريري عبد الغني ، محاضرات في العمليات البنكية و تمويل المؤسسات -2022
- حسين السيد طه ، ، مهدي العاشور ، منصور الخرم ، أثر العوامل الخارجية على تنمية الودائع المصرفية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية 2022
- حوشين يوسف ، نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة و دوره في تحليل و قياس العلاقات بين المتغيرات على المديين القصير و الطويل 2016
- خوني رابح ، ، عزري حميد ، تطور مؤشرات قياس ظاهرة التضخم في الجزائر 1990 – 2017 2020
- زيبار الشاذلي ، ، دراسة أنواع الودائع المصرفية في التشريع الجزائري 2022
- ساسبي فاطيمة ، أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1990 – 2012 ، 2014 ، 2015
- سدرة أنيسة ، نظام ضمان الودائع المصرفية بين التأييد و المعارضة ، 2018
- عبد الجبار ، الموسي صفاء ، محمود طه مهدي ، التضخم الاقتصادي و التنمية السياحية ، 2015
- بن سماعيل مراد ، مراد رحماني سمير ، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم : دراسة قياسية حالة الجزائر 200 – 2019 ، 2021
- بن زروق ايمان ، التضخم قياه و اثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري 2020 – 2021
- ادبوب سارة ، لسبع مريم ، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2019 ، 2021
- ازو عبد القادر ، نظام ضمان الودائع المصرفية النقدية في التشريع الجزائري ، 2016
- السعيد هتهات ، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم الاقتصادي في الجزائر باستخدام نماذج 2020 – 2021
- النوي طه حسين حديدي ، ادم غربي ، يسين سي لخضر ، دور إدارة الودائع في التوفيق بين هدي السيولة و الربحية لدى البنوك التجارية الجزائرية
- بعوني ليلي ، النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية مع دراسة حالة دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي و التنمية في الجزائر 1970 – 2010 ، 2017
- بن دقفل كمال ، مؤشرات التضخم في الجزائر ، دراسة تحليلية ، 2013
- بن بابوش فاطنة ، الدعامة الأساسية لتنفيذ عمليات البنوك ، " الحساب البنكي "